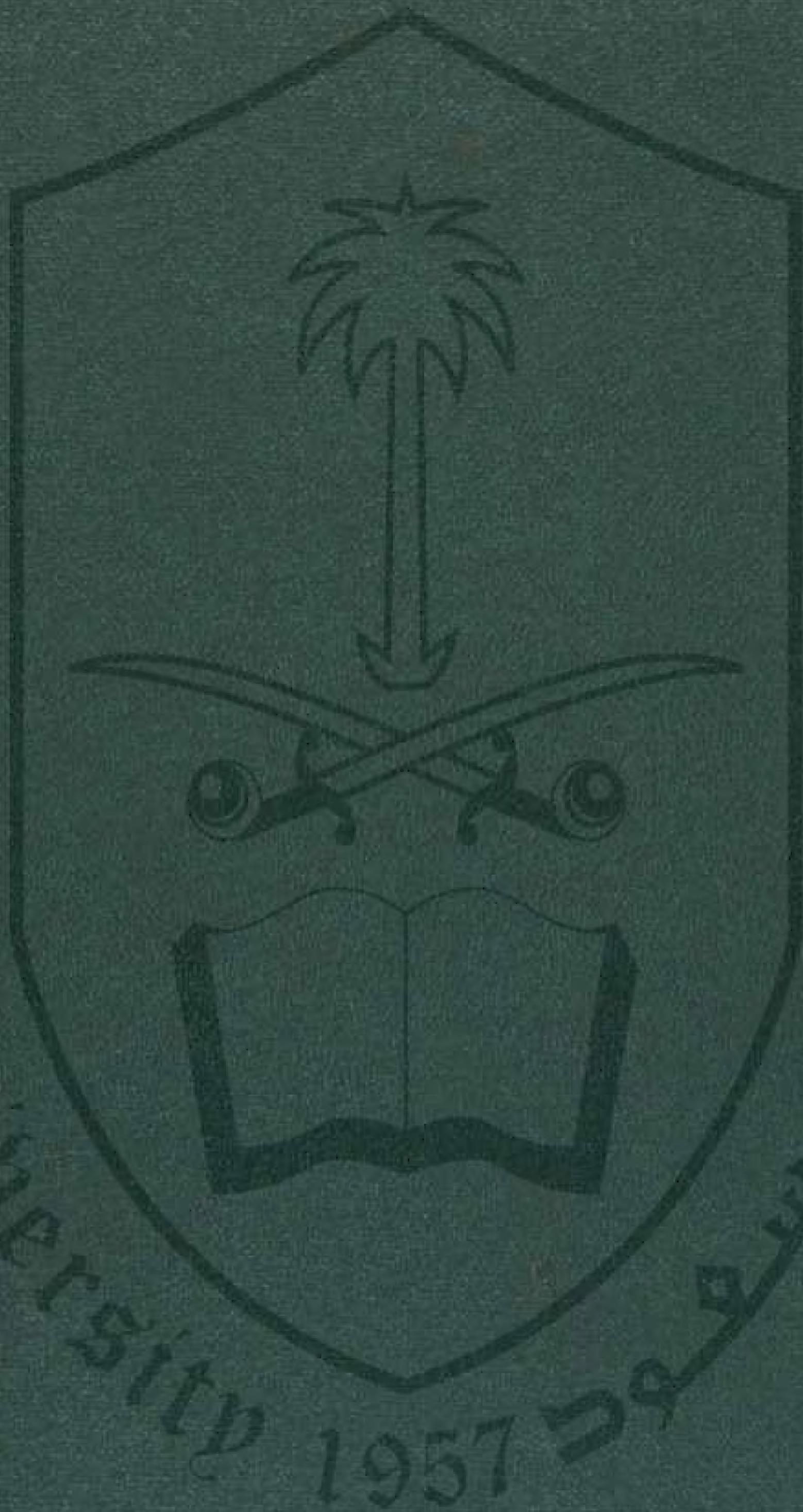


King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

(كتاب في الفقه الحنفي) . كتب في القرن العاشر الهجري
تقديرا .

١١٧ ق ١٣ س ١٨٠٣٨ م

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن، ناقصة الأول والآخر

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

١- تاريخ النسخ .

بمخلاف العلاف نختة امثان قال مولاها احدكما حر فقال
الزوج التي اعنفها المولى طالق فبين بين المولى وول الزوج
ولامثيتا بحرمه الفليظة وثبت ثلث حيض وان مات
المولى قبل ان يبين شاع العنف وبيان الطلاق لا الزوج
وتحرم من عندها عند وعدنها حيضان وعندها لا تحريم
للحرمة وعدنها ثلث حيض وان بدا الزوج وبين طلق
وعنف وحرمت حرمة غليظة وعدنها ثلث حيض وبيع
بعض الفسخ حيضتان قال احدكما طالق بين واشترى
احدهما فسد كاهها وتعينت الخري وان استتراهما معا
فسد كاهها ويصح بيانه بعد خلاف الوطى لانه على
لامتيه احدكما وقطعت يد واحد فسد كاهه

الامثلة باب الطلاق في الامتناع

المفرقة قال انت طالق الساعة واحده وعد الخري

ولا



بالت قال على انك طالق غدا اخرجي بالت او قال اليوم
واحدة وغدا اخرجي املك الرجعة بالت فتبثت بفتح واحد
بنصف الالف في احوال وفي الغدا اخرجي بغير شيء الا ان يعود
ملكه قبله قال انت طالق الساعة واحدة رجعي او ما بينه
او بغير شيء على انك طالق غدا اخرجي بالت بفتح في احوال لعله
بغير شيء وفي الغدا اخرجي بشرطه لمعاد الصرف اليها قال
انت طالق ثلثا للسنة بالت فقبثت بفتح في الطهر الاول
واحدة تبث الالف وفي الثاني بغير شيء الا ان تزوجها قبله
وكذا في الثالث قال بعثك هذا على ان ابيعك هذا بالت او
اعطيك هذا على ان اعطيك هذا بالت صح فيها في رواية
هذا الكتاب لا تاد الصنفه ولو قال اعطك كذا هبه
او بغير شيء على ان اعطيك هذا بكذا صحت الهبة وبطل
البيع اعطتك هذه الخيل معاملة بالنصف على ان اعطيك

مالا

هذه الارض مزارعة فسد اقل فيها روايتان وقيل
اخلفت الوضع ولو قال يديرج **باب الرجل**
يطلق بعض نسائه ولا ينويها بغيرها ثم تحرم عليه مخرج
او غيره من ملك الانشاء ملك للرجل قال احدكم طالق
ثلثا فارضعها امراه معا او متعاقبا بانثا للجمع والثلث
غير بازل ولا سين ولو كن ثلثا فارضعهن متعاقبا او اثنتين
معاً ثم المائنة فسد نكاح الاولتين في المائنة لا وبنع الثلث
عليها وان شر من معاً من لهنها او واحدة ثم ثنتان فسد نكاح
الكل فان تزوج واحدة بغير الثلث غيرهما فان تزوج
اخرى بغير الثلث حزنى تحنه اربع نسوة او اثنتان
سبي معه فسد نكاح الكل وعن محمد بن عبد الله بن كذا
لو اسلم ونحوه ثمان وتزوجهن معا ولو كان متعاقبا صح
نكاح الاربع الاول بخلاف السبي ومحمد والشافعي رحمهما الله

وسبين

خيراه وعلى هذا المطلق ثقتين غيرا عيانها قبل السبي
وكذا الزوج اما واسنها وما دخل ثم اسلموا معاني التقارب
يصح الاول وفي الجمع بطلان وعند محمد رحمه الله بطلان الام
بفسد بكل حال **باب الطلاق والعش والطلاق**
على مال الطلاق والعش على مال بمن من جانبه بيع من
جانبها حتى يطل بغيرها قبل القبول ويرد ردها ولا يصح
اصافتها ولا تعليقها بخلاف جانب خطبها او باعها طلائها مال
ثم رجع قبل قبولها او كانت غايبة قبلها فقبلت صح لانه
تعلق وكذا الوفا اذا جاد غدا فقد طلقها بالف وقبلت
الغدر في مجلسها صح خلاف ما اذا مدت وقالت ذلك قال
لها اذا جاد غدا طلقني نفسك ثم رجع لا يصح رجوعه قالت
اذا جاد غدا طلقني بالف ورجعت صح لانه توكل حتى لا يقف
على المجلس ارسلت اليه بان قالت قل لزوجي بانى خلعت

منك كذا ثم عزله ادى الرسالة بدون علمه صح بخلاف
الوكيل وفي العتق على مال المولى وتطير والعبد نظيرها
مخلاف البيع والنكاح والكتاب والاجابة لطهور المعاصي
قال انت حر بعد موتى على اليه فلقول بعد الموت لاضافه
الكتاب اليه ونشرط تنقيده قال انت حر على الف بعد
موتى فلقول في الحال وهو يتدبر ولا شيء عليه لرقه وعلى
هذا انت طالق غدا ان شئت وان شئت فانت طالق
غدا و ابو يوسف رحمه الله سوى و شرط القبول في العدة
وزفر رحمه الله بخلافه **باب المهر للنساء**
والميراث محمد رحمه الله يعتبر الباقين و ابو
يوسف رحمه الله يعتبر الاجوال قال لست نسى دخلوا
منه من احد من طالق ومات قبل ان يسير طلقه رجع وسكر
من ميراثه والبقية لهما ولهما مهر وثلاثان عند محمد رحمه الله

للبنتين وعند اي يوسف رحمه الله مهر وثلثة ارباع باعتبار
الاقل والاكثر وكذا الوفاك احدكن طالق بلسا والاخرى حله
فالثلث لغوا ابدان عند وعند محمد رحمه الله لها خمسة اثمان
وثلثة لهما ولهما مهر وربع وقال في كتاب النكاح لهما مهر وثلث
ولو دخل بسين هنا فلها سبعة اثمان ولغير المدخول بها من
وثلثة ارباع المهر وذكور بن سماعه رحمه الله في نوادره ان محمدا
رحمه الله كان يقول لهما ربع ثم رجع فالربع واضح جدا له اربع
دخل بواحدة وطلق لاحدها من بلسا والاخرى واجله للمدخوله
ثلثة ونصف من اثني عشر واربعه عند محمد رحمه الله ولغير مهران
وربع على رواية كتاب النكاح ومهران وسدس على هذه الطريقة
ولو دخل بثنتين والمدخولتين اربعة وستون وخمسة اشدس
ونصف سدس من ستة وتسعين لان لهما وارثة ببنتين
ان وقع عليهما وان كانت بواحدة فلها الثلث لان احدهما محرمه

ببنتين وان كانت وارثة لغير شي فلها النصف ان كانت
المحرمه بواحدة وان كانت بالثلث فلها الثلث ان وقع على
المدخوله والنصف ان وقع على الاخرى والشك في سهمين
فينصف مصار لهما خمسة ولها ستة فيما اذا كانت المحرمه
بواحدة فخمسة لهما ببنتين ونصف بالشك وفيما اذا كانت
وارثة توفوع المولود كان لها اربعة ونصف سهم ونصف
مصار لها اربعة وثلثة ارباع والمدخوله الاخرى خمسة اثمان
ستة ونصف على تقدير ان يرث للغير وله لغير شي لا نه
الماضي لعد خمسة ونصف مصار كالمدخوله من ثلث نسوة
وستة ونصف لاثني لفاضل المخرج في اثني عشر بغير ستة
وتسعين فمهما تصح وللمتيه احد وثلثون ونصف سدس
منها ولهما مهر وثلثة ارباع وعلى قياس مخرج محمد رحمه الله مهر
ونصف وكذا عند اي يوسف رحمه الله باعتبار الاقل والاكثر

وعدة من وطئت اجمع وعبرها بالاشهر ولو دخل ثلث فلها
نصف سندس والبقية للبقية ولها ثلث عند اي يوسف
رحم الله وثلثة ارباع المهر ولو قال ثلث دخل بواحد
احد مكن طالته واحد او ثلثا فلها ثلثة اثمان ولها خمسة
اثمان عند محمد رحمه الله وعند اي يوسف رحم الله لارباع
وسندس والثلث لغو عنده وقد مرت في اول الباب ولما
مهر وثلثا مهر عند محمد رحمه الله وعند مهر وثلثة ارباع
ولو كن اربعا فلم يدخل بها ثلثة ورع من اثني عشر وعند
اي يوسف رحم الله ثلثة ونصف ولهن مهران وخمسة اثمان
عند محمد رحمه الله وعند مهران وثلثة ارباع بطريق الاقل
والاكثر ولو دخل ثنتين فلم يدخل بهما سنة ونصف
من اثني عشر ولغير المدخول بها خمسة ونصف وعند اي
يوسف رحم الله خمسة والمدخول ثني سبعة ولما مهر

وثلثة ارباع عند كليهما ولو دخل ثلث فلغير المدخول بها
سهما ورع من اثني عشر وسبعة وثلثة ارباع للبقية عند
محمد رحمه الله وعند اي يوسف ثلث ولها سبعة اثمان المهر
عند محمد رحمه الله وعند اي يوسف رحم الله ثلثة ارباع
باب الحيز تصدق فيه المراهة ولو تكرب
من انكر السبب صدق ومن اقر به وادعى المانع لا قال
للمدخول بها انت طالق للسنة لا يقع الا في طهر خال عن
الطلاق والوطى عقيب حيز مثله فلو حاضت وطلت
فادعى الوطى او الطلاق في الحيز لا يقبل وينفع اخرى
باعتقافه ولو ادعى ذلك قبل طهرها صدق لانه يملك
النشأه خلاف قوله ان لم اجامعك في حضتك حرت صدق
مطلقا لانه ينكر سببه نظيره والله لا اقربك اربعة اشهر
او ان لم اقربك اربعة اشهر واختلعا بعد مضيا قال عبد

حرام طلقك ثم جعل امرها بيدها فاختارت في مجلسها
فادعى الاعراض قبله وانكرت وقعا لانه ادعى المانع وفي قوله
ان لم تشغل عمل تعبدي حر لا يعتق لان كان السبب بطلان
بيع ملكها بثلثة ايام ثم قال ان تم البيع فتعبدى حر ومضت
الملك فادعى النقص فيها لا قبل ولعنف خلاف قوله ان لم ^{يغض}
حت لا يعتق وثبت الملك قال ان حضت تعبدي حر وضرتك
طالق فاحبرت وكذبها لانفعان خلاف طلاقها وان صدقتها
واستمرتفعان من وقت الدويه حتى حب ارشاحا بحجابيه
ومن التوقف ومول العبد ومنع من وطئها واستخداها ومنك
نكاح صرتها ان كانت غير مدخول بها للنبي ولو قال انقطع دمي
قبل مضي الثلث وصدقها لا يعتق ولا تطلق صرتها وبعدها لا
قبل جهتها وكذا لو قالت حضت وصدقها رادعت ان طهر
قبله كان عتق كخالف قولها رايث الام قال ان طهرت
تعبدي حر وادعته وكذبها لا يعتق وان صدقتها او مضت عشرة

ايام عتق منجز لانه اصل خلاف الحيض فان قالت عاودني
وهي في العتق او بعدها وصدقها فيها لا قبل بعتق العبد خلا
الحيض قال ان حضت هذه المرة ستة تعبدي حر وعادتها
خمس فادعت استمران في السادس وكذبها فيها قبل خلاف
قوله ان حضت وصدقها وادعت استمران وانكره لان الطاهر
تشهد له هنا وهناك لها وان صدقتها في استمران بثبوت
على مضي العشرة لاحتمال المحاور ولو قالت انقطع في العشرة
وكذبها قبل قولها وبعدها لا وكذا لو قالت بها انقطع ثم
ادعت عود اذا كذبها العبد طلقها وهو مريض ومات في
سادس العاشر قال ما انقضت ومومستهم وادعت
الورثه انقطاعه في العاد قال قول قولها لانها تدفع بخلاف
المعز به باب تزوج المرأة على المرأة او معها او بعد
الطلاق يقع مضافا الى الملك او شبهه قال ان تزوجت

زيب بعد عمر او معها او عليها فما طالق صحيح وطلقنا
عند الشرط ولو قال قبل تطلق الا في خاصه ولا بشرط
اجمع وكذا قبل الكسر بشرط اجمع على الفور **باب**
الطلاق بين المراضع الوطى بيان في البابين
بخلاف العتق عند قال احدكم طالق ثلاثا وقد دخل بها
وسر في مرضه صار فارا والميراث بينهما خلاف ما اذا
مانت لانه حكمي فان كان له غيرها وهي واجله فلها نصف
والنصف لهما الا اذا مانت المعينه قبله ولو عين واحد
فمانت صاحبها قبله فلها نصف ارثه حتى لو كان معها اخرى
فلها ربع والسقيه للاخرى ولو ولدت احدهما قبل موته
وسانه لاكثر من سنتين من وقت الايقاع بعين الاخرى
لطلاقه والولد منه ولا عن غيره ولا يقطع به عند ولا ينقص منها
نصف نسبه ولا يكون سافرا وكافرا اليه فان بقاه سنين

فان قال عمت امه حذر ان قال عمت الاخرى حوى
اللعان منها ومضى عنه لانه قد انفك المنكوحه وان قال ما
عنيت واحد عند الايقاع واريد لان امه ولا انها منكوحه
واللعان ليس بنسبه مدنيه والحنث لثابت ولو
ولدتا احدهما لاكثر من سنتين والاخرى لا ينقص منها نصف
صاحبه الاقل لطالعه ومضى عنها بالوضع ان كان بينهما
دون سنتين اشهر وان رادت قبل كيبض فان اقربوطها او لا
طلقنا الاخرى ولا تصدق في صرفه ولو ولدتا لاكثر من عات
مرتباه تعينت الاخرى لطلاقه ولا تحول لولدها كجماعها
ونسبهها منه وعدها بالوضع قال اذا ولدت فان طالق
ثلاثا فولدت ولدا ثم ولدت نسبه اشهر او سنته دون سنتين
فالتماني منه ونقص من العده ولا عقر عليه والله اعلم
باب ما يشترك في الطلاق الصريح

لا يفسر والف للتفسير ثم للتعليل ثم للعطف قال امرك
بيدك فطلق نفسك لا يصدق ان قال فانوت وكذا
اخاري فطلقني او ما يمنعك او ما يحبسك ان تطلقني نفسك
وحلف على الثلاث مما يحمله قال اخاري وطلقني وامرك
بيدك فهما متوازنان ولو قالت احترت لا يقع شيء الا بالنية
مع الهمز في الامر قالت طلقت تقع بالضرع واحد لانه هو
لها ويرجع في الامر اليه قال امرك بيدك فطلق نفسك نشأ
للسنة واذا احاط عند ولا ينيه له لغا الامر وصرح عن ومثله
امرك بيدك وسكت ثم قال طلقني نفسك ما يحبسك ان تطلقني
نفسك من غير نية قال امرك بيدك اخاري اخاري
تطلقني من غير نية بطل الاول والثاني وصرح الثالث لانه
فسره حتى لو قال احترت او طلقت وقعت ثابته قال امرك
بيدك واخاري بيدك فطلقني نفسك فقالت احترت

نفع باثنان لانه فسرها للعطف وحلف على شيء الثلاث في
الامر لانه محمله قال امرك بيدك واخاري فطلقني ولا ينيه له
فقالت احترت لا يقع شيء لان الامر والتحجير بطلا لعدم
التفسير والنية وقولها احترت لا يصلح حواجا للضرع حتى
لو قالت طلقت تقع به وجبة قال امرك بيدك فاخاري
فطلقني نفسك فاخاري تقع بانيه لانها تفسير ان وحلف
على بنية قال اخاري فطلقني فامرك بيدك فاخاري تقع
واحد بانيه وقوله فامرك بيدك تعليل قال امرك بيدك واخاري
واخاري وطلقني او تطلقني نفسك فقالت احترت تقع وحله
بانيه ولا تصدق في ترك النية قال اخاري فاخاري
فطلقني فاخاري تقع باسنان وهكذا امرك بيدك فامرك
بيدك فطلقني نفسك او تطلقني نفسك فامرك بيدك فاحله
بانيه وان طلعت فثنان للعطف قال امرك بيدك

فأختاري وأختاري أو قال أختاري فأمرك بيدك أو
أختاري فأختاري ولا يه له بطل قال جعلت لخياري
فطلقني نفسك أو طلقني فقد جعلت لخياري بيدك في واحد
بأنه والفا للتعليل قال أمرك بذلك فأمرك بيدك في واحد
عند الله أو القرينة والفا في حيوانه قال نصار نظير جعلك
طالفا قائم طالق أو طلقها في طالق في واحد رجعية وبالواو
تعدد قال طلقني نفسك طلاقاً فأملك الرجعة فقد جعلت أمرك
بيدك في ثلاث تطلقات هو من فاحصات أو طلقني مع الملك
باب الطلاق بالحقة الاستثناء قال أنت طالق
ثلاثاً إلا واحداً للسنه أن دخلت الدار وإن خضت سعلت سناً
نظير فآخر الاستثناء عن الصفة قال أنت طالق بكذا
أو بانه إلا واحداً يقع رجعتان ووصفه لغو ولو قال
تسعين بانه إلا واحداً ولو قال تسعين إلا واحداً أو بكذا

الأواحدة فالواقع ما بين لأن وصفه معيد قال علم الفهم
الامانة تغلبت طلال فالسنة منها طلق من الامانة دساراً
أو بانه ودرهم **باب المطلاق يقع في الوقتين**
قال في الليل أنت طالق في ليلك ونهارك أو في الليل والنهار
هي واحد مخزن وعلى العكس تقع أخرى في العدا أخرى وفي ليلك
ونهارك أو في كل يوم يتعدده ولو قال كل يوم لا قال طالق في
قيامك وتعودك تعلق بهما واحداً وفي قيامك أو تعودك ينزل
ثانها ولا يتعدده ولو قال في الهلك أو في شركك على ما أمر
قال طالق عدا أو بعد تقع بعده ولو قال وبعد تقع في العدا
وفي الشرط بالواو عند الأخير إلا إذا أعاد الشرط وما و
عند الأول قال أنت طالق رأس الشهر وإذا قدم فلاز
بالشرط تقدم أو تأخر رجحاً له ولو قال وإذا قدم فلاز
تقع في الوقت الموصوف وعند الشرط أخرى

كتاب الغنائ المال بسبع شعاع

وقصد الا قال احدهما حر على الف فبلا ثم قال احدهما
حر خمسمائة قال الثاني باطل لا يجبر والاول صحيح وبسته
وان مات قبله عين نصف كل واحد نصف الف قال
احدهما حر بالف احدهما حر بمائة دينار فبلا صح الاجابان
وان شاعين واحداهما بالمائة فان مات قبله عشق
لمتد اربع كل واحد نصف المائة قال انت حر بالف
انت حر بمائة دينار فقبل لزمناه وكذا الطلاق خلاف
البيع قال انت حر بالف احدهما حر بمائة دينار فبلا فبلا
ومات قبل ان يمين عشق المعنى بالف وخمسين دينار ونصف
الاخر يقيتها قال احدهما حر بالف والاخر خمسمائة فبلا
عشقا وبطل خيان وعلى كل واحد خمسمائة للثيقن نظير
لك على احدهما الف على الاخر خمسمائة وان قال والاخر غير

عشقا مجانا نظيره لك على احدهما الف قال احدهما حر بالف
والاخر بالعين فقال احدهما قبلت او صلت بالفين عشق
بالف قيل هذا قولهما وان قال قبلت بالف لا قال احدهما
حر بالف والاخر بمائة دينار فقال قبلت او قبلت بالاجاز
عشق وبعض العبد ما عليه نظيره لك على الف لومائة دينار
وان قبل بالف او بمائة لا قال احدهما حر بالف والاخر غير شيء
فقال احدهما قبلت او قبلت بالف عشق وكذا قال عينه
بالمدل عشق به والاخر مجانا وان غناه بالاخر عشق مجانا وتقى
الاخر فبلا لعدم قبوله وان مات قبل ان يمين عشق القابل
خمسمائة وعشق من الاخر نصفه مجانا قال احدهما حر بالف
والاخر بمائة دينار فبلا عشقا ولا شيء عليهما للشك لا شيع
مقصود اطلاق العبد الواحد نظيره احدهما طالق بالف والاخر
مائة دينار فبلا باثنا بلا شيء قال احدهما حر غير شيء احدهما

حر بالف ففلا ثم قال احكمما حر غير شيء يصح الاول وثلثه
ويطل الثاني لانه جبر قال احكمما حر بالف احكمما حر غير شيء
ففلا عتقا ولا شيء عليهما نظير احكمما حر اذا جاعدا احكمما
حر فما العدا او قال احكمما حران احكمما حر ثم شأ ٥

باب العتق بذكر اولي الخبير واحوال الحرمان احوال

وكذا احوال الاصابه هنا قال في حجه سالم وزرع حران
او زرع ووفر قد حران او فرقد وشارك حران صحت الاحكامات
والمراد احوالها وبيته قال مات قبله عتق بثلث سالم ومبارك
ولما زرع ووفر قد وكذا ان كان في المرض وخرج من ثلثه
او اطارنت الورثة ومدونه يعشق من سالم وسلمان وكذا
مبارك ومن ربع اربعة انت اعه وكذا فرقد قال انت حر
او احكمما غير او احكمم عتق من الاول بثلث وتسع وسدس
وتسع من غيره قال انت حر او احكمما حر وهو منهما

١١
او احكمم عتق من الاول خمسة اضعافه ونصف تسعة ومن
المالي تسعان ونصف وتسع نصف بالثاني وتسع بالثالث
ومن الثالث تسع واحد قال انت حر او انت لغير او احكمم
عتق من كل معز ثلث ما جابه وتسع بالعام ومن الثالث
تسع واحد **باب العتق يقع اولا** له عبدك
ومدير قال احكمما حر او قد بر لا منع للشك نظير حر اولا
قال انسان منكم مديان نزل تدبير احد قسمة وبيته
فان مات قبله عتق المردون من ثلثه ونصف كل اخر فان
ضاق ثلثه ولا اياه فحق المعروف في سهمين وحق الاخرين في
سهمين يجعل الثلث اربعة قال لعديده ومدير انسان حران
او مديران ومات قبل بيانه عتق من كل واحد بثلث بالحق
الثلث وبقية المدير على حاله ومدير ربع كل عبد محمله وقية
وسدس تسع المعروف كله ثلثه بالبات وثلثاه بالثدبير

وثلاث كل عبد بالغاب ربيعة بالتدبير فان ضاق ولا احان
 قسم ثلثه على مقدار سهامهم فحق المعروف في ثلثه وحق الآخر
 في نصفه فمجموعه سبعة وهو ثلث المال والعبد الثام عشرة ونصف
 اكثر فصار احد وعشرين والنقرب ظاهر فان مات المولى ثم
 مات المدير ملك بمائته وحق الورثة في ثمانية وعشرين وحق
 العبد في سبعة فمجموعه اربعة وثلاثون فتقسم الباقي وهو رقبته
 وثلاث على مقدار حقوقهم فصار لثاقل رقبته سبعة عشر
 يعنى ثلثون وتسعي في اربعة عشر وللمت المدير ومات عبد
 محقة في ثمانية وحق العبد الباقي في ثلثه وحق الورثة في
 ثمانية وعشرين فمجموعه تسعة وثلاثون والنقرب مائة وان
 مات العبد ونفى المدير محقة في ثمانية وحق الورثة في ثمانية
 وعشرين فمجموعه مائة على هذا ومن مات منهم قبل موت المولى
 وسأله زالت من اجتهده وان كان القول في المرض فالبات التدبير

١٢
 معتبر من ثلثه قال في صحتها انتم احرار او مدبرون
 يعنى من كل واحد نصفه بالتدبير ونذر نصف كل عبد
 والمدير على حاله ومثل كل واحد حصة او انتم مدبرون انتم
 احرار او هذا وهذا وهذا مدبرون قال انتم احرار او
 مدبرون او هم ارقا يعنى نصف كل واحد ونذر نصفه قال
 لعبد من وقدر انتم احرار او احكم مدبر فهو باطل ولو قال
 هل واحد حرا ومدبر باطل في حق المدير وعشرون من كل عبد نصفه
 ونذر نصفه قال انتم احرار او هذا مدبر للمعروف وهذا وهذا
 تدبروا او بطل التدبير وكذا لو لم يكن منهم مدبر للتدبير بالخط
 خلاف ما اذا اعاد لكبر قال انتم احرار وهم عبيد وهذا او
 هذا ان مدبر ان قبل او هذا الغويعن نصف كل واحد بالتدبير
 ويندبر نصف كل واحد منهما وقيل يعنى وثبت ثلث كل
 اجاب لمن تناوله باب العتق على مال والكاتب

عبد بين وطن كانت احدهما كله او نصفه بالثبوت
في نصيب شريكه ونفذه في نصيبه ولشريكه فسخه واداء
كل المسمى شروط اعنى حصته للتعلق به وعبد لعنق
وللشريك الخيار وهو معروف والمساكن نصف كسبه
قبل الاداء والمودعي منه ويرجع الشريك المات على العبد
به ان كانت نصفه وان كانت كله لان العدل لم يتسلم له
وعندها لا يرجع فيها والعدل بازاء الكسب كله ولو اعنفه
احدهما على الف فقبل عنق نصفه بنصفها ويرجع الساكن
بنصفه ويرجع به على العبد عند على ما مر ولو اعنف
نصفه على الف واداهما عنق ويرجع الساكن بنصفها
ويرجع بها على العبد وعندها لا يرجع فيها الا بنصف
الحكر وينظر ان سعى العبد رجوع على بولاه بنصف ما
اتى اليه والا فلا اعنف كله على الف واحاز الاجر

١٢
فالولا بينهما عند وعندهما المسمى قال اذا اديت الى الف
فانت حرة ونظير الخايم فيما مر غير ان الساكن اذا
رجع على شريكه حصته يرجع به على العبد عندها لان مقابل
الرفقة به وقد سلم خلاف الكتاب والله اعلم بالصواب
باب ما يكاتب او يعين او يخلع التخلية
فبعض في المعاوضات دون التعلق قال لعبد ان اديت
الى عبد او كرا من حنطة فانت حرة وصرف الى الوسيط
وهو مندي يمينه اربعون وعندها نظر الى الرخص
والعلاوة عرفنا افضل المنود واحسن الا تراك وكبر
ان اتى به لو ببعضه او بالادفع للمعاوضه خلافا لفرجه الله
للتعلق وبالا دني لا ويعنف بقوله بخلاف القيمة ولو قال
عبد او سطا بحره وبغيره لا ولا يعنف بقوله وفي الكتاب
بحره وبالا على ويعنف بقوله الا دني ترجح للمعاوضه

نظير ان ادبت الي القافي كيمتر اسير واداهافي غير
قال ان ادبت الي ثوبا او دراهم فانت حر فادي ثوبا او
عمدا منها لا يحبر النطق المحض يعني يقوله قال
اذا قدم فلان فادبت الي القاف فانت حر فادي عمدا فلو
يحبر ويرجع عليه بالف ان كانت في كسبه لغير فلو
لانه يصير ما دون ابعده لا قبله قال ان ادبت الي القاف
جزء فباعه ثم اشتراه او رد عليه يعيب او يحار ويبيع
او شرط وادي لا يحبر وان قبل عشق قال لو رثته ان ادب
اليكم عبيد بعد موتكم كمن حظه بنو حر او قال فاعفوه
ينبغي الوسط وينفك ولا يعشق يعيب وان قبلوه فلا
موله الي قال لعبد اعشق عني عبدا وان حر او قال
اذا اعفوت عني عبدا فانت حر ومعنى في الوسط
ولا يعشق يعيب باحاطته ولو اقبل عني بطل قياس النقد

مع استخسانا ويرجع تعيها وان كان في الرض فالبدل
موصي له برقيقه والاسود موصي له بالقاضل عن بدله قال
خرج ذلك من يمينه والاقسم بينهما على ما امر قال اعني
عبد بعد موتي وانت حر مع وهذا الاول سركا الا في
التفصيل نظيره انت حر بعد موتي يوم وهو وصيه
وتحسان عند الضرر ويعين زمان الاعتاق الي القاضي
لا الي الورثة قال له لا مال له غير حج عني بعد موتي انت
حر مع ومير الوسط وينفك ويسعى في ملكه لان الحج لا
يفسخ عرفا ولو اوصى بثلاثة لرجل قسم بينهما ارباعا قال
ادفع الي وصي بعد موتي خمسة حجة حجها عني وانت حر
مع وينفك الوسط ويجبر وينفك ولا نفك على الحج خلا
فوله فادفعها عني فانت حر حيث نفك عليه ولا يحبر
الا اذا ادب واذ اقبله حج ماله ويعني ويسعى في ملكه

فموسى له به وهذا بالقاضل من قيمته ويح من حيث سلعة
ثلاثة عند عدم الاجابة وان لم يصر ثلثه فله ربع الثلث ^{نفسه}
للحج وان كان في الاول فضل ضرب به على ما مر قال حج
عني بعد موافق رانت حرمات في شوال وعزم على الحج فلو رثه
منه ابتاعهم في الحزم الا اذا كان ثلثه يكتفي بخلاف الكسب
وكذا لو قال في هذه السنة ونبتل وصيته فضا للغير
قال حج عني بعد موافق خمس سنين تخدّم في ذلك الوقت
ثم حج وعنف باعناهم او باعناهم القاضى وسعى في ثلثه
قال اذ ان الفاعل بها وانت جرفا حج مسوول
كتاب البيوع الفضا بالملك
المطلق على اليد فضا عليه وعلى من تلقى الملك من جهته
خاصة بخلاف الجور ونحوها ومن صار مفضيا عليه ^{يستحق}
الرجوع بالتمن ومن قضى عليه في حادثة لا يصير مفضيا له

10
فيها ابدا حاصره في يد رجل فقال رجل لرجل كانت لي منها
منك وسلمتها ولم يغفل الثمن ولكن غصبها منك وصدقه
يوم يتسلم الثمن وكذا لو استخفت من ذي اليد منه الملك
او الناح ولو اقام المشتري بيته على المستحق انها ملكة قبله
وتقضى له الا اذا اعاد المستحق البيعة على الناح قبل الفضا
له او بعد علو ثبوت ذوال اليد اشترتها من المشتري وصدقه
والبائع منكر ثم استخفت رجع الاول بالتمن اذ ارجع الثاني
عليه يقبل رجوعه ولو تصادقا بعد الاستحقاق او ادعى
الشراسته بصدقه بعد لا يرجع ولا يثبت خلاف تصديق المقر
له للمشتري المشتري شيئا فاسد الا اذا اقام بيته على
المبيع او التصديق قبل الاستحقاق او على افواه بهما وصاحب
طالب حاضر او غائب والملقى بالهبة او الصدقة مع القبض
عقر له المبيع ولو لم يستحق لكن اقامت بيته على صاحب اليد

بالحرية او التحريرا او النديب او الاستعداد او الكفاية وادى
المبدل رجوع بالتمن ولا يقبل منه على الملك بخلاف ما قبل اداء
البذل حيث لا يرجع ويقبل منه وقبطل الداء ولو اقامت
بينه انه ملكها واعترفها او دبرها واستلدها من ذنبه
وتأخر شتم المشتري من ذنبه او اقل يرجع والا لا تسلم
له اذا اقام بينه **باب ما يقرب المشتري**
البينة حجة معتد به والاقرار لا ونكول المخاد كاقرار
والمضطر كبينته واثبات النابت لغو والناقض منع عرق
الملك دون الحرية والبيته لا عن حصم مردود اشترط
وقبضها ونقد الثمن فادعى انها ملك فلان وفلان يدعى ذلك
او انها معضنه او مدبرته او ام ولد صحيح في جميعها ولا يرجع
على البائع وكذا لو طفت المشتري بشكل بخلاف نكول الوكيل
بالبائع ولو اقام بينه انها ملك فلان وهو غائب او حاضرا

لم يقبل وعن ابي يوسف رحمه الله يقبل حال حضرته وعلى
اقرار يقبل وله ان يحلفه نظير ادعى عنها انها له فاقام
صاحب اليد البينة انها ملك فلان الغائب لا يقبل ويقبل
على اقراره وذكره الماذون اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن
ثم اقام بينه ان البائع باع من الغائب قبله قبلة وموضوعها
اذا سلم العبد عن عبد رجله وهب جارية من رجل واستحو
فاقام الواهب بينه على نديبه او استقيلان قبله قبلة ويرجع
بجاريه وعنفها وقته الولد وذكر ايضا عبد اشترى شيئا
ثم ادعى انه محجور عليه وكذبه البائع لا يقبل منه ولا يسر له
تخليفه وان صدقه بلزمه ويبيع عبد الغير من هذا الحاد
اذا اقام لصدا بينه على عدم الاخر او على اقرار صاحبه بذلك
لا يقبل ولا يسر له تخليفه وان صدقه صح في جميعها ولو اقام
المشتري بينه على حرية الاصل او على ملك فلان وقد بين

او استقبله قبل سمرانه قبلت ورجع على بايعه وكذا الزوج
امراه فاقامت بينه ابنا اخيه من الرضاع او كان طلقتها
ثلثا وتزوجها قبل زوج اخر او خال امرائه فاقامت بينه
على الثلث قبل الخلع او اعثن عبد على مال فاقام بينه على
العثن قبله قبلت في جميع ذلك باع ارضا ثم اقام بيندها
وقف اخذوا في قبولها **باب ما يقضى به**
القاضي ثم مرد قضاء القضاء متى بني على شيب
صحيح فنك ظاهر او باطنا ولا يبطل ببطلان ولا بظهور
البطلان عند اي حينه رضي الله عنه وعند محمد وهو قول اي
يوسف رحمهما الله الاخر يبطل والاستحقاق يبطل البيع
في ظاهر الرواية باع جارية ولم يسلمها حتى ادعاه رجل لا
سمع حتى يحضر البايع والمشتري كما في الشفعة ولو قضى له
فاقام احدهما بينه انه باعها من البايع يقبل ويلزم البيع

١٧
وكذا لو اقامها البايع بعد فتح المشتري بالمقضا، وسق له
ولو سلمها فادعاهها سمع حضر المشتري خاصة ولو قضى له
فاقام البايع بينه على بيع المدعي منه بعد الفسخ يبقى له
مخير عندها ويبطل خياره بوطيها او عرضها او ما اشبه
ذلك ولو تفاخرا او طلب الثمن فسلم او ضمنه واسترد
الجارية سق له ولو باعها بولد القنبر وسلمها ثم استخفت
فاقام الثاني بينه على البيع من بايع بايعه يقبل وتسلم له
فسخ فاقام بايعه بينه على بيع بايعه يقبل وسق له عنده
ويجبر عندهما وعلى هذا اذا فسخ الآخر اقام بايعه بلسه
ولو اقام البايع الاول بينه على امر المستحق بالبيع ان كان
الثن هلك فله يقبل ويسترد ان كان ضمن والجارية
للمشتري عند محمد رحمهما الله وعند اي حينه رضي الله عنه
يرجع على الامر والجارية له وان كان استهلكه او رده لا يقبل

الراهن اذ باع الرهن وسلمه بغير علم المدين فاسترد عليه
المشتري النسخ من الناضي مفتح ثم قضى الدين لا يعود البيع
وقوله يعود وكذا لو فتح فاقام منه على الفسخ قبل البيع
عندهما وعنده لا وذكر ابو بكر الرازي رحمه الله ان المشتري
يعود بالنسخ في الرهن والمشتري كما المشتري من فضولي
وموظف الظاهر وليس للراهن ان يفتح ولا للمدين فسخ
الرواية وعلم المشتري وعلمه سواء **باب**
العبد يشترى واحد بعد واحد ثم يوجد حر
او مدبران باع جارية وسلمها فباعها المشتري وسلمها
ثم باعها الثاني وسلمها واستخف عليه فمذاقضا على الحل
ولا يفسخ الباعان ويرجع كل واحد اذا رجع عليه ولا يعيد
البينة من المشايخ من قال هذا قول محمد ورواية عن
يوسف رحمه الله وعندهما يفسخ ويرجع قبل الرجوع

عليه فذكر الحنفية رحمه الله وقيل على رواية الفسخ لا
يرجع قطره فلما دعي واحد منهم انها ملكه لا يبيع ولو ادعت
انها حرة او معتقة فلان واقامت منه تقبل ويرجع كل
قبل الرجوع وكذا لو ادعت في كل شرا فادعتها او فخر عنها
وكذا لو ادعت احببها مديونة او ام ولد طعن بها حازم
الله في هذا **باب بيع العلوي الاوصاف لا**
تضمن بالعند وتضمن بالقبض والائلاف باع علوا او استثنى
طريقا او اطلق جاز ولا يدخل الطريق الا ان يقول بكل حق
او مرافقه ولو آجر واطلق دخل الطريق ولو استثنى هامته
وكذا باع جارية حاملا ولو استخف الباع قبل ولجازه في
ظاهر الرواية والتمس له ولا شيء لصاحب البيعة وذكر في السر
شهد احدهما انه اشترى ايضا سر بالالف والاخر بالف
واطلق لا يقبل جعله احلا فاني التمس في اخلاف التسمية

باب دارا بمرها فاستحققت دون المرسوق حصته قبل اراد
وقته الممرات ساحق الطريق لا يجوز بيعه ذكره المرحوم
رحمه الله ومنهم من اطلق ورفق باع علوا فانهدم قبل قبضه
بطل البيع وكذا لو باع شاة في ضرعها لبن فماتت ولا يبقى
في اللبن والساجه بخصته ولا يجوز بيع ساحة العلو منفردة
سفل لرجل وعلو لآخر طرفه في الشارع باع احدهما
فلا اثر الشفعة ولا يستحق حق النخل في حصى اخرى ولو باع
السفل فانهدم علو قبل الاخذ بطلت شفعته في قول
ابن يوسف رحمه الله وسقى عند محمد رحمه الله وعلى هذا اذا
بيع بعد هدمه باع دارا جردودها تدخل طرفها الى الشارع
والى شكة غرافة ولا تدخل سورها ومسيل ما بها وطريق
انخاصه ملك غيره الا اذا ذكر الحق في ذلك في الفلاح الكراكي
رحمه الله **باب بيع الاب والوصي وغيره**

غير الاب والجد لا ينزل طرفه عند المعارضة وكذاها
تباينها وهو قول زفر رحمه الله ويجوز استحسانا وسفل
حقن العقد اليه بعد بلوغه علق عقد الاحبى اشترى
مال ولله او باع ماله منه بفن يسير جاز وعرض الحنفية
رضي الله عنه بالفن اليسير لا بالفاحش وعن محمد رحمه الله
يجوز بالفاحش ايضا ويكفيه نعمته واشترى مثله ولو
وكل به لا يجوز الا اذا حضر وقبل وعهد الصغير عليه وقيل
على وكيله وقيل اليه كل ذلك ولو وكل بيع مال وله فباع
من ماله جاز ولو باع الاب مال وله بمال وله او اذن لهما
فيه او لغيرهما او جعل لكل واحد وكيل او وصيا جاز وصي
لغيره من اذن لهما او لغيرهما مباحا لم يجوز وكذا من باع
منه عندهما وعندك يجوز بشرط يتبع ظاهر وهو ان يبيع
ما سار في درهما بدرهم ومن لم يزل ان يزيد على قيمته بما لا

يقتضيه فبيع ولو باع من اجبتي بغير فاجتس جاز خلافاً
لما في المزارعة الصغيرى حتى اجر عتار الميتم من نفسه
او من يقيم في حجر بغير شجر جاز قاض باع من نفسه ماله
يقيم او باع ماله منه لا يجوز ومن وصيه يجوز ولو امره بفعل
لا قالت له رجل بعت عبدك هذا من ابني فلان وهو صغير بفعل
وعلم باس صحيح وصار مادونا والا لا وذكر في الماذون لو قال
لاهل شوق يا عواجمدي فتداذنت له صار مادونا وان لم
يعلم وفي الوكالة اشترى عبدك من فلان وعلم باس صار كالا
وقبله لا واطلق في موضع منها وجملى على حال العلم وكما
ان الاذن المصدق لا يبيع في البص والعدو والوكيل وفي
ضمن امره كاضر واثان وعن يوسف رحمه الله يجوز قصداً
كالوصاية **باب الامور بالبيع** الامور اذا
وافق امر امره نقد عليه وكذا ان حالته الى خبر وهو

من جنسه والى سران لم يحد مصاد على الملهود توقف امر
رجل يبيع عبده بشرط الخيار للامر فباع باثنا اول نفسه توقف
ولو قال فاسد لاني ببيع نقد عليه خلافاً لمحمد رحمه الله
ولو شرط للامر ثبته له ايضاً وايها تنقض صحيح وان اجاز الاسر
حاز وان اجاز المامور بطل خياره والامر على حياته ولم
توقف ولو اس شرط الخيار لنفسه فاشترط للامر والامر
حاز له ايضاً وايها تنقض او لجاز جاز وان تنقض احدهما راجح
الاخر معاقيل النفس اولى بروى عن يوسف رحمه الله
وتقبل تصرف العاقد اولى بروى عن محمد رحمه الله ولو
شرط لنفسه فزاد الامر صحيح ولو اجاز حكي الفقيه ارجع
رحمه الله ان لا حازنه حيا ولعمري حيا ولو اس مطلقاً
فشرط للامر او لاجبتي حاز خلافاً لمحمد رحمه الله وايها تنقض
او اجاز حاز امره طلاً بان بشرى له عبداً معيناً بشرط

خيار الأمر فاطلق وشرط لنفسه لزوم المأمور وإن
امتلث ثبت له أيضا وإيها نقض انفسه وإن أجاز الأمر
جاز وإن أجاز المأمور بطل خياره وخيار الأمر باق
ولا يتوقف وهو الأصح فإن أجاز جاز وإن نقض محض صاحبه
لزم المأمور فلو قال رده لأحاط به لي فيه فجاز أو كان أجاز
قبل ذلك وهلك في يده هلك على الأمر وقبل تنفسه عند
لئ يوتف رحمه الله وهو غير صحيح ولو أمس برده فبأنه
توقف فإن أجاز الأمر فالتمس له وطرب وإن نقض لزم
المأمور وبطل كقضولي ولو أمس أن بشرط لنفسه
فاطلاق لزم المأمور في رواية هذا الكتاب وفي الوكاله
يلزم الأمر والله اعلم **باب ما يكون قضا**
في الصرف والسلف الاستبدال بالمسلم فيه وبطل
الصرف قبل قبضه لا يجوز وعلامة الاستيفاء قبض غير

مضمون من حشته بعد العقد حتى يصير مستوفيا بالعضد
والفرض بعده وقبله لا وآخر الدين أيضا ولما أسلم إلى
رجل في كونه خطيه وتطاعه باع عبدًا بكر خطيه وسط
غير معين وقبض الكراو باع قبل السلم وقبض بعده ولم يسلم
العبد حتى انفتح البيع فيه بخيار بشرط أو رويه أو موت
أورد عليه بعيب بغير قضاء أو قبضا بعد القبض فعليه
رد مثل الكرا لا عيبه خلا فالزفر رحمه الله فلو حل السلم
قبل رده وتعت المقاصه نقاصا أولا ولورده بأقاله أو
بعيب بعد القبض بغير قضا أو باع وقبض قبل السلم لا يقع
ولو اشترى دينارًا بعشرة وقبضه ولم يسلم ثم اشترى
مئتين بعشرة وسلمها ما اشترى قبل الصرف وقبض بعده انفتح
بيع الثوب مركله في المجلس فهو منزله السلم غير أن القبض
هنا إن كان قبل الصرف ونقاصا يقع خلا فالزفر رحمه الله

وان يقابل قبل الميراث وتناصا تقع وتعد اذا تناصا صاروا
باب الزيادة في البيع الزيادة تقع حال قيام المبيع وبعده
لا ويصح في روايه والولد اذا حدث لا يستتبع الزيادة حال
قيام الاصل وبعده يستتبع ويعتبر منه الاصل يوم العقد
والزيادة يوم الزيادة والولد يوم القبض اشترى جارية بتسار
القابلية فولدت ولدا يشاوي القابلية واراد الولد القابلية
وقبض الكل واطلع على عيب تقسم الثمن على الاصل والزيادة
اولا بالتسوية وما صار الى الام تقسم عليها وعلى ولدها اثلاثا
فيرد الميعوب بحضرة ولو لم تلد وضرب عبد عيناها فاصبت
ودفع محكم حكم الولد اذا كانت بيضا يوم العقد فاحل
رأسها ولو ولدت ثم ماتت ثم زاد يقسم اولاً على الاصل والولد
اثلاثاً ثم ما اصاب الاصل سقط موته وما اصابه تقسم عليه
وعلى الزيادة على ما مر ولو هلك الزيادة قبل قبضها سقطت

حصتها القابلية ولو هلك الولد من الزيادة سقطت وتلك
الام جميع الثمن ووردها اشترى جارتين كل واحدة تسار
القابلية درهم فولدت احداهما ولدا يشاوي القابلية ما انت
فزان البائع عبداً يشاوي القابلية واراد الولد القابلية تقسم
تقسم اولاً على الجارتين نصفين فما اصاب القابلية تقسم عليها
وعلى ثلثي اخماس الزيادة وما اصاب المالكة ثلثاه في ولدها
تقسم منه ومن خشي الزيادة تقسم عليها وعلى ولدها اثلاثاً فما
اصابها سقط موته وما اصابه تقسم عليه وعلى خشي الزيادة
استدائاً لان قيمته القابلية وتبعة من الزيادة اربعاً فيجعل
كل اربعة بينهما فما اصاب الباقي تقسم عليها وعلى ثلثة اخماس
للزيادة اثماً فما كما مر فله هلك الولد قبل قبضه لا يقابل شي
وتلك الام بنصف الثمن والنصف في الباقي والزبان بنصفها
وتخير المشتري بينهما نصف الثمن ولو بقي وضمنه الف سقطت

موت الأم الربع وفيه ربع وفيه الباقي نصف الثمن وتقسيم
ما فيه عليه وعلى ثلث الزيادة ارباعاً ومائة الجارية عليها
وعلى ثلث الزيادة اثماناً **باب كراهية التفرق**
في البيع التفرق بين الصغير وذو الرحم المحرم مكروه خلا
الزوجين والكبير وفي رواية هشام عن محمد رحمهما الله بكراهة
وعبر المحرم والمحرم غير المحرم لا كان معه قرابان احدهما
يباع الا بعد وان استويا في الدرجة واتحدت جهتهما يكنى بواحد
استثنائاً وان اختلف لا كان مع الصغير ام احدهما
اواخ او خاله لا يكره بيع العمه والخاله والاخ وان كان معه عمه
وخاله لا يفرق بينهم وكذا الابوان استثنائاً ولو ادعت مسبية
انه ابنا وخالها مجهول لا ثبت نسب منها ومكره التفرق ولو
كانت مسابكة اجمع بينهما وطبعا ولا يحرم في ذلك تفنن
البيع كالبيع وقت الفداء وعن ابن يوسف رحمه الله بطل

في مائة الولدان خاصة وعنه ينفذ في غيرها **باب**
التميز بين جمع البهائم او بعضه المعاوضة بتميز سلا
بازا واستلامه والتساوي في السبب بوجبه في الحكم والسنن
تعمل بها ما امكن دارو عبد في يد رجل اقام رجلان كل واحد
بيعه امسا شترهما منه به وسيله يفضي بها بينهما وتحيران
بخلاف النكاح فان لمضيا فالدار بينهما والعبد بينهما وان قسما
فالعبد وقسمه بينهما وكذا لو كانت في يدها وفي يدا احدها
تفضي له بالدار وبالعبد للاخر وان ادر خانقنى لا يستثنى في يده
من كانت بخلاف الشر من رجلين فان استويا مع احدهما
تفضي معاين او مشهود به من اولى وان كان مع احدهما تفضي
معاين والاخر مشهود به فالعاين اولى وان ادر احدهما
رجله فان كانت في اليابغ فالمرخ اولى وفي الملك المطلق
استويان عندنا في حبيقة وفي الله عنه والمرخ اولى عندنا في

رحمة الله والمطلق عند محمد رحمه الله وان كانت في يد
احدهما فهو اولى وتساويهما يستويان متى سلمت الدار لهما
فالعبد للآخر ولهما يكون لهما ويضمن اذا فسخا وان كان قبل
قبضه لضمان عليه اشترى دارا بعبد وسلمه وهي في يد
غير البايع وطلب تسليمها فقال ذواليد الدار لي ثم رهنها
او رهنها لواعمال او اودعه او اجن او غصبها لا يرجع بالعبد
ولو رجع فيها او استرد ما يرجع وكذا لو كانت جارية ملكك
عندك او انقث وضمنته في الغصب ولو ظهرت تسلم له والعبد ايضا
ولو فسخ ثم وصلت اليه فالفسخ ماض ويرجع في عبده ورد
الداري الى البايع ان صرح بملكه وان لم يصرح فكذا في روايه
الجامع وفي روايه هذا الباب لا وهو الاصح وقبل الاول
اشترى دارا بعبد وتفا ايضا فاستوفى نصف احدهما
فلحقا والمشتري خاصة ونصف كل واحد لهما ويطل

٢٤
برضوله اليه قبل الفسخ عبده في يده قبل فقال ذواليد
ملكك منذ ستة اشهر وقال اخر منذ تسعين قال صدقما
هو لا تسفها والله اعلم **باب بشر المعيب بذهب**
عيبه عند العاوضه فيفسخ منه السلامة الا اذا علم
بعيبه عند عقده او قبضه اشترى جارية بيضا احدي العينين
او ثلثيها ساقطه او سودا وهو يعلم فزال في يد البايع ثم عاد
لا يتحقق وعن ابويوسف رحمه الله يتحقق في بياض العينين
وقل في الال وهو الاصح ولو قبضها بيضا وهو لا يعلم فزال
ثم عاد لا يفعل احد لا يرد به وبشرى تردد وقبل عونه لا ولو
عاد بفعل المشتري لا حتى رضي البايع وبفعل غيره لا مطلنا
ويرجع بالنقصان اشترى بخلا فأنتمت عنده مملوك واطلع
على عيبه رد وان اطله او اجنبي لا ولو رضي فعلى ما امر وكذا
لو اشترى جارية فولدت عنده فلعن من رجل قضا صا

فثبت ثانياً لا ينقل ولو ثبت الأول غم ارش الثاني هـ
عقب جارية بيضا العين أو ثنيها شهود أو سافطه قال
ثم عا د فرد هابري ولا شيء عليه ويحجب عن نفسه
وإن غصبها حاملاً فولدت وماتت بالولادة ضمنها وكذا لو غصبها
فأرعه وردها حاملاً وماتت بالولادة ضمنها وكذا لو غصبها
محمومة فزالت ثم عادت أن اخلت شبيهاً فإن كانت الأولى
غيباً والثانية ربعاً ضمن النقصان وصح رده وإن اتخذ استر
جارية بيضا العين وهو يعلم تتساوى الفأ بالت فالحمل وإذا
الفأ فولدت ولدت تساوى الفأ قتل الإجمالا أو بعده ثم سلم
الكل يقسم الثمن عليهما يعتبر قيمة الأم يوم العقد والولد يوم
القبض ولو لم تلد وضرب عبد عنها ودفعها فهو بمنزلة
الولد يعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الدفع بخلاف الزاني
ولو كانت سليمة يوم العقد فضرِب عبد عنها ودفع

بها فهو بمنزلة الولد يعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الدفع بخلاف
الزاني ولو كانت سليمة يوم العقد فضرِب عبد عنها
ودفع فولدت ولداً يقسم عليها وعلى ولدها على ما مر ثم ما
صار إلى الأم يقسم عليها وعلى المهر المدفوع نصفين قلت قيمة
أو كثر هـ **باب كسب المبيع** الكتب كالأصل
يقض إذا ضمن بالثمن بالقيمة وبالثمن سقوطاً وجوباً
لا وعند شرط أن لا يكون الأصل مضموناً بضمان ما يهلكه
أصله كسب المغصوبة اشترى جارية ولم يقبضها حتى عملت
غله بأن أحرقت نفسها أو اصطادت أو اضطربت أو هبت
كل ذلك للمشتري عمده ثم البيع بالتسليم أو انقضاء عهده
كسب الموهوبه بعد القبض ولا يطب ولا قسط له من
الثمن بخلاف الولد وعندها موقوفه بمنزلة كتب المغصوبة
والمبيعه بيعاً فأسد بعد القبض ولا يطب للمبيع فإن

الثقة المشتري لا يضمن بكل حال وكذا البايع وقيل عنده
والاول اصح ولو قبض الجميع واطلع على عيب فهو للمشتري
بكل حال عنده وعندهما موقوفه ولو اطلع المشتري لا يضمن
والبايع يضمن بكل حال وكسب المبيعة بعد القبض والخيار للبايع
موقوف عند اهل وطلب البايع والمشتري لا يضمن ولو اطلع المالك
يطيب له انشا وقيل عنده للبايع بكل حال وان ائتمنه
البايع لا يضمن وكذا المشتري عنده وعندهما ان ينقضي ضمن
وقبل القبض بضئته ما لا تفاق وعلم هذا الخلاف الغاصب
اذا ائتمن كتب المضمومة ثم ردها كسب المبيعة والخيار
للمشتري بعد القبض موقوف عنده وللمشتري عندها فان
اؤتمنه المشتري لا يضمن بكل حال وان اؤتمنه البايع ضمن
عندها وكذا عند ان تم البيع وان انقضى لا وقيل قوله
كقولهما في هذا الفصل ولو قطع البايع يدها في ملكه

عنها وسقط الخيار وذكر في كتاب السب ان هذا قول
الحسين رضي الله عنه وعند محمد رحمه الله يعني خيار ومن
الى يوسف رحمه الله روايتان وقيل ما ذكرهنا قول محمد
رحمه الله ايضا فعنه روايتان وقيل القبض معنى بالاجماع
وسقط حصها ولو حدث قبل القبض ثم قبضه فوقوف
بالا تفاق فان اؤتمنه لا يضمن بحال والبايع يضمن بكل حال
عندها وكذا عند ان تم وان انقضى يجب ان لا يضمن اشترى
جارية وقبضها ثم فسخ البيع بعيب مضاء او رضا او ربه
او شرط ثم اكتسبت عنده فهو للبايع ثم الفسخ او ارتفع وعندهما
موقوف وكسبها بعد القبض لا يمنع الرد بالعيب بخلاف الولد
وكذا الواكلاء فله علم خلاف الولد ويدور معها في المصالح كلها
اشترى جارية ووطئها صار قابضا والبايع ان يسترد
ان كان غير آمن وينقضي القبض ويرد بالعيب بعد اشترائه

ولو هلك قبل منعه منى على المشتري وجعل على البائع سقط
التمن ان لم ينقضي وان اشغقت بان كانت بكر القسم التمن على
حصه البكال وعلى منى ناقصه ويلزم حصه البكال والراهن
لو وطى المهره وهى ثيب لا شى عليه وفى البكر نعزم بقض البكال
ويكون رهنا معها وقال بعض المشايخ يلدن العنز كالماتيه
وهو غير صحيح ولو وطىها البائع قبل الفهر ان كانت ثيبا
فلا شى عليه ولا خيار للمشتري وهذا عند روى ابن سماع عن
ابو يوسف عن الحنفية رضى الله عنهم انه يحبر جميع التمن كما
لو ذهب جزء منها باقية ولو كانت بكر اسقط حصه البكال
وعندها اسقط حصه العنز من التمن فان كانت بكر اسقط
حصه البكال عند وعندها حصه الاخر من العنز والبكال
ويجوز عند الكل له ثلث اما قيمته من سوا ارضى بواحدة
تولدت بعد موته او اكتسبت قبل الفسقه وما حرجان

من الثلث يوم الفسقه قالوا رضى الله عنه وان لم يخرجها بيدها عنده
ويحل ثلثه من الولد واكتسبت عند ماله الثلث منها والله اعلم
باب الميثقي لمشتري باقل مما بيع بشراى ما باع
او بيع له باقل من ثمنه قبل نقله له او لغيره فانسك ولو
وكل به جاز عند خلافا لما باعنا عبدا بينهما بالف او
قالا لعلناك بالف كل نعت بمشاهيه ثم اشتراه احدهما
فمشمياه قبل النقل فتسقط له نصفه وحازة النصف الاخر
ولا خيار له ولا سيع خلاف ما لو اسلم كره خطه في شعير
ورب عند ولو اشترياه معا جاز شواكل واحدا بوجه
بيع التمن ولا ينصرف الى نصيب صاحبه خلاف بيع كرك
خطه ولو قال اشتريت نصيب صاحبي او نصيب ابي واليه
ولو قال لعلناك نصيب فلان بمشاهيه ونصيب فلان بمشاهيه
او قال لا نصيب كل واحد بمشاهيه ثم اشترياه معا واحدا

مختار به جاز في البيع باع بعد ما مع وكيله ثم اشترى وكيله
حاز صح في المذهب وموكله لا يدل بشرع بعد وقبضه ثم باعه
من باعه فسد شرط كفايه لاجل ما حاز ثم اشترى جاز ولا
الشفعة ولو باعها فاشترى وارثه حاز عن البايع يوسف ح
الله لا وفي حال حيوته ان كان ممن يتقبل شهادته له حاز ولا
فلا اشترى بباعه وارثه من باعه لا يجوز بخلاف المذهب
والموصى له رجع في هبته ونصا او غير ذلك من باعها
خلات هبتها منه باع ورد عليه بعيب قبل القبض مطلقا او
بعد لقنا لا يبيعه من باعه وغيره او باقاه قبل القبض
وبعد يجوز ولا يرد بالعيب ولو بعيب عند المشتري حاز
الفصول كلها خلافا لرايح السعر وعن محمد رحمه الله باع حاز
بدرهم ثم اشترىها بدينار او بغير قيمتها اقل قبل القبض
جاز باب الاختلاف في البيع ويعرف باب

المتسلسله متى وقع في اصل العقد فالقول للمتكبر في
حضر الثمن او مقداره والسلعة قايمة بين الثمان ونصف
بالقبض بطلما او احدهما وان كنت فالك لا الى بدل او
متغن لا خلافا لمحمد رحمه الله واحد الشريكين اذا شهد على
صاحبه بالعنف سعى لهما عند والمشهد عليه عندهما
مطلقا وللشاهد في اختيار صاحبه وان باع المضر اذا
اعنى نصفه قبل التسليم اشغف سعة ان كان موشرا
وان كان معسرا لا وفي رواية بن سباعه رحمه الله لا حتى يشار
تضمينه ومتى اشغف البيع والسعاية غير صاحبه للمشتري
لا سعى للبايع عندها وعنه روايان ومتى تغير المبيع بفعل
البايع او قوله في يده تخبر المشتري وبعد القبض او يقول
المشتري ان هذا لا يبيع دعوى العنق الا اذا ادعى لنفسه
حقا والزم الحاصل في ضمان عن متصدق به ادعى على رجل

ابداً بعه هذا العبد ببيع دينار وقال ما اشتريت الا
نصفه بمسمايه درهم الثول للمشتري في نصفه وقال الثاني
الاخر وبيد المشتري حلف ما اشتريته بمسمايه دينار
فان نكل لزمه وان حلف حلف البائع ما بيعت نصفه بمسمايه
فان نكل لزمه وان حلف مسبح ببعه قال بعك واعففته والمسئله
بما حلف على الشراء والعنف من واصله فان نكل ثبنا وله
الولاية ولا سعيه وان حلف عن نصف المحمود على بايعه
بغير سعيه وبقي نصفه رقيقاً عنده وعند ما عثر له
والولاية موقوف وكثير المشتري فان مصرعاً الى بايعه
خبراً ولا سعي عندهما وعند رواية ان ائمتي سلمت سعيه
صحة له فان ابي البائع ان يستلمها الا بيمين دينار ايخالفنا
وقد حلف المشتري حلف البائع ما بيعت نصفه بمسمايه
فان نكل سلمت للمشتري بمسمايه وتصدق بالفضل ان كان ثبنا

٢٩
وان حلف فسبح ببعه وعاد الى البائع خبراً ولا سعيه طعن
لسمول بن حجاد بن الحنفية رضي الله عنهم في الخالف هنا
ولو كان هذا لم يبعد التسليم بكتاب واحد الا اننا لا نحرر
المشتري ولا نصدق بالفضل ولا يخالفان الا في المحرمه
الله ولا تشع دعوى العنف ولو لم يدع البائع العنف وادعاه
المشتري والمسئله بما حلفت دعوى العنف وبوحر
اليمين عليها حتى يظهر البيع فحلفت المشتري ما اشتريته
بما به دينار فان نكل لزمه وعنف النصف المحمود بغير سعيه
وكذا البيع ان كان البائع موثقاً عندهما وفي رواية كتاب
العناق عنده وان كان معترساً سعي في نصفه ولا تخبر المشتري
وان حلف لم يثبت بيع نصفه وعنف على بايعه وحلفت الا ان
بايعه على العنف فان نكل ثبت وطل ببعه ان كان موثقاً
وسبق ان كان معترساً وتخبر المشتري فان نكل فستعاضة

للبايع وان امضى فله ان يبيع ان يسلم شعاعه فله ما
سرق فان طفت عش نصفه على البايع ويسعى للمشتري في نصفه
ولا خيار له فان اى البايع ان يسلم شعاعه مخالفاً لعلامة
وهذا كله عند وعندهما ان كل البايع عن العنق عش كله
عليه ان كان موثقاً والولا له ولا شعاعه وان كان معشراً
سعى في نصفه للمشتري ولا خيار له فان اى البايع ان يسلمها مخالفاً
فان طفت لم يبطل بيعه وعش كله بغير شعاعه ولا
موقوف ولا يخالفان عند اى يوسف رحمه الله والقول
للمشتري وعند محمد رحمه الله يخالفان في كل البايع فان
كل ثلث وعرف وان طفت فبيع بيعه ويعزم المشتري
نصف قيمته وبعد القبض اجواب واحد الا في الخيار والنفذ
ودعوى العنق قال برك واعقبه فقال ما اشترى
الا نصفه واعقبه كل المشتري ما اشترى وما

اعقبت ايضا واجله فان سل منا ولا شعاعه وان طفت لم يثبت
بيع نصفه وعش على البايع وحل على علقه فان طفت
وبطل بيعه ان كان موثقاً وان كان معشراً لا يخير المشتري
فان صح عاد اليه وعش بغير شعاعه والولا موقوف وان
امضى سلمت شعاعه نصفه للمشتري فان اى البايع ان يسلمها
مخالفاً فله البايع فان كل سلمت للمشتري وان طفت
فبيع بيعه وعاد الى البايع على من العنق وموعد شعاعه
نصفه للمشتري ويخير فان نضر عاد الى البايع وعش
ولا شعاعه والولا موقوف وان امضى سلمت له فان اى البايع
ان يسلمها يخالفان كما مر وان كان موثقاً عش كله بغير شعاعه
ولم يلقض مع نصفه ولا يخالفان ويعزم المشتري حسمه
وقال في قاضي خان مع يمينه لو اشترى نصفه بخمسة
وفي قول محمد رحمه الله يخالفان وتزاد ان ويعزم نصف قيمته

في ذكره هذا الكتاب ان عدم الخالف قول ابي يوسف رحمه الله
خاصه وبهذا الفن اكراب ولابد الا فيما ذكرنا ولو بدأ المشتري
والمسئله بما علف المشتري ما استر فيه بما به ولم يذكر عمن
العقود هنا وحلت عليه بعد ذلك كحق العبد لكن بدعواه للفقهاء
ان يجمع بينهما نظر الله فان جمع بينهما ما يجواب ما مر في الفصل الاول
الا في خيار المشتري وان ارد فان لكل لزمه وصار مستهلكا
ويحلف البائع على العتق فان كل فقد صار معتقا وقد عرف
ذلك ولو ادعي بما علف والمسئله بما علف المحكمه وما لو بدأ المشتري
سواء قد مر ولو اختلفا في البيع من غير دعوى عتق فقال
البائع هو حر ان كنت ما بعته بما به دينار وقال المشتري
هو حر ان كنت استرته الا نصفه فبما به مكل واحد منهما
على صاحبه بالعقود قال محمد رحمه الله المادي ياكلب هو
البلاي بدعوى العتق بغير او قد عرف طعن عيسى رحمه الله

في هذا ولو اختلفا معا فالسداد مضاف الى المشتري كبدايه
ولو حلت قبل المنارعه في البيع فالسداد مضاف اليه ايضا
تقدم او تاخر او قارن والله اعلم **باب البيع والشروط**
متى استاروسمي وانخذ الجفش يتعلق العقد بالمشار ومتى
اختلف بما يسمى ومتى قات الوصف المشروط خير كموات
صفة السلامة والمستحق به ادني ما يطلق عليه الاسم
اشترى عبدا على انه حراز او كاتب وهو ليس كذلك او
جارية بكر او هي ثيب او ثمر او سيار وهو قتل او نجه وهو
كثير او بالعكس او امه فاذا هي مختومه الوجه لا يستبين حملها
حاز وخير فان حدثت عنده عيب رجع بالنقصان الا اذا
رضى به البائع فيقوم غير موصوف وموصوف ادني ما يطلق
عليه الاسم فان كان الثناوت والعشر ربع عشر الثمن وفي
الامه تقوم مختومه كما هي ويصحح على صفة القمح وعن ابي يوسف

رحمة الله ان الرد بوصف يستحق بالشرط من تعذر لا يرجع
لشي كذا والشرط اشتري بقره او ناقة على انها حامل او
فسد لبيون وروى الحسن رحمه الله في المجرى اشتري ناقة على
انها طوب يجوز اخذ الطماوي والواليت رحمهما الله
وهو الاصح وروى ابن سماعه والكرخي عن محمد رحمهم الله
لا يجوز قالوا والاصح في حسن هذا ما قاله الفقيه ابو
جعفر رحمه الله ان كان الشرط من جهة المشتري فسد
ومن جهة البائع لا ولو قال يكلب كل يوم كذا او كبر وما
اشبهه بطل لا اتفاق اشتري فوصفي تسو فارسي فسد
واحد دولا ان كان قبل القبض كبر فيها بالتمن وبعد
يرد الدقل حصنه ولو تعيب عنه رجع بقصده وكل
هذا اشتري عبد بن حيازين او جار بن نكر بن اوشان
نعم بن اوشان طماويين واحدهما اشتري او طليسان بن

طماويين او اطرماخواري وعن ابي يوسف رحمه الله ان
الطليسان اجناس ولا ينفذ العقد حتى لو وكل بشرا
طليسان بما به لم يكن عندك اشتري شخصاً على انه وصيف
فخرجت وصيفة او بالعكس فالبيع باطل كالمهرري والمروي
وذكر في بعض المواضع فاسد وهو الاصح اشتري صنفين
واحداهما وصيفة او اطلق فسد فيهما وان فصل حاز فيه
خاصة وفصل فصل عنه وان فصل ربي صح ان علم قبل
القبض رده وبعد لا وعلى هذا اشتري رطلي على ان فيه
حسن ثوباً فوجه تسعة واربعين وان وجد احداً
وحسين فسد مع بين ملك طلق ووقت واطلق قبل
فسد في الملك وقبل رجع وهو الاصح وفكر هلال رحمه الله
في وقفه من قول باع وقفاً وسلمه فقضيه المشتري فللقاضي
ان ضمن ايها ثلثا وبنفك البيع وفيه او ادراي الميث باع فيه

ولم يستثن المتعذر والمحمّد العام فتدك باب
الشرط في البيع ٥ شرط البراءة عن كل عيب
لا يكون اقرا بالعيب وعن معين اقرا به شهد اثبات
انه ابراه عن كل عيب ثم اشتراه لاحدهما له رده بالعيب
بشرطه ولو كان معصاه لا اشترى شيئا وباعه على ان
لا عيب به فرد عليه لعيب نقصا فله ان يحاكم البائع
وفي المعين لا وشرط البراءة عن عيب مجهول صحيح وبإياه
الى المشتري وعنداي يوسف رحمه الله الى البائع اشترى
عشرة اثواب على ان خمسة منها ملاء مباحية وخمسة شفاق
فوجد ستة شفا فاقبل قبضها او قبض بعضها رد الكل
اولا عن جميع الثمن وبعده رد منه بحصتها واعطى اليه
حلاف الذي يوسف رحمه الله ولو عن شقة صح حتى لو ملك
او بيعت ليس له رد غيرها ويرجع بالنقصان فيقسم

٢٢
الثن على غير شفاق سليمة على الملاء الا ربع وعلى الشقة
ملاء بخودتها ورقها فاذا اظهرت حصتها تقوم شقته
عليه وملاء باء في جوده ويرجع بالمفضل وان قبلها
البائع معيبة فله ذلك اشترى قفيزا من صبر فبعته
الا قفيزا بعين جميعا اشترى عنس جوار على ان خمسة منها
ابكارا وخمس ثياب فوجد سنا ثيابا هذا على ما مر وكذا لو
اشترى عبد بن علي ان احدهما طحاوي والاخر سندي فاذا
هما سند بان اشترى عبد اعل ان به عيبا لم يعينه صح
ولا يرد لعيب وان ياد رد وان تعذر رجوع بالنقصان فيقوم
وبه عيب بعينه ويقوم وبه العيبان وكذا لو اشترى عبد ثياب
على ان باء ماعيا ولو وجد لكل واحد عيبا ردا ايها ثيابا
ولو قبض احداهما وهو يعلم به ان كان عالما لعيب الاخر عاورا ضا
والالا ولا سعين واخذ فصل عنداي يوسف رحمه الله

لا يصح له ان يعلم ان اشترى عشرة اقوال على ان
خمسة منها لا عيب بها على ان البائع يبرئ عن ثلثه
عيوب وفي كل ثوب من الخمسة الاخرى صح ولو وجد منه
عيبه او اربعة في واحد بعد القبض رد واحدا منها وان
نقد ورجع بالنقصان ويقسم على خمسة سليمة وخمسة
معيبة سلتة في كل ثوب فاذا طرقت خمسة تقوم سلتة
عيوب بعضها ثم ياربعه فيرجع بالفضل اشترى على انه
برئ عن كل عيب في خمسة منها هذا على ما مر الا ان
هنا يقسم عليها بثلاثة وكذا لو اشترى عشرين على انه بري
من كل عيب فاستحق احدى واطلع على عيب في الاخر
ولو قال على ان باحدها طرقت شجاع فاستحق احدى ويقسم على
احدى مائة على الاخر مشجوعا بثلاث فيرجع بخصته
المستحق وكذا لو استحق وراثة الشجاع وقد قبضها

٢٤
باب الشين ببا عان او يشا جران
فيقبل في احدى وفي الكتابه والخلع والنكاح
معاودة المال بالمال بالبيع والاجارة والعتق
والفسخ والصلح عن دعوى المال بطل عهدها بالبدل
وبالشروط الفاسدة قال لا خير بعنك مد من العبد
بالعتا وكل واحد عتياه او احزنك فقبل في احدى
ولا يملكه بالقبض بخلاف البيع من اثنين وكذا لو قال فاستنك
على ان هذا وهذا في هذا لك او جمع بين اثنين من جنسين
واجل او فصل قال لزوجتيه حال عتكا او بعتكا طلاقا
فقبلت احدىهما صح ويقسم على مائة ان اجل وكذا في
النكاح ويقسم على مهر مثليهما وكذا لو قال لعبدتي عتقك
او بعتك لنفسك وكذا الكتابه ان فصل جمع بين بيع او اجارة
او قسمه ومن نكاح لمعنيين من يابيه ان قبل النكاح ولو

صح والبيع كالتباعد على ان لا يتجدا ولا يخرج من الملاء صح
وبطل شرطه قال اجرتك هذا شهر او بعثتك هذا باللف
حارون بنهم على احرمله وممنه قال اجرتك هذا العدة شهرا
بعثت على ان اوجرك هذه كاره بدنا او بعثتك بكرا على
ان ابيعك بكرا فالتباعد فاستلما على رجل فضا صان فبالا
صلحتك على الف فقبل في اجلها صح بحسبها به وبطل بالآخر
وكذا لو كان الولي واحدا وكذا الوبد الفانل خلاف بالرف قال
صالحك عن الدم الواجب بسبب الدمين قال لامر اثنان
طالب باللف او على الف او لبعده اعتقك او الفانل صلتك
فقبل نصفه مطلقا او باللف صح باللف عندهما وكذا عند
في الفضاير والطلاق في العتاق ولو قال بحسبها به لا يبيع في
العتق والطلاق وكذا في الصلح ان بدا الولي وان بدا الفانل
صح وجعل خطا اعتق الولي نصفه باللف فقبل عتق عندها

٢٥
باللف وعند نصفه ويسعى في نصفه قال العبد اعتقني باللف
او على الف فاعتق نصفه باللف او اطلق عتق كله باللف عند
وان قال بحسبها به عتق كله بحسبها به نظره استرثب باللف
وقال بعتك بحسبها به وعند ان اطلق او قال بحسبها به
عتق نصفه بحسبها به وان قال باللف بوقت على قوله وهذا
اذا قال باللف وان قال على الف عتق نصفه بغير شي ان اطلق
وان قال باللف وبحسبها به بوقت قال انت طالق بلثا باللف
او على الف ففعلت في واطه مطلقا او باللف او بثلثها لا يقع
ولو بدات قبل واطلق منع بثلث الالف عندها ولو اعمد
في الناموس على غير شي خلاف مطلق وقيل انه على الف فطلوها
واحدة باللف صح باللف قال لامرأة تزوجتك على حصه
مهر مثلك من الف لو قسمت على مهر مثلك ومهر مثل فلانه
فالتكاح طهر ولها مهر المثل ولا يتراد على الف قال تزوجتك

وَفَلَانٌ عَلَى الْفَنِّ فَقِيلَتْ وَرَدَّتْ الْأُخْرَى لِأَحْصَانِ قَالَ
لَعَلَّهِ أَنْتَ حَرٌّ عَلَى حَصَّتِكَ عَلَى مِنَ الْفَنِّ لَوْ قَسَمْتَ عَلَى قِيَمَتِكَ
وَقِيَمِهِ فَلَا أَنْ فُقِيلَ عَنِّي وَفِيهِ قِيَمَتُهُ بِالْفَنِّ مَا لَعَنَتْ وَفِي
قِيَاسِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا تُزَادُ عَلَى الْفَنِّ وَهِيَ دَرَجَةٌ بِيَعِ نَفْسِهِ
مِنْهُ عَارِيَةٌ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ **بَابُ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ**
مَا يَمْنَعُ الْبَيْعَ يَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ وَإِنْ يَأْتِيهِ بِنَقْصٍ أَذْكَانَ
مُفِيدًا مَكَاتِبَ اشْتَرَى أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ أَوْ أُمَّهُ وَلَدَهَا
أَوْ عَمَّهُ أَوْ دَاسَهُ فَا طَلَعَ عَلَى عَيْبٍ لَا يَرُدُّ بِهِ وَلَا يَرْجِعُ بِالنَّقْصِ
وَإِنْ أَمَّ الْوَلَدُ يَرْجِعُ وَلَهُ الرَّدُّ بَعْدَ الْعَجْزِ وَلَوْ بَعِثَ أَوْ مَاتَ
فَلَمْ يَسْلَمْ رَدُّهُ وَيَصِحُّ بَرَاءَةُ الْمَاكِتِ قَبْلَ عَجْزِهِ وَكَذَا سَيِّدُهُ
فِي أَسَمِهِ وَاسْمِهِ وَفِي عَيْبِهِ وَأَمَّ وَلَدُهُ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا جَدُّهُ
وَكَذَا الْوَالِدُ عَنِ كَيْسِهِ ثُمَّ عَجْزُ أَوْ عَيْنُ عَبْدٍ أَوْ أَمِيرٍ أَوْ
عَنْ عَيْبِهِ ثُمَّ وَرَثَتُهُ خِلَافُ عَيْنَانِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالزَّكَاةُ

حَسَنَةٌ مَكَاتِبَ اشْتَرَى أَخَاهُ مَكَاتِبَ عَلَيْهِ عِنْدَهَا وَمَا
كَالْوَلَدِ وَعَمَّهُ لَا يَرُدُّ وَأَمَّ الْوَلَدُ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ
مَكَاتِبَ بَاعَ عَبْدٌ لِمَنْ سَيِّدُهُ ثُمَّ عَجْزَ وَأُطْلِعَ عَلَى عَيْبٍ لَا يَرُدُّ
عَلَيْهِ وَلَا عَلَى بَابِهِ وَكَذَا مَرِيضٌ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ وَارَثَتِهِ ثُمَّ
مَاتَ وَلَوْ بَاعَ رَدُّهُ وَنَصَبَ لِلْقَاضِي وَحَقًّا يَرُدُّ عَلَيْهِ وَيَرُدُّ
عَلَى بَابِهِ أَوْ الْوَالِدِ أَطْلُقَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالُوا وَقِيلَ الْمَرْءُ
يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَرُدُّ وَبَعْدَ ذَلِكَ فِي سَيْرِ حَمَلِهَا وَارَثَتُهُ مَوْرَثَةٌ
بَعْدَ مَوْتِهِ وَالزَّكَاةُ لَمْ يَجْعَلْ عَبْدٌ مَادُونِ مَرِيضٍ بَاعَ عَبْدًا
مَنْ سَيِّدُهُ بَقِيَّتُهُ حَازَ وَبَعِثَ سَيِّدُهُ لَا يَبِيعُ الْمَرِيضُ الْمَرِيضُ
وَرَبُّ الْمَالِ وَالْمَخَاطَبُ مَنْ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ لَهُ قَالُوا طَلَعَ عَلَى
عَيْبٍ أَنْ كَانَ الثَّمَنُ مَنفُودًا أَوْ كَانَ وَاجِبًا فِي الذَّمِّ أَصْلًا
أَوْ بَدَلًا بَانَ اسْتِثْلَاكُهُ لَا يَرُدُّ وَأَنْ لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مَنفُودًا أَوْ كَانَ
وَيُسَوِّغُ قَائِمَ رَدِّهِ قَبْلَ التَّبْعِ يَرُدُّهُ فِي الْوَجْهِ كُلِّهَا وَكَذَا



عنا للروية والشرط استوفى محمد رحمه الله فقال لو
صالح من عيب على حاربه قبل القبض فالتمس مقابلتهما وبعد
حصه العيب تقابلها ويصح رضي الوكيل به قبل القبض وبعد
فبعده لا يلزمه اشترى عبدا فوهبه العايع ثمنه او ابراء
يرد قبل القبض بالعيب وبعد لا وعنا للشرط والروية
رد مطلقا مكاتب اشترى جارية مجاضت عنده ثم عجز ان
كانت دخلت في كتابته لا يجب الاستبراء والاوجب

بَابُ شَرِّ الْوَكِيلِ وَالْوَصِيِّ وَالْمُضَارِبِ

والشريك الماذون المطلق يجري على اطلاقه ما لم يوجد
القييد نصا او دلاله امر رجلا ان يشتري له جارية
فاشترى من ينفق بقدره او من نفذ على الامر ولو قال اطلقا
او استوفى بها او ابيعها لا وسند عليه وكذا المضارب اذا
اشترى من ينفق على مال او عليه وفيها ربح مضارب

اشترى من ينفق عليه بالقرابة نصفه مال المطاوعة ولا
فصل فيه ونصفها لبحار عليهما ولا يضمن ربيعي نصف
المضاربة كالموثر ان اجديا في قريته وعندهما يضمن ان
دان موثرا وهي معروفة شريك عنان اشترى محرم شريكه
تقع له ومحرمه لهما وحكم العنان ما مر من مواضع اشترى من
تعتق على شريكه نفذ عليهما في روايه هذا الكتاب يضمن
نصيب شريكه ولا يضمن عنده وعندهما يضمن ان كان موثرا
وسعى للشترى او كان شريكه معسرا وحكي الوكيلان
الله انه سقد عليه خاصة فالواو هو الاصح ولو اشترى
محرمه فكل شريك العنان عند ماذون عليه يستغرق كسبه
ورقبته اشترى دار حم محرم من سيد جاز ولا ينفق عنده
وعندهما يضمن ويغرم المولى ثمنه للقرآن موثرا او معسرا
ولما استغنى القريب في اعشائه ويرجع عليه وان

لم يكن عليه دين او كان ولا يستغرق كسبه عن عبد
ايضا اب او وصي اشترى للصغير او للمعتوه جارية
فان ربح مبيع منه لا ينفع على الصغير ونقد عليه وكذا
ام ولد المعتوه قياسا قال محمد رحمه الله وبه يأخذ الأصحاب
قول أبي يوسف رحمه الله وان زاد لقياسا واستحسانا
اشترى جارية ولدت منه ثم كاتبها فاشترت ولدها
حاز ومكاتب عليها وعشق على أبيه محابا اب او وصي
باع لصغير عبدا باختيار ملته ايام فبلغ في المدة فالفق
والاجان اليه ولا توقف وفي رواية اي سليمان عن محمد
رحمهما الله كما كان وفي رواية بن سماعه عند يثقل قضا
وعن أبي يوسف رحمه الله يلزم العقد يلو عنه كون
العائد وجونه مكاتب او ما ذوقه باع عبدا باختيار
ملته ايام فحجز ارحم عليه في المدة لم يبعه وفي رواية

يلتزم وفي رواية خيان باق وهو قول محمد رحمه الله
لكنه ان اجاز او مات لا يحوز ولو مضى المدة والعبد حي
اولا والمولى ولا دين عليه جاز وان كان عليه دين يستغرق
الا اذا افضاه **باب الخلاف في البيع**
القول قول الملك في حتمه وعند الدعوى والانكار
يخالفان باع من رجل عبدا وثقابضا ثم وهبه عبدا
وصلحه ومات احدهما فاراد ان يردا كي يعيبا خلفا
فيه فالقول قول البايع وكذا لو باعه عبدا واحدا خلفا
ولو باعه عبدا بالف درهم وعبدا ثمانية دنانير وثقابضا
ورد احدهما واختلفا في ثمنه فالقول قول المشتري
وتخالفان في الاخر ان كان حيا ونيزاد ان والله اعلم
باب بيع ملك غير الشافق شقق الدعوى
وسعى المناقض مردود والقول للمدعي الصحة عند

لرجل في يد غيره فقال رجل ان صاحب العبد امرك
بيعه ببيعة متى تصدقه او سكنت وباعه منه او باعه
ابتداء ثم قال عسرتي او جلدت امي او قال لم باير او ادعي
المشتري ذلك وكذبه الآخر لا تقبل قوله ولا يسه ولا
يستخلف صاحبه وكذا الوفاق بينه على اقوان او حضر
ووهبه فادعي ذلك ولو صدقه صح في حتما خاصة
حتى لو حضر وقال اني بطالب النايغ بالثمن والعدله
وعنده اي يوسف رحمه الله للمشتري ويسع باعه وهي
فرع ابراء الوكل او قال له ولو جلدت امي عند القاضي طلب
بأبوه العسخ وطلب المشتري فاحيى حتى حلف الاسر
لم يجرى معنى متحدة نظير مدبرون ادعي انفاء عن ربه
او ابراه على وكيله خلاف الرد العيب اذا ادعي رخص
الموكل او المشتري او ابراه فلو حضر الامر حلف فان

٢٩
معنى فتحه فان نزل عا دالبيع ولو حضر وحده والمشتري
غايث والعبد في يده فلا يسجل له عليه وضمن النايغ ثمنه
وحلفه على امي فان نزل ثمن امي وان حلف ثمنه ونفك
بيعة اصله الغاصب ولو مات قبل حضوره وورثه بايعه
لا تقبل قوله ولا يسه ولا يستخلف ولو اقام على اقرار
صاحبه بقبول ولو ورثه هو وغيره فهو على ما امر بالقول
لشريكه في نصيبه وحلف على علمه بايم فان نكل ثبت ان
حلف اظه ورجع المشتري بالثمن ويخبر هذا اذا اقر بملكه
والمحك لا تقبل قول الآخر حتى يقيم البينة على ملكه ولا يصح
توكل النايغ في مخاصته ومن باع اربع له ولا شفعه له
ولا يبيع وكذا في طلبها خلاف المشتري باب
الوصايا التي تنسخ ثم ترد اذا اخرج الدين
مجاياه المريض وصيه والنسوة بين الموصي له والورثه

واحدة في العين متى دانت على ثلث العين تنقص في الدين
مقتضا موتها مريض وهب عبد العين له غيره وسلمه
ومنه قلها يرد دينه الف ولم يجز الورثة فان شا البائع
نقص ولا شيء له وان شارد مائة ويرد اليه عند خروج الدين
مريض اسلم بلمائة وتقدرها في كرويتاوى مائة وهي عينه
ودينه الف ولم يجز الورثة فان شا نقص ولا شيء له وان شا
رد مائة وعمل الكرويتاوى عند خروج الدين استرد دينارا
مساوى عشرة مائة وتفاضل وهو عينه ودينه الف فان
شا نقص ولا شيء له وان شا اسك قيمة دينار وثلث عينه
وذلك ثلثة واربعون وثلث ورد ستة وخمسين وثلثين
ولا يرد عليه مريض باع كرويتاوى ستة وهو عينه
بكر ميتاوى بخمسين ولم يجز الورثة فان شا باع نقص
ولا شيء له وان شارد نصفه واسترد نصف الدقل فان

خرج دينه والنصان قايما ند راحد وان هلكا او احدهما
لا ارضان على الورثة مريض باع اربعين فقيمة ثمنه
ستون وخمسين وتفاضل ولم يجز الورثة ودينه الف
فان شا نقص ولا شيء له وان شارد نصفه واخذ نصف الثمن
ولا يرد عند خروج الدين اسلم عشرة في كرويتاوى قيمته
ستون وتقدرها في مرض فاقاله والابل تدل ثم مات
ولم يجز الورثة صحت الاقاله في المصنف وتوقف في المصنف
واذا خرج الدين صحت فيه ايضا اشترى عبدا قيمته
تسعين مائة وتفاضل في مرض فاقاله ودينه الف ولم يجز
الورثة فان شا مائة نصف الاقاله ولا شيء له وان شا مائة
وتقدر في مائة مائة وتوقف وتوقف في خمسة فان خرج
دينه وهو قايما او بعد قبل التسمية او بعد ما تم قدره
واضمان على الورثة في الغائب ورجع من نقدت في نصيبه

من الورثة والله اعلم **باب قايماوم او يشهد**
ثم يدعي لنفسه او لغيره الشرا والاستتيام وما
اشبهه من اسباب الملك اقرار بعدم ملكه بقينا وملك
بايعه ظاهرا ولا يتبع الدعوى به الا بفارخ من اخر وتي
اقر في ضمن شي بطل بطلان اشتري طلسانا او ساومه
او استوهبه ثم ادعي انه ملكه قبل ذلك او ملك ابيه يوم
المساومه مات وورثه او وهبه منه لا يتبع الا اذا
صرح بملك ابيه عند المساومه ومن وراث احضر يبيع
مطلنا ونفسي له بحصته ويحضر المشتري اشتراه او
ساومه فاستخفه ابوه وقد قبضه او لا ورجع بالتمن
ثم ورثه لا يعود البيع ويسلم له الا اذا اقر بصرح بملكه في
المساومه وكذا في المشتري ان كان رجوع بالتمن وان لم يكن
رجع هذا البيع وسلم له ولو تمه التمن وعند محمد رحمه الله

ان رجوع من البائع ان يلزمه وير وهو قول الحنفية
رحمهم الله وهو معروفه هشام عن محمد رحمه الله ساوم
عينا ثم ملكا يلزمه تسليمها وجلان شهد ان صاحب البند
باع الطيلسان من فلان وقضى بها اولا ثم ادعاه احدهما
سلحا او ارضا لا يتبع ولو كان قال عند الشهاد لي اولا
وقد بايعه سمع ويبطل البيع اذا اقام بينه على ذلك وعلى
هذا شهدا بالنكاح على دار او بالهبة او الصدقة مع الفقير
ولو قال باعه من غير شهاد ثم ادعي بصرح بملكه اولا
واذا قضى له بتمن له شهدا بشرا او اجاره ثم ادعي انها كانت
له اولا بيه وقد وكله واقام بينه على اقرار البائع او الموهب
بذلك كله يقبل والاجاره والشرا ما ضبان ان ادعي المشتري
والمستأجر والاجاره والتمن له ويبطل الاجاره بموت ابيه
وان حذلا ولو كاس لا خيه سعي العقد وان حذلا وكيل

ما كان من عبد خاص فقام المدعي عليه بینه انه شأو
في مجلس القضاء بطلت خصوصته خاصة ولو وصل العبد
الى الوكيل لا يوسر بالدفع اليه ^{سغار} على هذا اذا استوصى او
او استودع وكلة واستثنى اقرار صح اقرار في حقه
وكذا اذا اقر به قبل التوكيل وكلامه مخصوص به في عين ^{استثنى}
اقرارهما فادعى انسان انما اشتراها من صاحب الميراث ^{شهاد}
بطلت خصوصتها خاصة ولو لم يثبت بطلت خصوصتها انما
ولو وصلتا اليهما اشتمل **باب البيع الذي فيه الخيار**
ويلزم منه بعض المبيع كجماله المبيع منع العجوة وكذا
التمن ابداً وبقاً لا ولا ملك واحد من في الصفقة بغير
رضي الاخر ولا يجبر على تسليم ما لم ملك بدله ولا على بعض
ما لم ملك باع عذر على انه ملك خيار في احداهما لمثل ان
فضل وعينه جاز والا لا يلا في الفرض والمدير او الكاتب

٤٤
او ام الرلدا اشترى كيلة او مرفوناً او عبد ^{سغار} على الخيار
في صفقة او ثلثه جاز فصل **اولا** والخيار في البعض ان فسخ
كل ان خيار الشرط او العيب للمشتري من عبده ولو عين فصل
واو اد البائع ان يسلم الذي لا خيار فيه وتقتصر منه وان
المشتري او بالعكس والخيار لا يها اليش لمذلك وكذا لو
اراد البائع ان يسلمها او المشتري ان يقتضها وتقتل الثمن وان
فسخ البائع المبيع في الموقوف لا يخبر المشتري في الاخر ^{ملاك}
الموت باع عمداً على انه ملك خيار او المشتري لا يجبر على تسليمه ما
دام خياره وان نقض وخيار المشتري منع خروج ^{ملك} الثمن
حتى لا ينفذ اعناق البائع ولا يحل له وطها لو كانت امة ولا
الله لو كان طعاماً باع والخيار للمشتري فابراه ونم صح
استثنى ثانياً وهو قول محمد رحمه الله وفي القياس لا وهو قول
ابن تيمية رحمه الله ولذا لو قرض الثمن بدين ثم وهبه على هذا

الا برأى من الابح ولو كان الخيار للبائع فابراه تواجاه في
رواية هشام عن محمد بن محمد بن عبد الله بن علي بن محمد بن
محمد بن عبد الله بن البائع لو قبض الثمن والخيار له باذن المشتري
او المشتري المبيع باذن البائع لا يكون استغاثا في صحيح
الروايتين اشترى سكا طريا او عصيرا او وطبا بشرط الخيار
فخاف البائع ان يفقد في الله لا عبر المشتري على قبضه قياسا
وغير استحسنانا من ان يفسخ او يقبض ولا ينفذ مادام خيار
ادعى انه اشترى هذه السمكة واقام عنه ربحا فسادا
قبل الزكاة يوم المشتري يقبضها وعند الثمن ويبيعها القاضي
ويضع الثمن عند عدل فان زكيت فالاول للبائع والثاني
للمشتري والمالك عليه وان لم يترك ضمن قيمتها ولو قال هذا
العديا وفلان وفلان ابلا ثما وبذلك له غير امرها طمعا
في الاجارة لزم في نصيبه ولا خيار ان فسغا وكذا الواجرا احدها

عند محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن محمد بن
علي هذا الزمان لها واحدا احدها ولو قال لفلان واحدا نصيبه
غيره **باب النضراني يسلم له خريا ميسغا**
الوكيل في المعاوضة اصيل في النصف ما ثبت في حكمه
وعندهما ثايب فيهما ومن ملك بعده على صفة ملك بعده
وكيله عليها عند محمد بن عبد الله بن علي بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن
يبيع له ما سدا ولو كيله صحيحا مع للوكيل وان استويا ينع له
مسلم وكل نصرا نيا يبيع خمر وشراها حاز عنه ويستصدق ثمنه
دمانة ويخلل الخمر وعندهما نفع للوكيل في الشرا وسطا البيع
ولو وكله ذمي بطل بالاجماع عبيد ما دون نضراني لمسلم
خمر الوبا بها صحيح ولا يعمل في نسيه عنه وكذا الووهيت له
وهو ما دون اولا ولو فالبيع خمر او اشترى خمر حاز
عنه خلافا لهما نضراني وهب من مسلم خمر او كل نصرا نيا

في قبول الهبة او قبض الغير لا يجوز وكذا لو وكل نصرانيا بكذا
عبد الحاميه باع عبدا ثم وكل بشرايه باقل قبل النقد حاز
عنده وتصدق بالرجوع وعند اي يوسف رحمه الله منع للوكيل
مجيئا وعند محمد رحمه الله لا من باسدا مضمونا بالقيمة ولو وكل
بشرايه لا ولو قبضه ضمن فمده ويرجع على الامر مسلم وكل نصرانيا
بشرا عبد عمر مقدرا حاز عنده ويرجع بغيره اكره وعند اي يوسف
رحمه الله منع للوكيل وعند محمد رحمه الله لا امر بالقيمة

كتاب الشفعة الاستحقاق بحق سابق

على العند بطله ومناخر لا والشفيع يتقدم على المشتري
وعلى من قام مقامه اشترى دارا بالف ثم زاد حمتها به او
صلح عن دعوى فيها ينكرها ثم اخذها الشفيع يتصالح
ولا يغير ويجمع في الزيادة وفي الصلح لا اشترى دارا وهو
شفيعها وغيره وقبضها فوهبها وسلمها فليشركه ان اخذ

٤٢
لغيرها وبطل الهبة في الباقي خلاف رجوعه ونقص الورثة
وهنا الحق بعضهم كشرافه من السعة شهد بدار فردت
فاستزاهها فشفيعها اول من المقرة ويعين ان قبض عند محمد
رحمه الله بنا على غصب العقار وان كان غايبا اخذها وله
اخذها اذا حضر ويعين عنده ولو اشترى اها منه قبل حضور
الشفيع ان اخذها بغير قضاء لا يعين وكذا منع بالبيع الداني
وبالاول يعين ولو اشترى اها لغيره ولا شفيع لها جاز ويعين
عند محمد رحمه الله ان قبضها وعن يوسف رحمه الله في الاول
اقر بعد في يد رجل ثم قال ان اشترته فهو حر فاشتراه
هو للمقر له وكذا لو اقر انه حر ثم اشتراه لغيره ولو اقر انه حر
ثم اقر به او بالعكس ثم اشتراه لنفسه نقل الاول اشترى اها
غيره فاشترى اها منه وقبضها ان اخذها الشفيع بغير قضاء
ضمن وكذا به بالثاني وبالاول ولا يبطل شراؤه وقبضه عليه

اشترى العبد فاشترى رجل ثم اقرانه ملك فلان فهو
 لسيده العرف بتمنه ولا ضمان عليه وان تركه اخذه فلان
 بدان نسا ولو كان قال ديس صار مدبرا ولا سبيل لسيده عليه
 وما حله فلان مدبرا ان صدقة وان كذب بدعتي موقوفا لعنق
 لموته وحاشية موقوفه قياما وهو قول ابي حنيفة وسعي
 في الاقل استحيانا وهو قولهما وغلته موقوفه بفق عليه
 منها ولو عاد الى تصديقه اخذه بارشده اشترى عبدا شرا
 ناسدا فاقترانه فلان كان ديس وكذبه في ندين اخذنا
 مرند بيعت دار كذب دان فلم يردا كذب ثم جامعا
 قبل القضاء لمحاقة فله الشفعة وبعده لا وهي لورثته
 وكذا الوست بعد كاذبة كانت بيعت دار كجوان بعد موته
 عن وفاة فاذنت مكاتبه بالشفعة لورثته **باب**
 العبد في الشفعة حق الشفعة لا يبطل بالبيع ولا يبيد

٤٥
 بمالا اذا كان معاني حقه وعلامة ان يقره بوعده
 على من سلم اليه وليس له نفق قبض المشتري لمجمل العبد
 ولا ضمة رجل اشترى دارا وبيعها ثم ردها بخيار شرط او
 روية او عيب او باق له او بهلاك بدل فشفيعها على شفيعه
 ويجدد في الاقاله وفي الرد بالعيب بعد القبض بغير
 قضاة وتخبر في الشفعة لا ولو مسح فسخا وحضر الشفع
 قبل التسليم له اخذها منه حضر البايع وبطل بدو
 العيب الا اذا رضى البايع وان انكر الشفع الفسخ لا بشرط
 حضر البايع ولا تسع بينه المشتري عليه تصادقا على ان
 البيع كان يلحق او كذا للبائع وردها فله الشفعة ولا
 يجدد ويرد على بايعه وقال في الكامع لا شفعة له قبل
 موصوفا اذا اقره ابتداء هذا اقرا بالبائع وهذا ذلك
 ثم تصادقا وادخله المشتري القول قوله ه ه

بَابُ الشُّعْبَةِ وَالْمَرْفَعِ ٥ اخذ بالشُّعْبَةِ

مبادله بحري فيه الربوا وخيار الرؤية وتحريم التفرق
والعقد على من سلم باع ارضا فيها نخيل فامرت في يد
اخذها شفعها به مادام متصلاً وليس له تركه حصته وان
جاء البائع او المشتري اخذ الارض والنخل بحصتها وان خسر
بعد القبض اخذ متصلاً لا منفصلاً ولا فسطح له ولو اشترها
بغير فامرت في يد البائع بطب للمشتري ان كان مثل حصته
والا يصدق وكذا لو قتل المبيع قبل القبض ولو رد البعيب
لا يطيب للبائع وجده لبيس لعب الامر ضرر ويرى حصته
ان تبقته منفصلاً ومتصلاً ان جده بخير في الحل خلاف القام
والحادث بعد القبض للمشتري بكل حال وطيب له والبشور
والمنسوخ خلاف الكزى فلو جاء الشفع اخذ متصلاً وان
ان كان مثل حصته وان زاد او نقص محصنه المزدراهم

او منادى اسرها عليه خلاف الغصب وان جده لا يلحقه
فوسقط حصته ان كان جاداً قبل القبض فلو باع المتعد
قبل اخذه بالشفعه بنقص معه وان جده لا يحميه على ما مر
اشترى داواً باع نصفها فللشفيع ان ينفذ البيع ويأخذها
وان شالخذ نصفها بالثاني ولا يأخذها بالبيعين ولو هب
موضعاً مبيعاً منها وسلمه فله نفذ الهبة ولا يأخذ بقيتها
ولو كان الثمن عند اخذ بقيته والعبد للبائع ان اخذ من
المشتري وللمشتري ان يخذ من البائع وممته بدل عنها وباع
مرأته عليها ولو كان بها صناع او سلاسل وحصتها مثل وزنها
نقص عايشاً وان زاد او نقص فخصتها من طواف حصتها ولا
تقابل عملها ولا تجعل تبعاً ويشترط قبض حصتها في
المطهر وبطل الفضا وان تصرفوا الامن قبض ولا يتطل
الشفعة خلاف الاقواله والنفذ التصدي نص في اشترى

دارا بحسب مقدار و شفعها ذمى باخذها مثله و قيمته
ان اسلم احدهما قبل الفضا او بعد لكن يسانف الفضا ولو
امر رجلا بشرا و ادفعها بعد بعينه للماسور حاز و رجع بعينه
و باخذها منفعها بغيره و هي بدل عن العبد لا عنها دارا
متلاصقان لرجلين تقايضا بهما فالشفعة للحار ولو كانتا
شركة فاشترى نصيب صاحبه بنصيبه من تلك فالشفعة
لها له ابرق فضة قيمته اكثر من وزنه ظهر عليه المشركون
فغنه المثلوك ان رجل قبل العتمة اخل بعتري و بعدها
او وهبه العدو من مسلم او اشتراه مسلم كمن او حذر برصمته
من خلاف حسنه ولا تسترط القبض في المجلس و يصح التايل
وكذا الوصاية على ممتة و رد على بايعه بالعيب و يبيعه مرة
على المثل الاول و يرجع به الواهب و يدفع كفايته الثانية
و يدفع في دينه و لو اشتراه كمن و هما دسار اخل مثله

وان اسلم احدهما قبل الفضا او بعد اخذ قيمته كمن لا يبطل
الفضا ولو باعه للمثل من العدو و لم يكن للمالك نفسه تصرفه
ولو ذهبت عنه اخله جميع الفداء و كذا الوقتان للمثل
او عاين في ظاهر الرواية و لا ما خذار شه و عن محمد رحمه الله
كصته ايضا فالبيع ولو كانت حاربه فزادت باخذ ولدها
ايضا و لو مات اخلها الباقي جميع الفداء و عند محمد
رحمه الله ما خذ الولد الباقي كصته و في الهبة ما خذ ما اوالا
نقمة الام يوم و هبها و عند قيمته و لو اشتراه مسلم كمن
او حذر راحل بغيره كالصبي و عند اي يوسف رحمه الله
بيع فاشركه فالمثل مثله و غير بغيره اشترى الا بريق
مسلم او ذمى بدرهم اكثر من وزنه اخل بمثلها و في موضع
اخر بغيره من خلاف رجل اشترى ابرق فضة بعد تقايضا
ثم مات العبد فرد الا بريق بعيب نقضا او غير او تقايلا رج

بقيته كما كنت مثل ذلك الاربع امر لا ولو غصب موهنا
منه اكثر من وزنه فانكسر ضمن نفسه من طاقه ولا يشترط
القبض ويبيع الناجيل خلافا لفرقة الله لو غصب كسر
حنطه فاقبل عنده وازداد ثلثا ضمن مثله يوم غصبه بطله
وتصدق بالفضل ولو غصب طعاما فغض ضمن مثله وان
عجز فتمنه **كتاب الرهن** الزيادة
تصح حال قيام الاصل لا بعد والولد لا تتبع حال قيام
اصله ولا بعد لا تتبع شرط بقايه الا وقت الفكاك يعتبر
فيه الاصل يوم القبض والزمان يوم الزمان والولد يوم
الفكاك رهن حاربه تساوي الفا ومائت فزان عبدا
لساوي الفا وفي الام نصف الدين سقط بموتها والنصف
في الولد والزمان تسعة ويستم ما فيه عليها نصفين ولو
هلك الولد قبل فكاكه ظهر انه لم يقابل شي وسقط الدين

موت الام وسرج بالزبان وهلك امانه هلك قبل هلاك
الولد او بعد بخلاف المظنون على الروايات الظاهر اذا
تصادف با بعد هلاكه وقبله اختلف المشايخ فيه وروي
بشرع عن النبي يوسف رحمة الله انه لا يضمن اذا تصادف با بعد
ولم يملك وازداد الما فالف في الام والثلثان منها وقسم
عليهما ولو استغنى فقصر رحمة الله فالف فيهما وان ملك
الزيادة فمحصتها وان هلك الولد على ما ستر رهن حاربه
تساوي الفا بالث وحصاه خمس مائة ثم زان حاربه تساوي
الفا مع وبيع النصف المسعول وقسم ما فيه عليه وعليها
حصه ثلثه فلو هلك الاصلية هلك مئتي الدين وتزد
ما استوفى ولو لم تملك لكن وجد الدراهم رصا صا او سوسه
فالزبان ثلثها والدين كله بينهما ولو وجدها زفوا فصح
الاستيفاء وحكما ما مثر استبدلها اولا وقيل عندك ان

استبدل لا وصار كالصاحب والمستوفى كما في الصرف والسلم
رهن حارثين تشاوي كل واحد الف بالعين مولد حارثي
ولد تشاوي القائم ما شئت من المال كربع الدين والربع في
ولدها والصف في الاخرى فلوزان عند ائمنه ثلثة شج
للولد يقسم ما فيه عليهما ارباعا ربعه في الريان وثلثه تبع
للمجاريه ونقسم ما فيها عليهما اثنان خمسة في ثلث الزيادة
وثلثة اقسامه فيها فان هلك الزيادة والاصلية فيما بينهما وان
هلك الولد ظهر انه لم يقابل شي والزيادة سبع اقسامه
ونقسم ما فيها عليهما ولو لم يهلك الولد وزاد الفاق في الام
وهو الف تقسم عليه وعليها اثنان الثلث في الام والباقي فيه
وخمسة الزيادة تبعه ونقسم ما فيه عليه وعليها اثنان
السدس في الزيادة وما في المجاريه تقسم عليها وعلى ثلثه
اخماس الزيادة على ثمانية ثلثة في الزيادة وخمسة فيها وحكم

الهلاك ما ستره باب الرهن ينكر الراهن ه
القول قول القابض في تعيين المقبوض ومقتله امين ذلك
او ضمينا للمودع وبالقاصب رهن حارثي تشاوي الف
وسلطا عدلا على سبعة عند طول الاجل فجا المرقن حارثي
تشاوي القاعنة وقال الراهن الموهوبه غيرها وصدقه
العدل او قال لا ادري فالقول قول المرقن وكلف العدل
على علمه وقيل على البينات وقيل ان كان رهنها يوم العقد فعلى
البينات والا فعلى علمه فان نكل سبعا وتسلم الثمن وان حلف
باعها الراهن في الوفاء او حن او كفى مدارك مرتدا وان
ابى باب القاضى او امينه منابه كالحب والعنه والعهد عليه
وكذا الوجاء حارثي تشاوي خمسة اذ قال كانت كذلك
وفرع بالفضل ولو تضاد قال الموهوبه كانت تشاوي
القائم ادعى انها هذه ونراجع شعرها ان كان غير سعد

الحوار بعد وفاء في تلك المدة فالقول قوله ويرجع بالنقل
وان لم يكن فالقول للراعي والعدل ببيعها ان صدقه وبلغ
التمن ولا يرجع بالنقل وان انكره **باب الزيادة**
في الرهن بعد قضا بعض الدين اصله ما مر
من اعتبار قيمه الاصل والزيادة والولد واستبقاؤه والولد
للمحدث بعد العود كما كاد قبله في حق قسمه الدين من
جارية تتساوى الثا بالث فاعورت سقط نصف الدين
بخلاف المبيعة فلو زاد جارية تتساوى حسمها به حازر ونقسم
ما فيها وهو نصف الدين عليها نصفين فلو ولدت العوراء
ولدت مساوى الفاضل العوراء وبعد قسم كل الدين على الام
والولد نصفين وفي البيع فروق بين الحادث قبله وبعد
واصلها او ادبغ جلد المبيعة او عاد الا بقر بعد القضا
لستوط الثمن او تحت العاصم ثم صار خلا لا يعود البيع

ويعود الرهن ثم ما فيها سقط نصفه بالعود والزيادة
ثلثاها تتبعها والثلث منع المولد فنصفك العوراء وولد
نصفه وثلثين من ثمانين جزءا من الدين حصتها اثني عشر
والزيادة واحد وعشرين وسقط عشرون وروى بن شماعه
عن محمد بنهما الله انه نفثها بنصفه من ستة عشر شهرا
وفي الزيادة ثلثه وسقط اربعة وهي مسئلة عوراء النما من
رهن جارية تتساوى الثا بالث ثم قضا النصف بملك في
يدك رد ما قبض وقدر سر ولو لم تملك وزان جارية تتساوى
حسمها به حازر وسبع النصف ونقسم ما فيه وهو حسمها عليها
نصفين فلو ولدت الزيادة ولدت الاخرى على كل
واحدة قسم عليها وعلى ولدها على مقدار قيمتها ولا يسقط القسم
بخلاف الحادث بعد العود وقدر سر والله اعلم **باب**
رهن المكيل والموزون المكيل والموزون



اذا من حفته تلك جعل مستوفيا من دينه بقدر وزنه
او كيله ولا تغير الجوده عندك وكذا عند ما ان لم يكن معاويا
الدين جوده مضمونه اما اذا كان بعض قيمته ومعمل مكانه و
انكر ضمن بكل حال عندها وعند محمد رحمه الله يعتبر بحال
هلاكه ومقدار الدين وزنا بعض جوده تبعاع عندك وعند
ابن يوسف رحمه الله يسمع الضمان والامانه في الوزن والجود
فما يبلغ من وزنه بيمينه مقدار الدين كان مضمونا والباقي
امانة وعند محمد رحمه الله الجوده الزاميه على مقدار الدين
امانه يصرف الهلاك اليها او لا وسبائك رهن مد من حصه
وزنه عشر بعشر وهلك فان كانت قيمته عشر او اكثر
سقط دينه بالاتفاق وكذا ان كانت اقل عندك وعندهما
بعض قيمته من خلافه وقبل هذه ربيعة استيفاء الزبون
وهو لا يعلم وان انكر وقيمه عشر ان شاء الله جميع الدين

الدين وان شاء الله قيمته من حفته عندها وعند محمد
رحمه الله ان شاء الله جميع الدين ولا يلحق بضمانا خلاف
غير القلي وان شاء الله بالدين وان كانت اقل ضمن قيمته
من خلافه بالاتفاق وان كانت اكثر اساعه ان شاء
الله وان شاء الله قيمته عندك وعند ابن يوسف رحمه الله
خمسة اسداسه وليس سدسه في روايه ومعمل مع الضمان هنا
وعند محمد رحمه الله ان انقضى درهمين او اقل بحبر على مكانه
بالدين وان زاد ان شاء الله وان شاء الله تركه ولو رهنه
وزنه ثمانية وهلك سقط من دينه ثمانية عندك قلت
قيمته او كثرت وكذا عند ان كانت قيمته مثل وزنه
وان قصفت او زادت مكانت تسعه او عشره ضمن قيمته من
خلافه وان كانت اثنى عشر ضمن قيمته اسداسه وان انكر
ان كانت قيمته ثمانية ان شاء الله جميع الدين وان شاء الله

قیمت من چفته عند محمد رحمة الله ان شا افتك بعشر وان
شا ترك غایبه اعتبارا بچال هلاک عند وان کانت اقل
او اکثر تسعة او عشر ان شا افتك وان شا من مئة من
خلافة الاتفاق وکذا ان کانت اثني عشر عند وعند ای نصف
رحمة الله خسته استداسته بقیمتها وکذا عند محمد رحمة الله ان
اشقص اکثر من درهمين والا جبر علی نکاحه ولو رهنه
ووزنه خمسة عشر وفضل استوفی دینیه بثلاثه والثلاث
امانة قلت مئة او کثرت عند وکذا عندها ان کانت مثل
وزنه او اکثر وان کانت اقل فان کانت اقل من الدر او مثله
عشر من مئة من خلافة ان کانت اکثر اساعشر من مئة
استداسته کامر وان اکثر ان شا افتك جميع الممن وان
شا من مئة ثلثه قلت او کثرت عند وکذا عند ای نصف
رحمة الله ان کانت مئة مثل وزنه وعند محمد رحمة الله ان شا

۵۰
افتك وان شا ترك مئتيه ودينه وان کانت العشر من ان
شا افتك وان شا من مئة نصف عند ای نصف رحمة الله
و عند محمد رحمة الله ان اشقص خمسة و اقل جبر علی نکاحه
بالدين وان زاد من شا افتك وان شا ترك مئتيه واحد
ثلثه وان کانت اثني عشر ان شا افتك وان شا من مئة مئة
حسته استداسته عندها وان کانت مثل الدين او اقل ان شا
افتك وان شا من مئة جميع مئة درهم کرا حیدا یساوی
مانی درهم مایه و هک استوفی دینیه بنصفه والنصف امانه
وان قصد بالمال من مثل نصف حیدا و ملک نصفه وهذا
عندها وعند محمد رحمة الله ان شا افتك مایه وان شا ترك
بها نصفه واخذ نصفه ولو رهن نصفاً حیداً یساوی مایه
بگر دمی یساوی مایه و هک استوفی نصف دینیه و بنی نصفه
امانة عند اعتبار الکلیل وعندها من مثله و يجعل مکانه

وإن قتله ضمن مثله وماله ونصفه بالفضل والله أعلم ٥
بَابُ الرَهْنِ يَنْقُصُ فِي شَعْرِ أَوْ بَدَنِ ضَمَانِ
الرهْن ضَمَانٌ قَبْضٌ مُسْتَقْبَلٌ رَهْنٌ عَبْدٌ أَوْ بَدَنٌ أَوْ شَيْءٌ
بِالْفِ قَدْ هَبْتُمْ عَلَيْهِ أَوْ شَيْءٌ مِنْ بَدَنِهِ يَنْقُطُ مِنْ دِينِهِ بِقَدَرِهِ
وَلَا خِيَارَ لِلرَّاهِنِ وَإِنْ خَشِيَ كِلَابَ الْغَضَبِ وَإِنْ تَرَجَعَ حَتَّى صَارَ
لِبَيْتِائِي مَا بِهِ أَفْنَكُهُ كَمِيعِ الدِّينِ خَلَا قَالُوا فَرَحَهُ اللَّهُ وَكَرَاهُوا
مِلَهُ عَبْدَ قَمْنَةٍ مَا بِهِ وَدَفَعَهُ بِهِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ شَأْنُكَ
بِعَيْنِكَ أَوْ مَبِيعًا أَوْ مَقْضُوبًا أَوْ عَبْدًا لِرَهْنٍ قَتَلَ عَبْدَ الرَهْنِ
قَتْلًا هُوَ قَوْلُهُ خَاصَّةً تَطْبِيقًا اشْتَرَى عَبْدًا بِالْفِ مَوْثَقًا بِضَاءً
ثُمَّ رَدَّهُ لِعَيْبٍ بِقَضَاءٍ وَأَمْسَكَ عَلَى يَمِينِهِ عَبْدًا وَدَفَعَهُ بِهِ وَلَوْ
قَتَلَهُ الرَهْنُ حَتَاءً وَقَدْ تَرَجَعَ شَعْرًا وَامْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنَ
الْأَخَذِ مِنَ الْعَاقِلِ فَلَا شَيْءَ لِلرَّهْنِ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِمْ وَلَوْ قَتَلَهُ جَوْرًا
وَعَمَّ مَا بِهِ اسْتَوْفَاهَا بِمَا بِهِ وَسَقَطَ الْهَاتِفُ وَاسْتَوْفَاهَا

٥٦
خِلَافَهُ هُوَ مَنْزِلَةُ الْعَبْدِ وَسَائِيكَ رَهْنٌ عَبْدٌ أَوْ بَدَنٌ أَوْ شَيْءٌ
بِالْفِ قَدْ هَبْتُمْ عَلَيْهِ أَوْ شَيْءٌ مِنْ بَدَنِهِ يَنْقُطُ مِنْ دِينِهِ بِقَدَرِهِ
وَلَا خِيَارَ لِلرَّاهِنِ وَإِنْ خَشِيَ كِلَابَ الْغَضَبِ وَإِنْ تَرَجَعَ حَتَّى صَارَ
لِبَيْتِائِي مَا بِهِ أَفْنَكُهُ كَمِيعِ الدِّينِ خَلَا قَالُوا فَرَحَهُ اللَّهُ وَكَرَاهُوا
مِلَهُ عَبْدَ قَمْنَةٍ مَا بِهِ وَدَفَعَهُ بِهِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ شَأْنُكَ
بِعَيْنِكَ أَوْ مَبِيعًا أَوْ مَقْضُوبًا أَوْ عَبْدًا لِرَهْنٍ قَتَلَ عَبْدَ الرَهْنِ
قَتْلًا هُوَ قَوْلُهُ خَاصَّةً تَطْبِيقًا اشْتَرَى عَبْدًا بِالْفِ مَوْثَقًا بِضَاءً
ثُمَّ رَدَّهُ لِعَيْبٍ بِقَضَاءٍ وَأَمْسَكَ عَلَى يَمِينِهِ عَبْدًا وَدَفَعَهُ بِهِ وَلَوْ
قَتَلَهُ الرَهْنُ حَتَاءً وَقَدْ تَرَجَعَ شَعْرًا وَامْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنَ
الْأَخَذِ مِنَ الْعَاقِلِ فَلَا شَيْءَ لِلرَّهْنِ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِمْ وَلَوْ قَتَلَهُ جَوْرًا
وَعَمَّ مَا بِهِ اسْتَوْفَاهَا بِمَا بِهِ وَسَقَطَ الْهَاتِفُ وَاسْتَوْفَاهَا

عند تسليم الرأهن فهو قائم او باعته او المثلث يادنه
نفذ او اجل معاد كوشرا وشهرين او غير معاد عند طلب
احضار الثمن لا يوم ياداء الدين ولا يعمل به بعد عتله
والفصل عن المشتبه ولا يلزم الوضوء ابدا وكذا الوفاة لعين
بحمدى فاني محتاج الى التفتة او فان غمماي بلازموني ولو
هلك الثمن عند العدل او المثلث او المشتري قبل قضاء الدين
او بعد فهو على المثلث ولو لم يبعه وغاب او اودعه من في
عباله وقال لا ادري يوم ياداء الدين فان انكر الابداع لا
يجب ثبوت وفي غير بلد لا يلزمه الاحضار بخلاف البيع وكذا
لو لم يكن له حمل ومونده قناسا وكلفه ما هلك على علمه ان كان
في يد غيره ويومر استخسانا ولا يشترط بان يمان الابداع
في البيع ولو طلب احضاره لو فاء بجم لا يوم قناسا وموسر
استخسانا وحسبه بالبقية وفي غير بلد لا يلزم الفصل

وهو المشبه ولو قتل خطأ لا يومر ياداء الدين قبل اداء
جميع القيمة وكما خرج نسي استوفاه ان تخافا وان اختلفا
حصة بدية باب تفريق الصنفين في
الرهن الواحد هلك ثمن الصنف المتجدد ومن
عبد من قنصل واحد الف بالف ثم ادى حسمايه عن احدها فليس
له ان يقبضه بالبيع ولو قال رهنتك كل واحد حسمايه او قال
بالف دل واحد حسمايه قبضه وفي من الاصل رهنتك عشرة من
الغنم فمبايه كل شاه بعشره وادى حصه شاه فليس له اخذها
قبل هذا قول اي يوسف رحمه الله والاول قول محمد رحمه الله
وقيل من رواه اثنان ورواية هذا الذباب اظهر ولو قتل في احدهما
حمار ولو كان سعالا ولو رهنتك عبد بالف على ان يكون نصفه
لهنا حسمايه فمبايه رهنتك بالف ومبايه دنار هذا الف
وهذا بمبايه وقضى حصه احدهما فله اخذه وفي البيع لا ولو زاد

عبداء على من يرضى البدل جاز في البيع وفي الرهن لا رهنة عبد بالف
 وزان على نصف الدين عبدًا ثم قضاء ختمائه على حصص الزيادة
 حاز في الرهن وفي البيع لا رهنة عبد من ألف وممكّل واحد
 ألف فقتل لخدمته صاحبه فالما في من تسع مائة وخمسين وكذا
 لو قال بالف كل واحد بمائة في رواية كتاب الرهن وفي هذه
 الرواية يدفع او يترك فان دفع قام مقام المقتول وان شغل
 دينه اليه وسقط ما في الفاتل وان فداه فقد آواه رهنة
 مدين المقتول والفاتل بدينه والمسائل على الروايتين هـ
كتاب الهبة الهبة لا ينفذ الملك قبل
 القبض ولا قبل القسمة في مسارعة قبليها وسفل الموهوب ملك
 الواهب منع القبض وملك غيره لا وسفل غيره لا وهب
 متاعاً في داه او طعاً ما في حراجه وسلمها جاز والوعاء معار
 وكذا الواسل ثم وهب الوعاء ولو وهب الوعاء وجهه وسلمها

صواب
 الهبة

لا الا اذا فرغه قبل تسليمه ولو وهب ثياباً او زرعاً في ارض
 او الارض دونه او ثمن في شجر او الشجر فالهبة فائسدة
 وكذا الوهبهما فاستحق الزرع ولو وهب الدار ثم المتاع او اودعه
 او نصفها فارغه ثم نصفها في المجلس او في غيره ثم سلم صح وبعد
 التسليم لا ولو وهب زرعاً في ارض او ثمر في شجر او حطيه
 سيف او بناء دار او دنا على رجل او قفيزاً من صبي وان
 بالحصاد والجداد والرع والقبض والكيل والقبض متعل
 صح استحقاقاً الا اذا نهى عنه وقياً سلاً ولو لم ياذن فعل
 في المجلس او في غيره ضمن والعقد اذن في القبض في المجلس
 استحقاقاً بخلاف البيع وذكر الطحاوي رحمه الله انه كذلك
 في البيع وبالفقهاء باخذ ولو اذن في المجلس وقبض في غيره
 صح استحقاقاً وقياً سلاً الا اذا جلد وكذا هذا في الصدقة
 والرهن والقرض والبيع القاسد والتخليه قبض في البيع

وكذا في الهبة عند محمد بن حماد الله وعند اي يوسف رحمه الله
ذكره ذكره ابو الليث رحمه الله وفي الهبة الفاسدة لا ريب في
البيع الفاسد روايتان وذكر في الاصل ذهب لرجل عبدا
بحضرتها ثم نهاه عن قبضه مع نفسه ولو وهب دارا لهما
وسلم فاستحق فالهبة جائز فيها وعن اي يوسف رحمه الله لا
ولو هلك ضمن ايها شيئا ولا يرجع ولو كانت سبيعا ضمن البائع
الا ان ينقله ومن الاول قول محمد بن حماد الله ولو غصبها او
استودعها فوهبها دون يومه صح وكذا اذا استعارها
وعصب متاعا جعله فيها ثم وهبها منه ولو تنازع في دار
فيها منافع احدهما مني له **باب الرجوع في الهبة**
دم السكر سادي بالاراقة ولا يجب النقد الا ان يغتار
عنه والحرج لا يحك النقد وان موته ضمن وسقط له
وهب من رجل شاه او ينفق او يدنه فاجها عن اضحية

او متعة او قران او جزا رصيد او احصاء او طلق او قتلها
تطوعا فله ان يرجع كالركن وما كان واجبا في ذمته سعي عن
اي يوسف رحمه الله لا يرجع كالوقت والرهن ولا يرجع بعد الدخ
عنده وعند محمد بن حماد الله يرجع والقربة بامه ويضمن اللطم ان كان
المتصدق واجبا وان سرت او احترقت لا اشترى شاه
سقره فضة بعينها ودخها لشي من ذلك ثم رد المتقر بعين
نقضاء او غير اشترى ببعده في هذه الرواية وله اخذها او قتلها
فان اخذها تصدق بالاكث من الثمن وقيمة اللطم وان ضمنه ملكها
وتصدق بها ان كان حرا ولو كان العيب في الشاه وقد دعيها
رجع بالنقصان وسلم له الا في جزاء الصيد اذا لم يكن القيمة
مثلا له وان قتلها البائع فله ذلك ويرد الثمن ويرفع المشتري
خصه العيب منه وتصدق بالفضل الا في الحزاء كاسر ولو
اشترىها شرا فاسد ان شأ اخذها وضمنه للنقصان

ويصدق بقيمة اللحم ويجزيه وان شأضمنه والقربة مائة
ولو كان شرا جازا فاستحققت ان ضمنه ثلث القربة وان
اخذها لا مريض عليه دين كثير وهب بدنه من رجل وسير
له غيرها فدفعها لشي من ذلك فلهما نصيبه وتلك القربة
تامة ولم اخذها ويضمن النقصان وتصدق بقيمة اللحم
وجزيه وان لم يكن عليه دين فلكا ورثته في نصيبهم وهب
بدنه من رجل فملكها تطوعا ان بلغت اكرم ونحوها فيه
ثلث القربة وان عطيت قبله لا وعليه ان يدعيها وتصدق
بها ولا ياكل منها ولا غني وان كان لا يجد علمها ولو اصبها
ان يرجع عنك ويسقط التصديق ولو لم يرجع لكن وهبها
او من عن قبل الذبح عليه مثلها او بعد قيمتها كجا وفي النذر
للعين ان يرجع قبل الذبح او بعد فلا شيء عليه وان وهبها
ضمن وفي غير المعين قبل الذبح عليه مثلها وبعد قيمتها

57
اشترى شاه فادجها اضحية وجبت وبذبحها موثر كان
او موثرا وان تصدق بها في ايام النحر حية فعليه اخري
ولا يجزيه القيمة وان لم يضمن حتى خرج وقت النحر تصدق
بالقيمة ولو نقت جيب حتى خرج وقته تصدق بها او قيمتها
ولا يجزيه النحر الا اذا تصدق ضمن النقصان وكذا الوعد
يوم النحر من العام الثاني واختلفوا في قول محمد رحمه الله ولو
صل اراد ان يقول بعد شرايه لله على ان امضي بهن وقبل اراد
الشرا بنيه الاضحية وذكر الرعفراني رحمه الله ان الشرا
بنية الاضحية لا لوجب في الموتر والمعتير وقبل يوجب في
المعتير خاصة والله اعلم **كتاب الوكالة**
جماله المجتبر تمنع صحة الوكالة وان سمي الثمن وجماله
النوع والصفة لا خلا فالعسر رحمه الله والسلم اصله يتقيد
بالمثل ولا بد من الاضافة اليه او الى ماله الا ان يذكر بضاعه

او احد والمطلوب شئ بدلالة الحال امر رطلا بشر
ثوب هر دو و مروی او فرس او بغل او حمار صح سمي ثنا
اولا وفي العبد والامه والداران سمي ثنا صح والا قال
اشترى بالثوب ثيابا او دوابا او اشيا او ماشيت او ما
بذلك او ادنى شئ لو ادنى شئ حرک او ما يوجب او ما
يتفق او اشترى هذه الالف وبع او خذها بضاعة او
اشترها وبع او اجعل الف درهم من مالک بضاعة ولم نقل
او قال صح ولو قال اشترى بها ولم يزد او ادنى لك ان
لشئ بها صح استثنائا ولو قال ثوبا او ثوبا او
دابة او ملته او ثوابها او رطل او اخراج اليه او بضاعة
في جوابي لا قال لستم تاراشتم من اصرى الى ما اشترى
عنه ونصح باب الحائز له ولو قال لرجل خذ هذا الثوب
بضاعة فهو وكيل له يبيعه لا غير ولو قال خذ هذا الثوبا

مضاربة فهي فاستد وله امر مثله وكذا الدقال اشترى بها
بها جارية على ان اعطيك درهما ولو قال مضاربة بين
قرب واحد لشئى وبيع ومن حصته جاز ولا ينفذ
قال خذ هذه بضاعة او مضاربة هكذا واشترى بها شيا
او ثوبا او اثوابا صح وله ان يبيع في المضاربة وفي البضاعة
لا قال انى اريد اخرج الى الوكيل فقال لى اريد ابعث
الى فلان الف درهم معك فخذ هذه الالف بضاعة فهي رسالة
اليه قال اريد اخرج لشرا كذا فقال خذ هذه بضاعة
هى فيه خاصة قال خذ هذه الالف بضاعة في الثياب فاشترى
قاپها وجمها من مصر الى مصر من ماله فهو متطوع بخلاف الوكيل
بالشرا في مصر ولو اشترى بالبيع وحمل البقية جاز ولا
يغنى الا ان يهاه الامر او يموت قبل ان يستكمل ويعلم به
واذا خاف هلاكه رفع الامر الى القاضي وقصر عليه الفضة

فياسر بالانظر من النفقة والجميع ولا عاب حتى يقيم البيعة
ولو كان عند غير القاضى اتفق عليها البية وكذا لو لم يعلم
قياسا ولا نصا استخشا نانا والمضارب نظير لكن لا يعمل
نفيه بعد شرايه ولا ينصرف لموتيه وان علم وان مات او عزله
وبلغه فاشترى ضمنه **باب المضاربة**
المضارب لا سقى مضاربا بما ضمن عن حيايه او ثمن ولغنا ضمن
بالمال عن حيايه وعن ثمن سقى مضارب اشترى بالف
عبد الفجني حيايه خطا مدفع او مئدى وذلك اليهما ان كان فيه
روح كالشركة ولا يفرد احد اطلاق المادون والمضارب
متطوع ان ادنى وان فدى احدهما ودفع الاخر طار ونبطل
المضاربة في الوجه كلها ولو باعه وروح القا فاشترى بها ^{عبد}
وهذا قبل النفقة فالتمس عليها على مقدار الملك يخرج نصيب
المضارب خاصة عن المضاربة والضمان من راس المال وان لم

٥٩
يكن روح فالتمس على راس المال والمضارب في اكنايه البع والنفقة
والجمل على راس المال كان روح او لا في طاهر الروايع ويدرك
لكم من رحمه الله انه عليها والله اعلم **باب من الوكيل**
العين للانسان في الكفيل والشفعية في غيب وان اختلفا حيا
وان اختلفا ميتا وهو يعلم العت الشفعية وان لم يعلم اعتبرت
حال قيامها والا شاة بعد هلاكها والنفوذ تنعش في الشراكة
والمضاربة قبل النفقة وتقبل احدهما وانهما وسطل بهلاكها
قبل شرايه عند الكل قال الشافعي بالف درهم الثمن في هذا
الكفيل ودفع الكفيل البية فاشترى بالف حيا فادنا في قلوب
او زبوف او رصاص او ستوفة او دنانير او حيا دافل من الف
او اكثر او لم يكن فديشي ولم يعلم او علما ولم يعلم دل واحد يعلم
الاخر في الامر وان علما وعلم كل واحد يعلم الاخر ولا يلزم
الماور وكذا في الزبوف اذا اشترى بعد هلاكها في الفصل

الاول ولو كانت حتمية جواد ولم يعلم واشترى بالثمن او بماله
 ومن يشاء ان يشارك في الامر وان ملك فاشترى حتمية او بال
 حريم فاشترى الفالزم مثل الامر وبالكس لا ولو دفع اليه الفال
 لمشتري بها حريم فملك انتهت وكالنه وان لم يعلم وان
 ظهرت بعد ما ضاعت انها كانت مستوقة لاحي لو كان اشترى
 بغير الامر ولو وزن الفال من يد رجل بحث يراها وقال اشتر
 حريم في هذه الالف الفلوس او المائيه الدينار علفت بالمشاء اليه
 ولو ملك قبل التسليم او صرفها في حاجته فالو كاله باقية
 ولو قال خل هذه الالف الدرهم التي في هذا الكيس مضاربة لخصف
 وهي زيوف ان علما وعلم كل واحد يعلم الاخر فامضاربة بها
 ولو كانت مستوقة او رصا بطلت وفي وكلا ولو اشترى
 بها ولا اجر مثله وان لم توجد العلوم في باكياد ونقصها شرط
 للصحة ونقص الزيوف ينوب عنها ونقص السوق والرصاص

فلو اشترى بالثمن ونقص الزيوف ورضى البائع جازا والزيوف
 وانما المال وان اى رجوع باكياد على الامر وان لم يشتر حتى
 هلك عند بطلت المضاربة ولو كان في حتمية جواد
 فاشترى جواره تشاوي الفال بالثمن نصفها مضاربة ونصفها
 للامر ولا اجر له فيه قال لغين يعني هذا الشيء هذه الالف درهم
 فباعه وقبض فاذا هي زيوف ان علم بها وقت البيع او بعد
 ورضي جاز ولا يشترط علم المشتري ولا رضاه وان لم يعلم ردا

عليه وفي المستوقة بشرط رضاها **باب**

الوكال بقبض الدين اقرار الا نشان حازر على نفسه
 لا غير وسعه في نقص ما اوجبه مردود قال لغين ان فلانا
 وكلني بقبض دينه منك وصلته امر بالنسليم خلاف الوديعه
 والوصيه وان كاذب او تمكث لا ولو دفع لا يسترد ولا يقبل
 بينه انه ليس بوكيل ولا اقرار به ولا ان الغريم حمد ولا يكلف



ولا يقبل على محضه وتصمينه فان حضر وصدق بركه ان كذب
رجع عليه ويرجع بما دفع ان كان قائما وان هلك وادعى هلاكه او
دفعه الى العزم وطلب تضمينه فله ذلك دفع عن سكوت او
تكذيب وكلفه ما يعلم بوكالاته واذا حلف حلف الامر على امر
وان دفع عن تصديق الا ان يكون ضمنه ولا يخلفه ولا الامر قبل هو
ضمان درك وقيل كفاله وهو الاظهر ويرجع به قبل الاداء وفي الشوق
بعد ولو حضر وحضر وكطالبه وطلب تضمينه ما وكله نسأل فان
اعترف بوكالاته حلف والا لا ولا سخط حتى نسأل ولا يجبر
ويقبل بدينه على توكيله فان حلف وضمنه رجع بما دفع ان كان
قائما وان هلك وادعى هلاكه او دفعه التول قوله وحلف ولا
ضمان عليه ولو حضر وحجك عند الحاكم ولم تقض له او فسخ ولم
يقض حتى مات فوريته او ابراه او وهبه رجع على وكيله ان
كان قائما وان هلك ضمنه الا اذا صدقته وعبد غيره الا ان

71
عبد عينه او فخر الوكيل عند الحاكم انه لم يركله او قيم بدينه
على اقترا ان بذلك ولو اقامها على محض الغرم او انه لم يركله
لا يقبل ولو ورثها الغرم واخر فحجواب الغرم في حصته ما امر
والاخر يرجع على الغرم والغرم يرجع بما دفع وان هلك ضمنه
الا اذا صدق ولم يقض ثم اذا رجع الغرم على الوكيل يحكم
المضمان فمات الطالب وورثه رجع الوكيل عليه في الزك
او في حصته ولو لم يرثه واوصى له بالف اخذ منها ما شئت
ولو وهبه الغاني صحته وهي عين ما دفع رجع عليه والا
والله اعلم **باب الكتابة على العبد والدمام**
واخلع والصلح عليهما الحيوان لا يجب ديناً في الذمة
بل لا عن مال والنياب يجب بشرط الاجل والوصف والمثل
يجب التوكيل بالنشر انفقك بالمثل والغبن للسبب عنونه
وبالبيع لا خلافا لها كانت او اعنت او خالف او رجع او صلح

عن دم عمك على عبدك بغير عينة او كسر خطبه او عشره
اثواب هرويه بغير عيناها جاز وتنصرف الى الوسط وكذا
لو وكل ولو صاح عن مال عليها اودم خطا لم يحز ولو وكل بها
صح اذا عيناها وكيله في عقده وكانت مثل الدية والمال
قال بع عبدك هذا العبد او بكر خطبه او اشتريه بغير عينة
او عشره اثواب هرويه او اجر داري هذا العبد او بعشره
اثواب هرويه او بكر خطبه صح وسقيده مثل قيمته واجر
مثلها وبغيرها في عقده وقيل عليه لا يشقيد وقيل سقيده
في قولنا اشترى وفي قولنا بع لا والاصح التثنية فيها ولو باع
او اجر بكر بغير عينة او عشره اثواب بين عيناها وورث العنه
والاجل جاز وسقيده وقيل في الكرخوز بالقاحش عتله
والاول اصح كاتب عبدك على وصفا او دراهم في
باطله ولا يعقن با دايها ولو تزوج او اعشق او صالح عن

75
دم عمك جاز وفقدت التثنيه وتجب مهر المثل وقيمته
والديه وفي الخلع يجب ثلثه منها نظيره اقوت وفست
او اوصى وفسر الوارث وكلمه مكاتبه بغير عينة او بعينه على
وصفا او دراهم او اكرار خطبه او اثواب هرويه او وكلت
بغير عيناها او خلعها او صالح عن دم عمك جاز وان يترعدا
انصرف الى الوسط منه وان لم بين عند تركيله فعقد على
ثلثه منها بعينه حاز قلت قيمتها او كثر عتله وبغير
عيناها لا وعندهما ان كانت مثل قيمته ومهر مثلها والديه
ومهرها في الخلع وبغير فلحش لا **كتاب الشهاد**
باب القضاء بالوارث وله القضاء بالمجهول او
بالارث بغير بيان النسبه سسه لا يقبل الا اذا انفك
قضا قاض به شهدا انه وارثه لا يقبل شهدا انه ابنه او انها
ملكه لا يقبل وانما اخوه او ابن عمه ووارثه او حله او جدته

او مولا ولا حتى سنين وكيفية النسبة اقام سنة انه حله
لاسه ووارثه وقضى له واقام اخر سنة انه ابوه قبلت ^{بشرد}
الارث اقامها ان قاضي بلد كذا اعلان فلان قضي ما في
وارثه وقضى بالارث له ويسأل عنه قبل القضاء وان
شأ لم يقبل فلويين واقام اخر سنة على سنة محبة قبلت
تحميه او يشاركه وكذا لو كان بنا فيه بان كانا ابوين او
معتقين ولو اقاما البيته بعد القضاء للشافي لا يقبل قوله
بشركان والاب احدهما وهو الباقي منها وسطل القضاء للام
لواقامها على قضاء الاول ولو كان المقتضى له الاول معنوها
او صغيرا ان كان ذكرا جعله ابنا وان كانت انثى بنتا
والنكاح مامتر والله اعلم **باب شهادة الوصي**
بعد عن ابيه من صار خصما في حادثة لا يقبل شهادته
فيها انما الوصي بصير خصما لقبوله والوكيل لا حتى غاصم

الا في روايه ابي يوسف رحم الله وصي عنك فشهد للوصي
لعين اود من لا يقبل وقيل بقوله بعد الرد يقبل وقيل يسأل
ان رد قبلت واذا قبل لا وان توقف توقفت نظير شفيع
شهد بالبيع وكله في كل حق له قبل فلان خصما لقاضي
وهو يعرفهم فخاصمه في الف نزل ان شهد بغيرها يقبل
وهي لا ولو اشهادا بمحكمة لا يقبل في كل حق قايما وقت التوكيل
ولا قبل في الحادث بعده ولو كانت عامة بان وكله بكل
حق له في هذه البلدة واشتهرها محاصم واجد الموصم له الوصي
في كل حق قائم او حادث قبل العمل لا بعد اقامها انه وكله
وفلان الغائب قبلت وصار اخصمين وكله بكل حق له
قبل فلان وفلان وفلان وطاصم واحدا منهم وقضى عليه
صار خصما لكل اقام بيته على الوكالة ولم يزل حتى جا
بيته لكن لا يبيع قياسا ويسمع استخسانا وان ركننا

قضى بها وتقدم الوكالة وبيته الوكالة بقضى بها وبيته
الحق لا وصار خصما وان انكر توكيله اخصر عزمنا او وارثا
واقام بيته على الوصية غاب فاحضر عزمنا او وارثا
غيره بقضى عليه نظيره غاب الوكيل بالخصومة قبل التزكية
فاحضر الموكل او بالعكس **باب ما يجوز من**
شهاد الوصي وما لا يجوز الشهادة متى تضمنت
حرر معتم او دفع معتم او نفق قضاء عليه لا يقبل والعنف
المحرم مقدم على سائر الوصايا بانزكته فله ان يعيد قيمتهم سواء
شهدا انه اوصى بهذا العبد لهذا والوارثان غير لعنه
بعد القضا لا يقبل ولا ضمان عليهما وقبله يقبل والعبد
للثاني ان شهدا بالرجوع والوصية وبها لا غير لكل نصف
عبد والعنف الثاني قبل القضا يقبل وسطل وصيه الاول
وبعده لا لكن لعنف وسعى في قيمته ولعنه للثاني قبل

74
القضا يقبل بالرجوع والوصية وبعده يقبل بالوصية والرجوع
لا والعبد بينهما ولا ضمان عليهما ولعنفه يقبل قبل القضا
وبعده لا شهدا بالثلاث لرجل والوارثان بدلا من قبل القضا
يقبل بالرجوع والوصية وبعده يقبل بالوصية وبالرجوع لا
وبقضاء وان والعنف يقبل القضا وبعده لا لكن لعنف وسعى
والوصي له نصف شعايته وليس له ان يعين نظيره مستر
شهد لعنف الباع وله شريك وقسمه الماضي وتسلمه
لقضا به شهدا بالايضا وشهد عزمنا او وارثان او
موصي لهما بالايضا الى غيرهم وموذي يقبل القضا وبعده لا
وقيل عند اي يوسف رحمه الله يقبل بعده على الوصية
وارثا اقرت ثلث او عبد وصيه ثم شهد به او بغيره وصيه
لاخرا او اقربين ثم شهد من لا خروا الزكاة لانقيهما قبل
القضا يقبل وبعده لا وكذا بعد تسليمه ويعين به وتيسلم

القاضي لا شهد ائمن وقضى به وشهد الوارثان لا خرمثله يقبل
 والله اعلم **كتاب الدعوى**
 دعوى الاستيلاء تقدم على دعوى التحريم ويجعل تحريراً
 متى تغزون حاربه بين اثنين ولدت ولدان في بطنين
 قال احدهما الاصغر ابني والاكر ابن شريكى ثبت نسب
 الاصغر منه والجاريه ام ولد له صدق شريكه او كذب عليه
 نصف عقرها ونصف قيمتها ولا ضمن شيئاً من قيمه
 الولد والاكر ابن الشريك ان صدق وعلمه نصف قيمته
 ان كان موثقاً وان كان معترساً في فيه الولد وعلمه نصف
 عقرها وان كذب لا وصار كعبه من اثنين شهد احدهما بعفته
 وهي معروفه وان بدا لشريكه ان صدق ثبت نسب الاكر
 منه والجاريه ام ولد وحكم الضمان مامراً والاصغر ابن
 مدعيه استخسناً وعلمه قيمته وعقرها وقال في موضع اخر

نصف عقرها وهو جواب لحاصل بعد المقاصد وان
 كذب فعندها الاصغر ابن المقر والجاريه ام ولد والاكر
 عبد بينهما شهد احدهما بعفته وحكمها مامراً وعنده ينبغي
 ان لا تثبت اصله اقر بولده امه لعبد اولعق ورده وقبل
 رده دعوته مردود نظير مشتق اقر بعق البائع وكذبه
 فادعاء مهم من صدق على اصله والله اعلم **باب**
الدعوى والاستيثار القاضي مأمور باحيا
 الحقوق ورعايتها طلب كفيلاً بالنفس قبل اقامه البيعه
 سئل ان قال حاضره يعطى استخسناً كالا عداً والشخص
 وقياساً لا وان قال غايبه لا وبعد اقامتها يعطى قياً سناً
 واستخسناً وقال قاضي خان رحمه الله قياً سناً ونجب
 ان يكون ثقه معروف الدار وان اى لا يجبر ولا يلزمه غيبه
 وتفتيشه ان ترك معه حيث صار ولا يلزمه مكاناً

بغيره وان دخل دان استنادك فان اى منعه من دخولها
وان كانت امراه تلازمها امينه اجرتها عليه طلب وكيل
بالمخسومه فله ذلك وله ان يطلب كفيلا بنفسه ونفس
موكله وبالمال ان كان المدعى به دينيا وان كان عفا والكنفى
بكنيل وكيله ولا يكنل ولا يوكل قبل الطلب ولا يبرأ بجواب
قبله الا في روايه عن محمد بن ابي الله اذا كان المدعى لا يستدعى اليه
او لمحضه حضر لها به الحاكم طلب كفيلا بالمال فاحذر ان
يطلب كفيلا بنفسه الا بميل وفي الموقوف العين له ان يطلب
مع ذلك كفيلا بها حضرها ان كانت في يد او يد وكيله
ويضعها على يد عدل خلاف العفار ومخوز ان يكون الولد
كفيلا بالنفس وكفلا بالمخسومه غاب بعد الاقامه قبل التركيه
فركبت لا يفتنى طال غيبته الا في روايه عن ابي يوسف رحم الله
ولو اقر وعاب قضي وسلم حضر الحق ولا يبيع العروض

والعفار وعلى هذا العنق والطلاق باب ما
يكون خصما من اقر بكونه خصما وادعى عليه
عنها لا يقبل ادعى دارا في يد رجل اياه له فقال كانت
لي بعثا منك شهر من فلان الغايب وقبضها واودعني
لا تقبل قوله ولا سنته وهو خصم الا ان يصدقه او اقام
على اقرانه او مكل عن اليمين او يعلم الغاضى ذلك فان قضى
عليه محضر الغايب فاقام منه على شرايه لا يقبل ولا يقبل
على الملك المطلق فان حضر قبل الفضا وادعى الملك
المطلق نزلا منزله الخارجين بخلاف الغايب المضل وان
ادعى الشرايينه منك شهر قبلت في حق ابطال بينه لخاص
وبعدتها ولو ان المدعى ادعى الشرايينه في المدينه منه
والمسئله كالحام على ما ستر فان حضر الغايب واقام البينه
على شرايه منك شهر قبلت في حق الابطال وان اعادها

بعض لا يتقبلها تاريخاً وان حضر بعد القضاء وذكر
تاريخاً سابقاً يقضى له والا ولو كان شفعاً فمضى له
وحضر الغائب واقام البيته على الشرا لا يقبل وقبل القضاء
يقبل في حق الابطال وان اعادها ست السعان ولاحق
بأهلهما شأناً وكذا ان صدق الشفع المشترك قبل القضاء ^{بعد}
لا يبطل القضاء وقبل عدها يبطل بناء على القضاء بالفسخ والله اعلم
كتاب الاقرار اقرار على غيره
مقصود الاصح والاجان تفسخ بالمعذر آجر دان فالحنة
دين فارجح لا وقاله الآمنها فله حق الفسخ بالقضا كالفسخ
بالغيث والرجوع في الهبة وفسخ النكاح بالعتة قيل
تفسخها ثم يبعها والمختار ان يفسخها بتفصيل البيع بناء على
حوال بيع المشتاجي وكذا الاجى الى وقت الفسخ وطب
له وسواكفه لمعاينه او بيمينه او اقرار وعندها اقرار

٦٧
صح في حقه كالمريض وكاقراره بالرقبة الا اذا صدقه
ومتى صح لم يطلبه حين اقرت بدن ولما زوج وكذاها
صح في حقه وكسب ويلزم كالمعانة والبيته وعندها
لا يحسب ولا يلزم نظيره حكم بان لا يرد من كونه فاقتر
بخلاف العبد بقدر النفل وله ان يبيها غيرها بخلاف اجبر
اخص محبوس بدن وله مال ظاهر طلب غرها وحس
على الاقرار به او بيمينه في دينهم فالقاضي لا يحبسهم وهم
رواه عن ابي يوسف رحمه الله ولو حرم لا يحسب وفسخ بيمينه
الا اذا انفك قاض اخر وعندهما يحبسهم ولا يصح اقرار بعد
حجره الا في مال حادث بعد وجب السفينة بطهر في الملبس
ولا كل تصرف سوى النكاح والطلاق والعناق لكن في
العتق يشع في قيمته وعن محمد رحمه الله في روايه الطحاوي
لا وذكر الغنائم انه يشع عن محمد رحمه الله وعن ابي يوسف

رحمة الله ولا والله اقرب الى التخرج وفي النكاح يجب مهر
المثل ونظير الزيادة وفي المريض والمجور يورث ويصح
تدريس واستيلاء ونحو الزكاة في ماله وعن مديس
على ما مر ولا يحجر الا بقضاء ولا يزول الا به عند اي يوسف
رحمة الله وعند محمد رحمة الله يحرم يستنهد وزول بزواله بماله
اقرت بالرق لرجل وصدها وكذب الزوج صح في حنها واكادها
اقرار وكذا من تعلق بعد عند محمد رحمة الله خلافا لابي يوسف
رحمة الله ولا خيار لها ان عثقت ولا استخدمها ولا يمنع زوجها
من وطئها وان حنى عليها فالأمر للمسيك وان حنت تدفع
او تفدي وملك ما ملكها الدافع وان طلقها تنسب او واطله
وحاضه حبيبتين او الى منها ومضى شهران ثم اقرت فله
الرحمة ولو كانت واحدة حاضت حبيضة او مضى شهر فله
في اطلاقها وطلاقها وعدتها شرط العلم او لم بشرطه في الاطلاق

71
في الحرام مع منهم من فرق ومنهم من شوى وعدد الروايات ولو
ملكها او اجنبيا فحين فاقرت ثم فعلت او فعل فله الرحمة
وفي الوكيل لا الا اذا لم يعلمه **باب** ما
يقرب به على شريكه الحرام منك اذا واصل فنادا
والاستوقف ان امكن والنسب لا يحمل الشك والندب
والاستيلاء لا يحمل ما صعب من اثنين قال احمد ما هو ابني
وانك موضوعا او انك وابني او اننا ثقت نسبة منه
صدقته شريكه او كذبه وكذا قال في مضمولا وبدا بنفسه
وليس بريك متوقف فان صدقه فقال ابني وابني وانك
او اننا ثقت من شريكه وان كذبه لا وثقت منه عندها
وعنده لا وهي معروفة ولو كان بعس وهو مفتر بالرق
فكذلك وان حذ ولا بد من تصديقه وان صدق المفتر اصدقا
ثقت منه وان صدق شريكه توقف على تصديقه ايضا وهل

يقسم المقتدر ويسعى اذا ثبتت نسبته منه ان قال شريكه هو
ابني او ابنتي لا وان قال ليس بابني ولا بابنتك صار كعبد
بين اثنين اعنته احدهما وهي معروفة حاربه بين اثنين وكل
عندهما فقال احدهما هو ابني وانك او ابنتك وابني او ابنتي
وصدقه او كذبه ثلثت نسبته منه ولكل واحد ام ولد له يحل له
وطبها وعليه نصف قيمتها ام ولد ان صدقه والعمر قصار
وان كذبه عليه نصف عقرها ونصف قيمتها ام ولد لها
جر الاصل ولا يعتبر تصدقه وان كان كبيرا وقت الدعوى
قبل تصديقه عند لا يضمنها ونفل لا يضمنها اتفاقا
اشترايا عبدا او دابة احدهما ثم شهد ان شريكه كان
اعنته قبل ذلك وصدقه فلا ضمان ولا سعيه اشتريا
حاربه فادعى احدهما انها ام ولد وقال الاخر اعنتها
قبل ذلك وكذبه فامسئول لصاحبه ولو ولد له في ملكها

79
فادعى احدهما الولد والاخر الام معا فالولد منه والحاربه
ام ولد وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها عبد من اسير
قال احدهما اعنته انا وانت او انت او انت وانا او اعنتنا
ان صدقه عشق عليهما والوكلاء لهما ولا ضمان ولا سعيه وان
كذبه فهو عبد مشترك اعنته احدهما امه بين اثنين
قال احدهما هي ام ولدي وام ولدك او ام ولدك وام ولدك
او ام ولدنا ان صدقه كان كما قال وعشق يورث لهما كان
ولا سعي للاخر عنده وان كذبه ضمن نصف عقرها ونصف
قيمتها ويستخذهما يوما ويومالا فان عا د لا تصدق
رد ما اخذت والحزمه لهما فان مات المقر قبل عود عنت
ولا سعيه وكذا الوفات المكذب والمقرح عنده وعندهما
لسعي للمقرح خاصة ولو قال دبرتها انا وانت او انت وانا
او دبرناها وصدقه كان كما قال وان كذبه فعليه له خيار

العقود والتدبير والاستسقاء والترك والتضمين ان
كان موثراً قال ضمنه غداً يوماً ويوماً لا فان عاذاً الى
تصدقته رد الغرم وهو بينهما وان مات المقر قبل
ولا مال لم يبرها فصدقه والمنكر حتى سعت لورثته
في ملتي نصها ونصيب الاخر موقوف فان مات سعت
فيه لورثته المقر وعشق ثلثها من غير سعيه وان حدث
تدبير شره وصدقه عشق ثلثها وسعت في الثلثين ما
المكذب بعد ام لا وان مات المكذب وبقي المقر ان كانت
سعت في قيمتها المقر وان كانت مكذبة في نصها ونصيب
الحاقد عشق باقراره ولا تسعي فيه وكذا ان مات المقر
بعد وقيل ان مات مصادقة تسعي في ثلثها وان كانت
مكذبة في الثلث وهذا عند وعند ما ان صدقة كان كما
قال وان كذبه ضمنه لا غير فان مات المقر وحده سعت

لورثته في ملتي نصها لم صدقت او كذبت وفي غير
هذا قوله قولها والله اعلم **باب اقرار الوار**
باستيفاء ابيه قول الانسان على نفسه يبيع على
غيره لا والاقرار بالاستيفاء اقرار بالدين ترك ابيه
وله على رجل الف درهم اقراراً حدهما ان اياه استوفى منها
خمسة وركوب الاخ فلا شيء له والاخر خمسمائة ولا يشاركه
ولو اقراراً باستيفاء الالف فذلك ويجعله على علم خلاف
الاول ورجع خمسمائة في الزكاة من نصيبه وفي رواية
الامالي لا لكذبه ترك ثلثه بين وله على احدى الف تافر
في مرضه انه استوفى فافها فصدقه اخ وكذبه الاخر برك
من ثلثها وغرم ثلث المنكر ورجع به في الزكاة من نصيبه
ونصيب اخيه ولو اقراراً بمرضه سيع عبده منه في صحته
واستغناء ثلثه وصدقة تراج صح في ثلثه وبطل في

ثلثه وخير فان امضى اخذ بثلث العبد ورجع ثلث الثمن
في نصيبها وهذا عند وعندهما دفع حصه الحاجد من
الثمن ويرجع من غير خيار الا اذا كان فيه محاباة لجنيده
خير من ان يدفعها ويرجع عليها ومن ان يفسخ في الكل
او في نصيب الحاجد ويرجع على ما مره **باب**
الافزار باستهلاك مال الحر في الغيب والنهاية
من انكر سبب الضمان قبل قوله من اقربه وادعى البراءة
لا الابحج والاشناد الى حاله معهود تنا في الضمان لا محالة
انكار السبب قال حرني استامن او اسلم او حر اعنقه اخذ
مالك او قطعت يدك وانت حرى او عدي وانكر اشناد
ضمن خلافا للمحمد رحمه الله ولو قال اخذت منك كذا من الغلة
او وطنك واشتد او قال لغيبه اعنفتك وانا صبي او
مجنون وحنونه معهود صدق اتفاقا وطى امه الموهونه

او المديونه لا عقر عليه قال المعتق اخذت مالك او قطعت
يدك لسبيك او لغيره وانا عبد وقال بعد العتق او قال
القاضي المعزول اخذت منك الفاد فغفرتها الى فلان
قصت بما عليك وقال يغرق صدق ولا ضمان على الاخذ
ان صدق المدعى انه اخذ في حال قضايه وان قال بعد او قبله
ضمن ولو كان المقره قائما رد في جميع الاحوال وكيل
معزول قال بعث وسلمت قبل العزل او هلك وقال
الا مر بعد لم يضمن ويرد عليه حال قيامه باع عبدا او
وهب وسلم وقال قطعت يد قبل ذلك ومولى ملكي
وقال الاخر بعد لم يضمن ويرد عليه حال قيامه باع
عبدا او هب وسلم وقال قطعت يد قبل ذلك وهو
في ملكي وقال الاخر بعد لم يضمن ويرد عليه حال قيامه
قال قطعت يد عدي هدام لعنه منك صدق اتفاقا

وفي الاول اذا ادعى البايع ذلك على اخيه وصداقته وقال
 المشتري هذا للمشتري اوشه قال فثبات عليك عني
 صحبة ثم ذهبت وقال كان داهية قبله فعليه الارش
 وصي ادعى النصف بالمعروف من مال الصبي صادق وقال
 انفت من مالي لا يرجع عليه اذ قال بعد بلوغه موت عبد
 هذا من فلان وانا وصي لا امام امن اهل حصن او مطبوع
 فانك انت سائما ما لم او دخل مسلم دارا كريب بايمان فانك
 مال حر يفتي بالضمان ولا يقضي به كتاب
الفصل في الملك في المصنوعات لمن عليه قرار الضمان
 ويستند فيما بينهما لا غير الا اذا اعلق به حكم شرعي مستند
 مطلقا وانما المعلق بالرقبة تتعلق ببدنها اشترى
 حارسه فضلت عند خطا ثم ابقت او ماتت فاستخفت
 ان ضمن البايع نفاذ البيع وسلم له ولا شيء للاولياء وان

عادت تدفع اندي وان ضمن المشتري بطل ويدفعه
 ويرجع بمطلبه وان كانت قائمه لخذها ودفع او فدي
 ويرجع بالادنى على ايمانها والبايع يرجع به والمشتري
 لا ولو كانت حنت عند البايع وعلم بتبائعها ان ضمنه نقد
 ببعده وعليه الضمان وعليه اخرى للاول ولا يصير مختارا
 ولا يرجع بشئ من ذلك وان ضمن المشتري بطل البيع ونفعه
 ولا يصير مختارا ويرجع به على البايع خاصة ولو كانت قائمه
 فاخذها ودفع او فدي يرجع على البايع خاصة والهبة
 بمنزلة البيع الا في رجوع احدهما على الآخر ولو كان مكانه
 عصبت او ابداع وقد حنت عند الثاني ضمن ايمانها يدفعه
 ويرجع به على من ضمنه خاصة بخلاف ضمان البايع والمودع
 يرجع والمودع لا وعلى الغصب على عكس ولو عادت من
 امانها فهي في الوديع للمودع وفي الغصب الثاني الا اذا

عنه ملك الاول ومن اظهرت قبل جوعه ولو حث
عند الاول ان ضمنه دفعه ورجع به عليه ويرجع للاول
الغضب على الغاصب بيمينه واحده وان ضمن الثاني دفع
ويرجع به على الاول خاصة والمردع يرجع والغاصب لا
والمرتز والمشتاجر نظير المودع والمستعير نظير المستوهب
فصل غصب عبد اساو كالفأصا والفرن قتل
ثم مثل خطا ان شأ ضمن الغاصب الفا حاله ويدفعها
ويرجع بها عليه ويرجع الغاصب على عاقله القاتل بيمينه
يوم القتل وطب له مثل عزمه ويتصدق بالعقل وان شأ
ضمن العاقله منه يوم القتل موجه ويدفعها ويرجع على
الغاصب بيمينه يوم الغصب وكما دفع للمشارج ثلث
ولا يرجع قبله ولو كان القاتل هو الغاصب فعلى ماسر
غير انه لا يرجع على عاقله اذا ضمن غصب عبدا او دعه

قايض فاختار الملك تضمين المودع ملكه الغاصب حتى يعثر
بقربائه وينفق اعناقهم ويرجع قبل الاداء ولو كبل
بخلاف الكفيل ولو عاد العبد اليه فله حصته قبل الاستيفاء
وهلك قبل المنع امانه وكذا اطرافه وبعده باليمين وطرفه
لا وتحرر الغاصب والوكيل نظير لكن ضمانه باليمين عندهما
وعند ابي يوسف رحمه الله بالافل والمرتهن والمستاجر
نظير والله اعلم **فصل** ادعي جاربه وانكر ذوقا
ضمنها انسان باسمه او بغير اسم مع ولو اقام البيعة
ولو هلك او اوفت ضمن ايهما شأ ويرجع الكفيل بعد الاداء
لا قبله ومطالب اذا طول ولازم اذا الوزم ولا يجبرها
للاستيفاء اذا ظهرت ولو كفل بغير اسم لا يرجع والجارية
لمن عليه قرار ضمانها بخلاف المبرع بالمفطاه وصبه الا كبل
وابراؤ كاد آيه وصبه الكفيل كاد آيه وابراؤ اسقاط

حتى لا يرجع ولا يملكها ولا يتردد ولورثتهما معا فلما كان
لها ان كفل بغير امره ولو اعنتها احدهما او باعها بعد
الفضالة بالقيمة وان اعنتهاها او باعها ثم ادبها معا
بعد اعطائها وان اعنتهاها ثم ادبها نصف قيمتها عشق
نصفها عليه فان ادب الاخر عشق نصفها عليه والاول لما
وهذا عند ولا تسعاية وعندهما يضمن ان كان موثرا
وسعى ان كان معسرا ولو اعنتها احدهما ثم قتلت عمدا
او خطأ فادى المعنى ضمن قيمتها موجه ولا قصاص في
العهد لكن يجب في ماله وفي الخطأ على العاقلة وهي لو رثتها
ولسيداها عند عدمهم وان كان القاتل هو المودي فعليه
قيمتها موجه في ماله في الفصلين وهي لا تزيد عصابة
ان لم يكن لها وارث اشترى حاربه فاجلها ففريت
بطنها عمدا او شربت دوا لتضع قالت حنينا ميتا

٧٤
ثم استجفت بدفع او يندى ويرجع على البايع او المشترك
بالادنى والبايع يرجع به والمشارك لا يرجع المحسن على
المشارك بالعقر ومثل تشبه ما دفع من دية الولد من قيمته
ويرجع المشارك بالثمن وبما يغرم من قيمة الولد دون العقر
والله اعلم **باب غضب المدبر المعروف**
المدبر يضمن بالغضب ولا يملك واخيار يضمن احد الغايبين
ابراء الاخر الا ان تجدد غصبة غضب مدبر قيمته المثل
فازداد الغايب عند ثم غصبه اخرا فابق او مات فلما لكر
ان يضمن اهما شأ يوم غصبه ويرجع الاول والثاني لا يطيب
للاول مقدار عمره ويتوقف الفصل فان طهر فهو لالكر
ويرد ماله ولا يستر لاحد حصته فلو عاد الى الثاني بعد
انقاع الاول قبل الاستيفاء هلك عند هلك امانه
الا ان يمنعه متبعه او ينقله خطا متبع عاقلة وعن

لأن يوسف رحمه الله لا تغتله العاقلة ولو قتلته منعه وقته
أن يشاء الله بالعصب في ماله وإن شاعا ولنه ولا يرجع
على عاقلته ولو أبيع الأول بعد قتل الثاني وهو يعلم أولاً
فإن أبيع الأول كاستر عصب عمداً وعصه أخراً
فقال المالك كانت قيمة الفأ يوم غصبه فأرداد الفأ قال
الغاصب الأول كانت خمسمائة وأرداد الفأ وخمسمائة في ذلك
فالتول قول المالك وحكم الحال بحكم حناية المدير نظير
اشترى عبد من وقبضها ومات أحدهما وأطلع على عيب في
الباقي وأدعى السابغ الزمان قتل القبض ولو لم ينقل أزداد
في يدي صدق وإن ظهر وقبضه زائده فماله أن يرد مالها
ويأخذ وله حبسه وله أن تركه ولا يأخذ تمام قيمته ولو
أخذ الآخر بمحض من صاحبه فقتله الثاني يتخير أن يشاء
أما الفسخ وأسع العاقلة وإن شأنا بطله وأبيع الأول

كلاهما

٧٥
مقيمه يوم الغصب نظير تقابل ثم قبل المبيع عند
السابع ولو قبل قبل أن يخالفه فانباعه باقٍ والأول
سبع العاقلة وأم الولد نظير المدير فيما مر عندهما
كتاب الجنائيات الفضاير متى عذر
بجهته بمعنى من جهة المجل سقط ويعفى من جهة القاتل
ينقلب مالا ادعى عليهما قتل وليه عمداً أو صدقة أحدهما
وقال الآخر خطأ انتهى بالدية في مالهما استحقسا نا
وقياساً لا ادعى الخطأ فصدقة أحدهما وقال الآخر
عمداً انتهى بالدية عليهما ولو ادعى الخطأ وأقر بالعمد لا
ادعى العمد فاعترف أحدهما ومحمد الآخر القتل أو اعترف
أحدهما بالعمد والآخر بالخطأ وانكر الولي شركة الخطأ
فقتل العامة ادعى الخطأ فاعترف أحدهما بالعمد ومحمد الآخر
لا ينتفي شيء قال قطعت يده وفلان رجله عمداً ومات

من ذلك ومحمد فلان او الولي شركته يقتله ولو قال الولي
لا ادري من قطع رجله لا الا ان يذكر قتل الغشاء بالسقوط
وعنه وهو ممن يجب القصاص يقتله **باب**
جنايه امر الولد القصاص يجب للسيد على عبده
والمال لا وجنابايت الملوك لا توجب الادفعاء واحدا او
قدا امر ولد قتلت مولاها ولحييا عمدا يقتل بها فان
عنى احد ولي كل واحد سقط نصيب العائنين شعت
في نصف قيمتهما لشريكهما ولو بدا الوارث وبعد الاحد
او بالعكس شعت لشريك الاول في اربعة من اربع عشر وللآخر
في خمسة وعندهما سعي لكل واحد في ثلثه اثمان قيمتهما ملكا
ان القسمة انواع عول بانفاق الغرماء والورثة والوصية
بثلث وربح عند عدم الاطاع والسعاية والمحالبة والالف
المرسلة والالفان واذا قتل عبدا او مديرا خطأ وفاقا

٧٦
على اخر ودفع العبد او قيمه المدير ومنازعه بالانفاق
فقتل باع عبدا من رجل وفنولي اخر نصيبه واطار المالك
البيعتين وسند المالك وعول عنه منازعه عندها
ام الولد كاسر وعبدا ماذون من اسير اذانه احدهما
او احبني مائة واخر خمسين وبيع في الدينين وعبدا او مديرا
قتل حرا خطأ وحر اعمدا وله وليان فعنا لهما ودفع اليهما
او قيمه المدير ومنازعه عند عول عندهما مسئلة الدار
والوصية لولد بعدد ولاخر نصيبه ولا هو مخرج من الثلث
او اطارت الورثة والوصية بكل المال او نصيبه عند
الاطاع ولو كان لام الولد ولد من سيدها لا يقتل به ويجب
المال ويقتل بالآخر ولا تؤخر لاداء السعاية فان عفا احد
الاخر سقط نصيبه وانقلب نصيب شركه ماله ونشع
في قيمه واحد بينهم الا اننا عند ارباعا عندهما ولو عنى

بعد دفع القيمة الى الورثة فعندها مدعهم بكل حال والقيمة
ما مرس وعنده ان كان تقضا فكذلك وعنده يحرج
عليهم اذا سعيها ولو دعيت بعد غزوهم بكل حال وعنده
العل والمدرسة حكم الجناية نظيرها عبد مثل مولاه واحدا
عدا واحدا واحدا وليان فغنى احد ولي كل واحد منهما معا
بطل حق سيد وعندها كل سماعا كعقوبتها ويدفعان ربعه الى
ولي الاخني الاخر او نصف الدية وعنده اي يوسف سفلت نصيب
الوارث الاخر مالا ويدفع العاقبة اليه ثمن العبد او ربع الدية
وفي المناقب بينهما بداد دفع المورثه نصف العبد او نصف الدية
وعنده اي يوسف رحمه الله مدفع المناقب نصف نصيبه الى
شريك الاخني او ربع الدية ويدفع العاقبة الى اخيه والله يملكه
انما العبد بينهما او نصف الدية ولو غنى ولي الاخني ودفع
نصف العبد الى الاخر ثم عفا حطما فعندها سفلت نصف

نصيب المناقب ويدفع الاخني نصف نصيبه اليه او بقية
بربع الدية وعنده اي يوسف رحمه الله سفلت ربعه وحكم
الاخني ما مرس ويدفع الاخ الى اخيه ثمن العبد او ثمن الدية
ولو غنى الوارث ودفع الى اخيه ربع العبد على اصله ثم عفا
الاخني ودفع الى شريكه نصف العبد او نصف الدية ارباعا
على مقدار ملكها **باب القصاص في**
المفاضل الشساوي شرط جريان المفاضل والحكام
المفعل قبل البراءة بعد ولا قطع المفصل الاعلى عدا
ثم الماني قبل البراءة فيها القصاص وبعد في الاعلى خاصة
ولو قطع نصف المفصل وبراءة قطع المقدم منه عليه ارشما
وقبل البراءة القصاص قطع المفصل الاعلى ثم نصف الذي
عليه قبل البراءة ارشما وبعد عليه القصاص في المفصل
قطع المفصل الاعلى وبراءة مات فقطع الماني منها موارثه

وليس لوارثه مفصل على عليه القصاص للموت والارش
للوارث قطع الاصابع او بعضها ثم الكف ثم المفصل او ^{كشفت}
ثم الذكربل السور بعد وبعد بتعدد شيخ رجلا عشر من ^{منه}
قبل السور بحديه موجه على العاقله وبعد في ماله في
سنة جعل الموضع منزله بعد السور عليه في الموضع الفضا
وقوله لا ومحارث المنفله **باب آخر**
قطع المفصل الاعلى من اصبع رجل عمدا ومنفصلها من اخر
وجمها من اخر واجتمعوا ينقص الاول ويحس الثاني بعد
ثم الثالث ولو حضر الثاني او الثالث وحده وظهر حجة
استوفى من غير خيار وكبر من حضر بعد ان يفتي من
حقه والا فله الارش **باب الاشهاد على**
الحايط صاحب الحايط يضمن ما تلف يستقوطه
 بشرط الطلب ومكسه بعدة من نقصه ودوام الملكة

والملك الى حين سقوطه وفي اشراع الجناح واشباهه
لا يشترط شيء من ذلك والاشهاد على الحايط اشهاد ^{على}
نقصه الا في رواه عن ابي يوسف رحمه الله ويعتبر حال
الحاي يوم الاشراع وفي الحايط يوم سقوطه مكان تب
اشهد عليه في حايط سقط قبل التمكن ما تلف به هدر
وبعد نقصه بالادنى استخسانا وكذا من عشر بنقصه
وبالقبيل لا ولو سقط بعد غنقه فعلى عاقلته وبعد عن او
بيع الدار هدر ولو اشترع كنيها او نحو مناعه او غنق ثم
سقط فعليه الادنى من قيمته والارش وبعد عن دفع او
نفدي وكذا من عشر بنقصه الا في رواه عن ابي يوسف رحمه ^{الله}
ولضمن من عشر بالقبيل ايضا حايط ما يلف اشهد عليه فسقط
على حايط سليم يدرى ان شامالكه منه وسلم النقص
وان شالحه وغرم نقصه وما تلف بوقوع الاول والثاني

او سقض الاول فعلى مالك الاول وسقض الثانى هدر الا
ان يكون الواحد حارطان ما يلا ان شهد عليهما فسقط احد
على الآخر هدره فماتت توفى الاول والثانى او سقض
الاول على مالك الاول او سقض الثانى او بالفصل منهما
هدر وكذا لو شهد على حارط مال للاحقه فسقط الى
احده اخرى سفل وعلو ما لا شهد عليهما فسقط السفل
ورمى بالعلو وسفل انسانا على ماستر حارط مال اشهد عليه
فطرح ماله او عين عليه جن فسقط ورمى بالجن فقتل
انسانا هو على صاحب الحارط ومن عشر سقض احده هدر
الا ان شهد عليه برفعه حارط لعي اشهد على ابية او وصيه
فما خلف به على عاقله الصبي وان مات او من اشهد عليه
او بطلع ثم سقط فهو هدر وكذا مالك اشهد عليه فجن ثم
افاق او ارتد وجم لمحاقه ثم عاد او طاع ثم دمه عليه يعيب او

74
بخيار روي او شوطه عبد نام او فقه الطريق ولم يزل
حتى انفق المالك فغربه انسان على عاقله وان زلق
فاكثر رجله ولا يستطيع البراح فاعنفه ثم غربه على
المالك قيمته او الارش وكذا عند وقف دابة على
الطريق فاعنفه مولا ثم غربه انسان قط عبد
والقاء في الطريق فماتت به قبل العنق وبعد فعل القاطع
مادام في مكانه بخلاف ما اذا اجلته من غير قاطع
او سقض رحمه الله حمل شئ في الطريق موقع على انسان
ثم وقع عاقله اكامل وكذا من غربه مادام في مكانه عنه
مستنار ملك او ملك غير فوقع شراره فحرق ثوبا
فعليه ضمانه وان حملها النج فالفها عليه لا باب
او ان بالعمد يجب بالنصاص او لا تكذب الشاهد
في بعض ما شهد به سطل الشهاد خلاف الاقرار ادعى انهما

قتلا مورثة عمدا فاقترحا ان قتل وحده عمدا وشهدا ان
على الاخر انه قتل وحده عمدا فالشهاد باطله ويقتل المقر
وفي الخط لا يقتل وعلى المقر نصف الدية ادعى انه شج وان
موضحة ومات منها شهدا بها وبالبر او شهدا احدهما بالسر
والاخر بالبر وشهدا او احدهما بالسر والآخر بالبر
مات بها او لا يقتل وكذا لو ادعى الخط والسر به وشهدا بها
تقتل بالارش في ماله وكذا لو ادعى الما ضعه او السحاق خطأ
والسر به وشهدا بالبر ولو ادعى الموضحة والسر به خطأ
او عمدا على امره او في عنده وشهدا بها وبالبر يقتل ويقتل
بالارش في ماله **باب امر الصبي والعبد والمكاتب**
بالقتل العبد المحجور يواخذ بافعاله لا باقواله والصبي
نظيره وصحان فعل العبد صحان عصب والصبي حايه امر
صبيًا يقتل رجل قتلته فالديه على عاقله الصبي ويرجع على عاقله

الصبي ويرجع على عاقله الامر ولو امر عبيد المحجور صغيرا
او كبيرا دفعه سيده او فداءه يرجع بالاقول على الامر حالاً في
ماله عبيد المحجور امر صغيرا جراً فالديه على عاقله ولا يرجع على
سيده ولا عليه بعد عنقه مادون صغيرا وكبيراً امر عبيدا او
مادوناً يدفع او يهدى يرجع مولاه على الامر بالاقول صبي حياً
مادون امر مثله فالديه على عاقله القاتل ولا يرجع ولو كان
الما مورعدا يدفع او يهدى يرجع مولاه على الامر بالاقول مكاتب
صغير او كبير امر صغيراً جراً فالديه على عاقله الصبي ويرجع
على المالك بالاقول من ماله ومنها فان عجز قتل ان تقتل
عليه بطل حكم خبايته بالاتفاق ولا يواخذ بها بعد العتق
وبعد ان قضى عليه ما اذاه يسلم للثاثير وما بقي بطل في
الحال ويواخذ به بعد العتق عنه وكذا ان لم يكن ادي
شيئاً وعندهما يباع فيه الا ان يهدي ومثله مكاتب

ان قتل خطاه ثم عجز فان قضى عليه ثم عجز فاعنفه فقتلها
العاقلة بالخيار ان شاء وضموا سيده وان شاء وضموه
وعنده لا سبيل على سيده وان لم يعجز رادعي قبل القضا
او بعد فعليه خاصة ويكون موجلا مكاتب امر عبد صغيرا
او كبيرا اما دوننا او محورا او حر مولا ورجع على الحائض بعمه
الا ان يزيد على الدية منقص منها عشرة ومائة نظرا فان عجز
قبل القضاء او بعد ببيع فيها بالانفاق الا ان يذكي فان
اعنفه بغير مولى الدافع بين ان يرجع عليه بقتله المأمور
وبين ان يرجع على من اعنفه بالافضل من مائة يوم عنقه ومن
ارث الجناية وما فضل من مائة المأمور عليه مكاتب امر مكاتبنا
صغيرا او كبيرا فهو على القاتل بكل حال عجز الامرا وعنف
عنف صغيرا حرا او قربة الى مسبعة فعمل عاقلة الله
استحسانا ولو كان مكاتبنا صغيرا لا **باب**

١١
القصاص في الطرف بفوت فحب المال مكانه
من عليه القصاص في الطرف اذا مات ان وقاه حيا عليه
ضمن الارش والا لا وفي النفس لا بكل حال عليه قصاص
في يمينه فقتل في قصاص او سرقه او حذبان قطع العقب
واخذ المال ولم يقتل فعليه الارش وان قطعت ظمرا عمدا
او خطأ او عدا على مال انسان او نفسه او ارتدا ورتى وهو
محصر او قطع الطريق وقتل ولم يخطك مالا منطعت لا شيء
عليه وكذا ان قتل واخذ المال وامر الامام بقتله لا عمر وان
امر الامام بقطعه ايضا فعليه ارشها استشهد محمد رحمه الله
بما اذا قطع يميني رجل ثم ارتد فقتل فعليه دية واحده بينهما
ولو قطع لاحدهما فعليه دية الآخر قتل في ردته او لا ولو
سرق قتل الرد وقطع يمين الرد فعليه لحد واحد دية
عليه قصاص في نفسه مثل حق او بغير حق لا شيء عليه وكذا

اذا قتل جلد وقتلهم والله اعلم **باب**
الوارث يدعي القتل عدا الخطا والموصي له
 ينكره او يدعيه الموصي له بالثالث لا حق له في الثغاصر
 الا ان يصير مالا واتحاد شرب المال بوجوب الشربة ترك اسير
 وموصي له بالثالث فادعي احدهما ان فلانا قتله عمدا واقام
 البينة وادعي الاخر عليه او على غيره قتله خطأ واقام البينة
 ان صدق الموصي له مدعى العهد نقض لهما نصف الدين في
 ماله اطلاقا ونقضي للاخر بالثالث على العاقله وان صدق
 الاخر نقض لهما شلتي ديه سنهما بالسوية ونقضي لمدعى العهد
 ثلث في مال القتيل وان كفيهما او صدقهما لاشي لموا حكم
 مامورا وان شكك او قال لا ادري عمدا كان او خطأ فخذ
 باقي ويسال قاداتين مسل كالشاهد اذا قيل والمفر
 له لا ادري ثم تذكر ولو كان مكانه ان يثب على مامورا

الا انه ان صدق مدعى العهد نقض لهما شلتي ديه سنهما بالسوية
 ولو استوفى احدهما وهلك حق الاخر ان اتحد السبب ترك
 والا لا اتحد المعنى عليه او تعدد مثاله ادعى احدهما ان
 لا يهما عليه الفأمن بيع وقال الاخر من قرض او صل ارحما
 عليه عمدا وادعاهما الاخر خطأ واقام كل واحد بینه يقتضي
 لكل واحد نصف ما يدعيه ولا شركة ولا يوافقا نقضت

كتاب الوصايا جعل المسلم

المسجد صحيح اتفاقا والتسليم شرط عندهما خلافا لابي
 يوسف رحمه الله وتسليمه اداء الصلوة فيه جماعة وعن
 محمد رحمه الله جماعة او غيرها وهي رواية عنه ولا خيار فيه
 وعند ابي يوسف رحمه الله اذا بناه واذن للناس الصلوة
 واقرون صار مسجدا وتسليم المصلي بالدفن والحان والراط
 بالقرول فيه والواقف وغيره في ذلك سوا جعل دانه

وقت

مسجد في صيته اولى مرضه وهي تخرج من الثلث اولا واعاز
الورثة صح ولو خربت تلك المجله واستغنى الناس عنه
عاد ملكا للرافت اول ورثته عند محمد رحمه الله كالهدى والكس
وعند ابي يوسف رحمه الله لا واحتلف المشايخ رحمهم الله
قوله وعلى هذا حشيشه وحصله وقد نله وباع في
مطابقه او نقل الى غير عند ابي يوسف رحمه الله وان لم
يخرج من ثلثه ولم يخرج الورثة واحصل في مرضه بطل ولو
اوصى بها وهي لا يخرج ولم يخرج الورثة فحل ثلثها كذلك بعد
القسمه ذمى جعل دان ببيع او كفيته او بنت نارباع
وبورث وكذا اذا اوصى بما هو معصيه عندنا وعندهم
لا غير والموصى له غير معين وفي المعين صح وكذا
اذا اوصى بما هو قربة عندنا وعندهم او قربة عندهم معصيه
عندنا خلاصا لهما ومن يدعي الاسلام ويشتغل من الاهواء

٨٢
يكفر اهلها فهو في حكم المسلم في وصيته والمهرود والمحبس
والمنصر وصية موقوفه عند كسوفه وعندهما عزلتهم
ما صح منهم صح منه والمريده كالذميه في وصيتها بالاتفاق
باب الدماء في الحج كل دم يجب سكر
او جزاء بحث على المامور ودم الاحصار على الامر عند ابي
حنيفة ومحمد رضي الله عنهما اغمى عليه فاجر من عنه رفق آو
جاز عنه ولا دم عليه وهي معروفة وقف المامور بعرفه ثم
منعه سلطان او غير من المردف او روى لهما او طواف
الصدر فعليه دم طاف محمولا او رجفا او راكبا بعد راول وغير
عذرا او رصيت جمراته من كفارة او غير وهو مغمى عليه فلا شيء
عليه ولا يجزيه وقوف غيره عنه ولا طوافه طاف جنبا او

على غير وضوء وهو يعلم به او لا فليدبم والله اعلم
باب الولد يدعيه رطلان ولاية

الوصي يتخذ بقدر ولاية الوصي حاربه بين اهل البيت
ولذا افاد عياض معانك نسبة منها فان ما ثبت من وصية
مالا واوصت فالولاية على ولدها وماله لا يورثه دول وصيها
وتنفرد احد مما يقبل هبة وقبضها وتزوجه ولا خيار له
يلوغه ويخاصم مما يدعى عليه وله تقضا دينه وشرا مالا
بد منه ولا ينفرد بتفريضه بيه ولا بشاره شيء له منه بد ولا
تقيمه وعند اي يوسف رحمه الله ينفرد بكل ذلك وهي
معروفة فان مات فان مات الابوان فلو وصيها ولا له الحفظ
وسمع المقتول منه بخلاف المودع فان غابا او غاب لهما
فكذلك عندهما وعند اي يوسف رحمه الله حضرا لهما كحضرتيها
وهي فرع ما تقدم فان مات احدهما عن وصي فالولاية للباقي
من ابويه فان غاب لحفظ تركه الام لو وصيها وحفظ تركه
الاب لو وصيه فلو مات هذا عن غير وصي فوصيته اولي

٨٤
من وصيتها ومن ابيه وكذا وصي وصيته وان مات عن غير
وصي وله اب وللأول اب او اب وصي فلجديه الولاية وال
الأول اولي من وصيه وان مات الابوان معا او متعاقبا
ولا يدرك كل واحد وصي ترلا منزلتهما ولا ولاية واجنون
المطبق بمنزلة الموت ولو كان بحر مسر وبقية مسر فهو
صحيح في حكمه اوصي بالرحلين فمات احدهما وارصى للآخر
نزل منزلته ولو اوصي بالساقي يكتفى به في طاهر الرواية
وعن ابي حنيفة رضي الله عنه نضم اليه عن ولوم بوصي
بضمه **باب الوصية بالبيع والملك** يعرف
المريض في خالص حقه نافذ وفي حق ورثته موقوف
والفقيه من ارباب الوصايا منازعه عند عول عندهما
نكبه بعد ثمنه الغاء اوصي ان يباع من فلان بالف ووصي
رقبته لغين قيل او بعد ولم يجر الورثة الوصيه بالرقبة

فلصاحبها نصف سدسه عندك وسدسته عندهما وبيع
ما بقي منه حصته ولا يكل وصيته من ثمنه خلاف الموصي به
لا قبل اوسع في الدين واهراء الغرماء ولو اخطرت الورثة
ورضى الموصي له بالبيع فله نصفه وبيع نصفه ويسلم للورثة
وان لم يرض معلى مامراً أولاً ولو كان مكان الوصيه بالرقبة
وصيه بجميع المال ولا يجزا الورثة فعنده له نصف سدسه
وبيع ما بقي منه وتكمل وصيته الى تمام الثلث وعند محمد
رحمه الله له سدس وتكمل وصيته وعند ابي يوسف رحمه الله
لا شيء له من عينه وله كل الثمن عند الاحناف وثلثه عند الرد
وان اخطرت الورثة ولم يرض الموصي له بالبيع فله نصف سدسه
عنده وعند محمد رحمه الله سدسه وبيع ما بقي ويسلم له ايضا
وعند ابي يوسف رحمه الله بيع وله ثمنه وان رضى ببيع
نصفه ومنه ونصفه للآخر ولو كان مكان الوصيه بالمال

٨٥ وصيه بالثلث ولم يجر الورثة فعندهما له نصف سدسه
وبيع ما بقي وتكمل ثلثه والفضل للورثة وعند ابي يوسف
بيع كله وله ثلث الثمن وان اخطرت الورثة لم يرض فذلك
وان رضى فذلك رابعه وبيع ما بقي وتكمل وصيته ولو اوصي
اربع مائة وقيمتها الف واوصي بالرقبة ولم يجر الورثة
فعنده له نصف سدسه وسدسه عندهما وبيع ما بقي
ثلاثي قيمته ويسلم للورثة ولو كان مكان الوصيه بالرقبة
وصيه بجميع المال فله نصف سدسه وبيع ما بقي ما بقي
من وصيه وثلاثي قيمته وتكمل وصيته والفضل للورثة وعند
محمد رحمه الله له سدسه وبيع ما بقي ما بقي من حقه وكفى
الورثة وعند ابي يوسف رحمه الله ببيع حقه وكفى الورثة
وذلك ثمانية واربعون من سبعة وخمسين لصاحب الوصيه
عشره والباقي للورثة ولو كان مكان الوصيه بالمال وصيه

بالسكوت فمحمود مع اى حقيقته رضى الله عنهما في هذا الفصل وحكمه
ما ستر و ابو يوسف رحمه الله قال يباع كله بحق الورثة وحق
صاحب المثل وذلك اربعة وثمانون من مائة واحد عشر
نصف المائة عشر والباقي للورثة وسلم له سبعة وعشرون والله اعلم
باب الوصية لو اجدتم تكون لاشئ
الوصية بالعين تشرك الى الولد والتمه والعقور واللين
وارش الطرف ومبدل النفس وما اكتسب او اتيب وعند
المزاحمة يبدأ بالاصل عنده وهي معروفة والمات في ضمن شئ
يملك بطلانه اوصي به حاربه من رجل او بالصدقة بها عليه
او على المساكين سرت الى ولدها او بدلها وارش طرفها وعقرها
دون كسبها وغلها والعاصب اذا ضمن ملك الكسب والغل
ولا يملك ما سوى ذلك وعن ابو يوسف رحمه الله ملك الارش
والعقر ولا يملك الولد والكسب عن محمد رحمه الله ملك الولد

97
رنية الشرا من فضولي او بشرط الكفاية عند الاخوان
ملك جميع ذلك وولد الاصحيه واصحبه بخلاف حاربه
النجان ولو اوصي بان يباع ويتصدق بثمنها سرت الى الولد
والارث والعقور دون الكسب والغل وله ان يتصدق بعينها
ولو باعها بالعموم مائة وقمتها الف فله الفضل ولو تدرج
ان يبيعها ويتصدق بثمنها فباعها بعشرة وممنها الف ضمن
الفضل ولو اوصي ان يباع من فلان او من نفسها او بملات
او بعقود على مال ويتصدق ببداها لا يشرك الا شئ من
زوايدها وان قتلت او ردت فلان او ردت بطلت الوصية
رنية القنطع والوطي ياخذها ما يخصه بخلاف فواتها ما فيه
سماوية **باب الوصية للاقارب والجيران**
قول محمد رحمه الله حجه في اللغة والشرط بعقود عند الموت
اوصي لذوي قرابة اولاد ذوي النساء اولاد ذوي ارحامه

في الاقرب فالاقرب من ذي الرحم المحرم واعتبر الجمع واقله
 اثنان والصغير والكبير والذكر والانثى والحر والعبد
 والمسلم والهاشمي وسواها وعندنا لكل قرب له الى اقصى
 الاب له في الاسلام بشرط انحصارهم ولا يدخل
 واسلامه شرط وقبل ادراكه ولا بشرط الجمع ولا يدخل
 وارث بالانفاق ولو ترك عيين وخالين فهي للمعسر عندهما
 لكل ولو ترك عماً وخالين فالنصف له والنصف لهما وعندنا
 بينهم اطلاقاً ولو ترك عماً وعمه فهي عنهما اوصى لذي قرابته
 فعل ما امر لكن لا بشرط الجمع ولا يدخل الوالد والوالدة الا في
 رواية الحسن عن الحسن بن علي وهي رواية عن يوسف رضي
 الله عنهم اوصى لذوي قرابته ولا قرابة اولاً نسباً او
 لذوي ارحامه الاقرب فالاقرب فالمحرم وعيين والواحد
 واجمع سواها وهذا بالاتفاق وعن يوسف رضي الله

هذا والاول شوا اوصى لاهل بيته او كونه منهن
 ينسب اليه من جهة ابنه الى اقصى ابيه في الاسلام والحر
 والعبد والمسلم والهاشمي والصغير والكبير والذكر
 والانثى سواها ويدخل الوالد والولد ولا يدخل من ينسب
 اليه بامه الا ان يكون ابوه من عتقته ولو اوصيت امرأة
 بذلك لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قومها اوصى لاهل
 ارحامه عيين فهي لزوجته اذا لم تكن وارثه قياساً وهو
 قوله ولعل من عيالها ونفقته استحياناً وهو قولنا
 ولا تدخل مما ليكم ولو كان له اهل في بلد واهل في غيره
 دخل في الوصية اوصى لاهل في كل ذي رحم محرم
 منه ولما روى الاطوار في عتقهم ولا يدخل زوج دينته وان
 دخل بابها واصهار كل ذي رحم محرم من زوجته او مقدره
 من طلاق رجعي دون البايين والحر والعبد سوا اوصى

كثيرا في الوصية للتساكن الملاصق عند رواية كذا
الله عنه لعل ساكن يستحق الشفعة لو كان مالكا حكى عن
ابكر بن ساهويه رحمه الله لمن يستحق الشفعة وذكر هلاك رحمه
الله لمن بيع صوته في منزله وقال محمد رحمه الله لمن بيعهم مسجدا
يملكه ويدخل المالك الساكن دون ام الولد والعبد ه
باب الوصية مثل الشيء عي او صي لرجل مثل
نصيب احد يديه الاثنت مائتي من المثل بعد النصيب
او قال بعد الوصية او اطلق ثم مات وترك بنته نبيرا
ففي الوجه الاول له تسعة ولكل ابن عشرة وفي الثاني له
سبعة ولكل ابن سبعة والثالث قال محمد رحمه الله نظير
الاول عند عامه احتساب من اصحاب اي خيئة كاي يوسف
وكحسن وعمر بن ابي سلمة رضي الله عنهم ونظير الثاني عند نظيره له
على الف الامام ابو جعفر عند المستثنى مائة وعندهم

٨٨
محمود ولو قال الادب ما بقي من الثلث والمثل عاها
ففي الوجه الاول له اثني عشر ولكل ابن ثلثة عشر وفي الثاني له
تسعة ولكل ابن عشرة نظير الاول عندهم نظير الثاني عنده
وعلى هذا اذا قال الاخضر ما بقي لم يرد له ترك خمسة وواحد
بمثل نصيب ابن الاثنت مائة وربع ما بقي من الثلث ففي الوجه
الاول له اثنتا عشرة ولكل ابن ثلثة واربعون وفي
الثاني له سهم من مائة واحد عشر ولكل ابن اثنان وعشرون
والثالث نظير عند محمد رحمه الله وعندهم نظير الاول ه
باب الوصية مثل نصيب ابن الانصيب
ابن اخر ه استثنى المثل ببيع معنى لا لفظا ترك ابنا
واوصى مثل نصيبه الانصيب ابن اخر او الانصيب ابن اخر لو كان
او الامثلة لو كان فله ثلث وكذا الانصيب ابن ابني او مثله
سواء في الاستثناء وفي الوصية فرق ولو قال الانصيب

ابن ثالث والمسلمة حالها فله حصتان ترك لثمة واوصي
بمثل نصيبهم الا نصيب احدهم او الامثل نصيبه فله حصتان
وللورثة ثلث هذا عند احاطة الورثة وعند عدمها الثلث
في الفصلين ترك ابنين واوصي بمثل نصيب احدهما الا نصيب
ابن ثالث او الامثلة فله سهم من سبعة ترك ابنا واوصي بمثل
نصيبه الا مثل نصيبه بطل الاستثناء وصحت الوصية وله
نصف عند الاحاطة وثلث عند عدمها اوصي بثلاثة الا لثمة
او بماله الامالة او ثلث ماله الا نصفه او ثلث لفلان
على الف الا الفاً او نساء طوائف النساء او عبيد احرار
الا عبيده صح اجابته وبطل الاستثناء ولو ترك ابنا واوصي
بمئة ماله الا مثل نصيبه صح استثناء وبطلت الوصية
نظيره اوصي بماله الا الفاً وهي جميعه او قال نساء طوائف
الا فلانة وفلانة وفلانة او عبيده احرار الا فلانا وفلانا

19
وفلانا وليس له غيرهم ترك ابنا واوصي بمثل نصيبه الا
ماله صحاً وله ربع ترك اربعة واوصي بنصف ماله الا نصيب
احدهم فله ثلث ترك ابنين واوصي بمثل نصيب احدهما
الا نصيب ابن ثالث والاخر ثلث ما سقى من الثلث بعد الوصية
الاولى فله اول سهمان وللثاني سهم ولكل ابن ستة
ولو قال الا نصيب ابن رابع فله اول اربعة وللثاني سهم
ولكل ابن ثمانية واصلها اثنان فله اربعون ولو قال الا
نصيب ابن حامين فله اول ستة وللثاني سهم ولكل
ابن عشرة ترك ابنا واوصي بمثل نصيبه الا نصيب ابن آخر
والامثل ما سقى من الثلث اربع ما سقى منه فالا استثناء
الثاني باطل وكذا الوصية به ترك ابنين واوصي بمثل
نصيب احدهما الا نصيب ابن ثالث والا لثمة ما سقى من
الثلث بعد الوصية فله ثلثه من خمسة واربعين وفي

قوله بعد النصيب له سنته من سنته وسنتين ولو اثنتي
نصيب ابن رابع على الوحد الاول له ختة من ثلثه وليس
ويا الثاني عاينه من ثمانية واربعين **باب ما**
يجوز من وصية الوارث بغير اجازة
الوصية من مقدار الثلث تقدم على ارث الوارث
روصيته وتوخر فيما زاد وبالل تقدم على بيت المال
وعلى الوصية للقاتل على اصلهما وما سلم له بالارث
تبطل وصيته فيه ضربا واسحقاقا بالاتفاق وكذا
ما يتحقق بالمنفعة منها تركت زوجها لا غير واوصت
نصف مالها فله نصف ولزوجها ثلث والبقية لبيت
المال ولو كان للقاتل فالنصف له والنصف لزوجها
وعنداي يوسف رحمه الله لاشي له ولو كانت لزوجها
فله الكل ولو اوصت له ولا حبي جميع مالها لكل واحد

91
بالنصف للاحني اربعة اشباع ولزوجها خمسة ثلثه
ارث وسهمان وصية اوصى لزوجته ولا حبي جميع مالها لكل
واحد بالنصف ولوارث له غيرها ثلثه عشرون ولها
اثنان وعشرون سبعة ارث والثاني وصية ولو اوصى
لكل واحد جميعه فله سبعة ولها خمسة ثلثه وصية
وعندها له ستة وعشرون ولها ستة عشر سبعة ميراث
وتسعة وصية ولو اوصى لكل واحد بالثلث فله ثلث ولها
نصف وسدس لبيت المال ولوارث له ثلثه استداس
فله خمسة ولها سبعة ثلث وترك زوجا لا غير
فاوصت لاجني ثلث مالها ولقاتلها ثلثي مالها وللأحني
النصف وللزوج الثلث والسدس للقاتل وعند محمد رحمه الله
للزوج ثلث وللأحني اربعة والقاتل سهمان وعنداي يوسف
رحمه الله الثلث لزوجها والبقية للاحني ولو اجاز زوجها

وصيتهما فلا حظي تسعة وللقاتل خمسة وعند محمد رحمه
الله له خمسة وللقاتل أربعة ترك امراه وعبد من غير السوا
راوصي لها وللأجنبي مائة وعشرين فذلك وصيه ولها
نصف الاخر اثنان ونصف لبيت المال وما وليه انه قاتل
اوصي للقاتل ولا حظي لغير واحد جميع المال يدى للأجنبي
بالمثل والثاني عنهما تركت زوجها لا غير وعبد من غيرها
صنوا لامال له غيرها اقرت لزوجها في مرضها باحد مما وده
فله ذلك ونصف الاخر ميراثا وكذا الواقرت له مدين لو
اقرت به لقاتلها فلزوجها الاخر ميراثا وذلك للقاتل عند
امراه قتلها زوجها واوصي بماله او نصفه لأجنبي
كان كما اوصت فملت عمدا عفت عن قاتلها وتركته زوجا
لا غير وعبد المنة الف واوصت ببيعته من قاتلها بمائة
ولم يجر الزوج فلزوجها نصفه وساع نصفه بخمسين المثل

91
ويكون لبيت المال وعند اي يوسف رحمه الله باع بالثمن
والنصف لزوجها والنصف لبيت المال وعن محمد رحمه الله
ساع بخصه زوجها وهي نصف قيمته ويسلم له اوصي ببيع
عبد من وارثه بمائة وقيمة الف ساع بالف عندهما وعنده
يبطل زكته زوجها وعبد قيمته الف واوصت ببيعته منه
بمائة فالنصف لزوجها والنصف باع بخمسين وهي لبيت
المال وعند اي يوسف رحمه الله باع كله بمائة وهي
لزوجها وعند محمد رحمه الله باع بمائة ويسلم له ولو اوصت
ببيع نفسه من قاتلها او من زوجها بخمسين فلزوجها نصفه
ونصفه باع بخمسين والتمن لبيت المال وعندهما يقسم
التمن ونصف العبد بين الزوج وبيت المال على احدى عشر
سهما عتق للزوج وسهم لبيت المال ولو اوصت ببيع كله
من قاتلها بمائة واحاز الزوج ساع بها والنصف له والنصف

لبيت المال وعند اي يوسف رحمه الله ببيع بالف منها
 وعند محمد رحمه الله بما به ويكون لزوجها ولو كانت اخر القابل
 واحازن لما به وان لم يحز بيع ثلث قيمته ويسلم له ولو
 ولو ارصت ببيع نصفه منه بما به تباع وتقسيم ونصفه
 بين الزوج وبيت المال انتفاعا خمسة للمزوج واربعه لبيت
 المال اوصى عبدا لرجل ولقائله جميع المال ولقائل اخر
 ثلث ولا وارث له اخذ الاخي عبدا والفاصل من العاشر
 على مقدار شهماهما وتبطل وصية القائل في العبد ايضا
 ولا شافى على قول اي يوسف رحمه الله مدبر قتل مولا ولا
 وارث له عشق ولا شافى عليه وعند اي يوسف ببيع ثمنه
 اوصى لرجل بما به ولا مال له فاحازن ابنه وصنفه من ماله
 هذه لعبة منه ولا ملك قبل القبض وله ان يرجع
 فان الوصية بنصيب ابن لو كان او

٧٤
 بمثل نصيبه ان الوصية متى وقعت بمثل نصيب ابن لو كان
 بقدر موجود او يزداد نصيبه على اصل النزع ترك ابنا
 واما واوصى بنصيب بنت لو كانت فعلى رواية هذا
 القابل له خمسة من سبعة عشر وسهمان للام والبقية لابنه
 وعلى رواية الجامع له خمسة من ثمانية عشر والاول اصح ولو
 ترك زوجة وابنا واوصى بنصيب ابن اخر لو كان فله سبعة
 من خمسة عشر وسهم للزوج والماتى لابنه وعلى رواية
 الجامع له سبعة من ستة عشر ولو ترك اخا وبنتا واوصى
 بنصيب ابن لو كان فله ثلثان والثلث للمورث وان لم
 يحز فله ثلث والبقية بينهما ولو اوصى بمثل نصيب ابن
 لو كان فله سهمان من خمسة ويخرج من عشر وله ثلث عند
 عدم الاحيان ولو ترك اخا وبنتا واوصى بنصيب ابن لو كان
 فالحل له عند الاحيان والثلث عند عدمها والبقية

بينهما اثلاثاً ولو اوصى مثل نصيب ابن لو كان فله نصف
عند اجازتهما ولو ترك بنتاً واحداً واوصى بنصيب ابنة
لر كانت فله ثلث كل حال ولو اوصى مثل نصيب بنت لو
كانت فله ربع والباقي بينهما نصفان ولو ترك امّاً وابناً
واوصى مثل نصيب ابنة او نصيب ابن اخر لو كان فله خمسة
من احد عشر سهماً او سهم للام والبقية لابنة وعند عدم
الاخوان له ثلث ولو ترك ابنين واوصى مثل نصيبهما فله
نصف عند الاخوان وثلث عند عدمها ولو اوصى سلك المال
لرجل ولا خير نصيب ابن ثالث لو كان او مثل نصيب احداهما
فالثلث لصاحبه والباقي من الآخر والاشن اثلاثاً وعند
عدم الاخوان الثلث من الموصى لهما اجاساً عند اي يوسف
رحمة الله بصفان عند محمد رحمه الله وان اجاز اوصيه صاحب
النصيب فالسُدس لصاحب الثلث والباقي سهم اثلاثاً

٩٢
ويخرج من ثمانية عشر وان اجازها اطلقاً فلصاحب الثلث
ثلثه وللآخر اربعة وللخير خمسة وللآخر ستة والباقي
باب الوصية له بعد غيره حق الموصي
له متى عرف ثبوته بمعرفة مجله قال قول في مقدار قوله
وان لم يعرف قال قول قول الورثة اوصى لهذا ان بما عليه
من دينه ولا خير ما بقي من ثلثه بعد الدين او تمامه او كماله
فادعت الورثة ان الدين ثلثه ولا شيء له في العين قال قول
قولهم صدق الغريم او كذب ولو اوصى له بما عليه وموت
ولا خير بالف وعينه الفان فادعت الورثة ان الدين الف
فتقسم العين بنتا اخماساً وادعى الموصى له انه خمسها به
فتقسم بنتا ارباعاً قال قول قوله فان ظهر الدين بالبيان
الغريم وقد صدق الورثة يدفع اليهم خمسها به والله خمسها
وخمسها انشاع درهم وتسلم له اربعاً به واربعه واربعون

واربعة انتفاع درهم ولو اوصى له بما عليه ولا خربلث المال
والمسئلة بحالها فالقول قوله في عامه الروايات قوله
خمسة من احدى عشرين ولو اوصى للغير بالثلث فادعى انه
مايه وادعوا انه الف فالقول قوله مريض اعنق عبدا
واوصى لما بقي من ثلثه بعد العنق وترك الف درهم ومات
العبد مملوكا واحتلوا في قيمته فالقول قوله الورثة والثلث
بينهم ولو كانت وصية بالثلث فالقول قول الموصى له
مريض اعنق عبدي وترك الف ومات احدهما فادعى احي
وقيته الف ان ثلثه جسمائيه والما في عننا ارباعا وادعت
الورثة انه الف والما في عننا اجماسا فالقول قوله وسمى
في جسمائيه مريض قال قيمه عبدي هذا جسمائيه وقد اعنقته
واوصت لفلان بما بقي من الثلث بعد العنق وترك الف
ومات وادعى الوارث ان ثلثه ملك المال وادعى الموصى

44
انها دونه فالقول للوارث خلاف الوصيه بالثلث ولو
قال لي علي فلان جسمائيه وقد اوصيت له بها ولعلان بما بقي
من الثلث فدنه جسمائيه في حق الموصى والورثة والخدم
والناخير والوصل والفصل يتوآ في النصول كلها مريض
قال لعلان علي دين يصدق واوصى لما بقي من ثلثه يصدق
استحسنانا الى تمام الثلث ولا شيء للاخر ولا يصح قياسا
للقوله ان اقام شهود زور فاعطون ولو كان اوصى بالثلث
للثاني قسم ما نزل بينه وبين الورثة اثلاثا وكل حكر
على اقران مقدار ويعامل باقران ولا يسلم للثاني شيء
قبل تمامه **باب الوصية لوحيد وقد**
سمى غيره الوصايا بالثلث متى اجتمعت وتراجعت
كانت وصية باحصه حتى لا تكمل لوفات شرط
استحقاق البعض وعبر الامل لا يصلح مزاجا وفي

وَمَنْ الْمَعِينُ يُعْتَبَرُ الْأَهْلِيَّةُ يَوْمَ الْإِبْصَارِ وَفِي غَيْرِ يَوْمِ
الْمَوْتِ وَالشَّرَاطُ يُعْتَبَرُ عِنْدَكَ قَالَ أَوْصَتْ ثَلَاثَ مَالِي
لِفُلَانٍ وَفُلَانٍ أَحَدُهُمَا مَيِّتٌ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ أَوَّلًا أَوْ قَالَ
لِفُلَانٍ وَعَقِبُهُ أَوْ لِفُلَانٍ وَلَوْلَدُ عَبْدِ اللَّهِ فَمَاتَ وَلَدُهُ قَبْلَ
وَلَدِهِ أَوْ قَالَ وَلَمْ يُولَدْ لَهُ أَوْ قَالَ لَهُ وَلَقَفَرَا وَلَدُ فُلَانٍ أَوْ
لَمْ يَأْتِ مِنْ وَلَدِهِ فَمَاتَ شَرْطُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ أَوَّلُهُ وَلِفُلَانٍ
إِنْ كَانَ حَيًّا وَهُوَ مَيِّتٌ أَوَّلُهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْبَيْتِ
وَلَيْسَ لَهُ أَحَدٌ فَالْمَلِكُ لَهُ فِي الْفُضُولِ كُلِّهَا وَعَنِ ابْنِ يَوْسُفَ
رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ فُرِقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَلَوْ قَالَ لَهُ وَلَدُهُ إِنْ
أَزْمَتْ وَهُوَ حَيٌّ أَوْ فُتِيرَ فَمَاتَ شَرْطُهُ فَلَهُ نِصْفُ الثَّلَاثِ
وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ يَوْمَ الْمَوْتِ وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ
وَلَوْلَدُ عَبْدِ اللَّهِ فَمَحُذٌ لَهُ أَوْ كَانَ وَمَاتَ وَحْدَهُ غَيْرُ
دَخَلَ فِي الْوَصِيَّةِ وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ وَلَمْ يَأْتِ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ اللَّهِ

٩٥
فَالْقِسْمَةُ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ وَشَرْطُهُ فَمَحُذٌ عَنِ
وَعَنِ الْقِسْمِ الصَّغِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَشَرْطُ وَالْكُلُّ شَوَاءٌ
وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ وَلَا وَلَدَ عَبْدِ اللَّهِ هَا وَلَا هَا إِنْ أَفْتَقَرَا وَارْتَبَا
شَرْطُهُمْ فَلَهُ جُزْأُهُ وَلَوْ قَالَ ثَلَاثِي مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَاحِدًا
مَيِّتًا أَوْ بَيِّنَةً وَمِنْ هَذَا الْحَاظِ فَلَهُ نِصْفُهُ وَكَذَا الْوَاقِفُ عَلَيْهِ
وَلَوْ قَالَ لِرُوحَتِهِ بَيْنَكُمَا طَلْفَانِ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدُهُ
وَلَوْ قَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَاحِدًا فَالْكُلُّ
لِبَنِي الْآخِرِ وَالْقِسْمَةُ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ الشَّرْكِ وَعَنِ ابْنِ
يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَيَنْبَغُ أَنْ يَكُنْ مَالِي لِفُلَانٍ وَلَمْ يُولَدْ
لِفُلَانٍ مَا دَامَ فُلَانًا حَيًّا فَيُولَدُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَدًا قَلْبًا
شَعْرَةً أَوْ شَيْئًا دَخَلَ فِي الْوَصِيَّةِ وَلَا يَدْخُلُ الْحَادِثُ بَعْدَ مَوْتِهِ
وَلَا يَزَالُ وَلَوْ قَالَ بَيْنَ أَعْمَامِي وَأَخْوَالِي وَلَدًا لَمْ يَدْخُلْ
بَيْنَهُمَا وَلَوْ قَالَ لِأَخَوَتِي وَلَدًا لَمْ يَدْخُلْ فَلَهُ نِصْفُ عِلْمٍ بِهِ أَوَّلًا وَلَوْ قَالَ

لاخي هذا ولا خي هذا فالحل للحي وهذا كله عنه ه
باب الوصية بغير عا اوصى به **الكاتب**
من اضيف الى عين تبطل بطلانها وانقطاع الاسم وتخلو
دليله اوصى بما تخيل من الكفرى فصار بئرا قبل موته
او سرقا فصار رطباً او غنبا فصار زبدية او سنبلاً فصار
حنطة او فضة فصارت خائفاً او حنطة فبطلت او فضة
فبطلت فصار شعيراً او بيضة فان رخت بطلت الوصية
ولو تبدل بعضه بطلت فيه والبشره والستران عمو
والنفر بعد الفسمة لا يبطل الوصية ولو اوصى بالربط فصار
تمراً يبطل فناناً واستحسناً فالأول اوصى بعمل فصار كسناً
لا ولو اوصى بعد مثل او بصير فتخل بطلت كل اوصى
والخيار ولو باع الكفرى فصار بئراً عنه في بطل الخيار
فناناً ولا يثنى على اصله ولو غصب غنبا فصار زبدية

٩٦
فعليه مثله ولا ينقطع حق المالك وفيه الرطب بصيراً
بختين والوكال لتطيرها ه **باب الوصية بملك**
والغلة والولد الاستثناء يصح موضوعاً لا مفعولاً
اوصى بدار للرجل وبناتها لآخرها ونحوها او بفضة وداره
ونحوها بطنها او بنفوسه وبما فيها من التزار واصل كان كما
اوصى وان فصل فذلك عندك اوصى وعندكم
الاما لاصل الاول والبيع بينهما وداره وخدمتها ودار
وبسكنائها وبخيل وتمرها والتمر معدوم كان كما اوصى
بالاتفاق واصل فصل ولورده الثاني فالحل الاول في
الاول للورثة واستثنى الولد والعصر يصح واخذ منه
والغلة والتمر المعدوم ه **كتاب الكفالة**
والكفالة دين الكفالة يعود بالموى والمخال عليه
اذا مات ولا مال له ونزل كفلاً الى اجل او لا مراً ولا

نزل منزله ولا يعود الدين كولد المايت ولا ترك ههنا
 استعان ورهنه او رهنه غير باسم او غير اسم ولو
 سلطه على بيعه او باعه ولم يستوف حتى مات عاودوا
 رهنه او ثمنه استشهد محمد رحمه الله بمن رهن بدنيه
 احوال لطلان الرهن وذكر في احوال الطويله ان الرهن
 يبطل قتل فيها روايتان وقيل ذلك قول ابي يوسف رحمه الله
 وهذا قول محمد رحمه الله ولو احوال به ثم رهن لا يبيع اتفاقا
 و ثم لو هلك قبل اشتراك هلك مضمونا ولا يرجع صاحبه
 ان كان متبرعا وان لم يكن رجع على المحيل بدنيه في تركه
 ثم مل يقبض وقيل ينصب القاضى قابضا احوال بدنيه
 فابراه المخنال لا يبيع وتجبر على القبض لو ادى اليه
 ولو ابراه المخنال عليه صلح ولا يبيع رة ه باب
 قضا الدين من كل المال او بعضه الغيبين

٩٧
 في الحنفى المجد لغو معتبر في غير عليه الف كفل
 بنصفها رجل او بنصفها رجل وبالبقية غير او كان
 نصفها حالا ونصفها موقلا وكل واحد كفيل فادى حتما
 وعينها عند الاداء او بعد صلح وكذا الورهن وعين او كان
 نصفها قرضا ونصفها ثمن او نصفها اصاله ونصفها كفا
 او كانت لاثنتين واحدهما وكيل في القبض عليهما الف من
 فرض او بيع وكل كفل عن صاحبه وادى احدهما شيئا من
 عنه وان عمن عن صاحبه الا اذا اراد على النصف ويرجع به
 ولو كان ما عليه بطريق الاصاله موقلا وبالكفاله حالا
 صلح تعينه عليه الف كفل بالاشان وكفل دل واحد صاحبه
 فما ادى احدهما رجع بنصفه وكذا الوكات عليه كتابه
 واحد وكل وذكر في شماعه رحمه الله في التوارد عليه الف
 من بيع والف من كفاله مجابا بالف يودها عن كفالته واي

الطالب الآمنها فله ذلك فان قبض ولم يقبل شيئا فللعزم
ان يحلها عن ايها شاه **باب الجواله ما يرجع على**
المجمل وما لا يرجع به الجواله تبطل نفوات مجملها
وتبقى بقاياه او بدله حال غرقه على غريم له على ان يعطيه
من دينه او ودعيته او عصبه صح ولبيس له اخذ وان اخذ
صهر الدافع فان مات المجمل وعليه دين ولا مال له فالمجمل
له استوه عزمايه استخسانا خلافا لفرجه الله خلاص
الدين ولا يرجع بحصتهم ولو لم تمت وهلك الوديعة او
او استحق العضوب بطل الجواله وان هلك المقصوب او
استهلك الوديعة لا ولو احاله حواله مقيد بالدين قابرا
المجال له المجال عليه رجع المجمل عليه بدنيه ولو وهبه
او مات مورثه لا ويرجع على المجمل ان لم يكن عليه دين
وفي الابراء لا ولو وهب المجمل له المجمل او مات مورثه

91
رجع على المجمل عليه ان كانت بغير امر وان كانت باسم
لا خلاف المكبول عنه اذا ورث او وهب له ولو احاله
حواله مطلقه فان وعليه دين اخر قسم دينه ورد بعينه
وعصبه من عزمايه والمجال عليه من حملته والمجال
لا الا ان يموت مفلسا وبأخذ كينلا عند الفسحه كفتها
قتل هذا عندئذ وقبل عند ايضا وفرق بينهما وبين الزك
ولو احاله حواله مقيد بالدين فادى في مرض المجمل وعليه
دين سلم للمجال له ما قبض وما على المجمل عليه من دين
المجمل من عزمايه وهو منهم وان كان قاضيا كمن تخرج
امراة على الف في مرضه وله عليها مثلها وعليه دين ولو
كانت ودعه او عصبا فدفعتها في مرضه صح ولا تضمن ولا
يسلم للمجال له فان حبس الوديعة وادى من مال نفسه
كان متبرعا قايما واستخسانا لا على هذا الوكيل بالشرا

والمفقه وقضا الدين مكاتب احال مولا سدا كتابه على
عمره حواله مطلقه نهى باطله ولو قيدها مدينه او وده
او عصبه صح وعشق من وقته فان نوى ما عليه او عند لا
عربك بطلان كحواله وعاد دونه ولا سفس العشق ولو احوال
مولا عليه ان اطلق لا يصح وان قيد بالبدل صح ولا عشق
قبل الاداء فان مات مولا قبل ان يودي وعنده ذن قال البدل
بين عمر ما يده وان لم تمت و ابراه بعد احواله يرى وعشق ولا
تطل الحواله خلافا لزم فروع على هذا اذا الحال التابع لثمن
ثم انفتح البيع من كل وجه خلافا للمفقه بالدين والودعه
والعصب والمكاتب مكاتب باع من سيده عبدا بدله
الذايه صح وعشق فان مات قبل القبض اسفخص البيع
دون العشق وعاد البدل وكذا الواسطه فاستحق وقبلة
اذا استحق بطلان باع احوال عمر يا بالثمن بطل حقه في العكس

99
ولو احوال بدلا والمرتمن نظير رنة النوادر على العكس
وحواله المكاتب يودها كحل استانا على ان يرى العصب
عمر يا احوال لا يصل نهى باطله عيديات في رجل
فاقر بعصبه من انسان عليه قيمته فان استحق قبل
ادائها او بعد فالقيمة المستحق ولا شيء عليه للمفقه فان
استوهبها او ورثها او متها او اوصى له بها او متها سلمها
فان وهبه غيرها في صحته لاه **باب الكفالة**
يتحول قيمة اسلام الطالب ببطله والمطلوب لا وعند
ابن يوسف رحمه الله ببطله وعن ابن حنيفة رضي الله عنه
مثله نصرا في اقراض مثله خيرا ثم اسلم او اسلم معا سقط
وكذا ان اسلم المستقرض له وجه عند اي يوسف رحمه الله وهو
رواية عنه وعن محمد رحمه الله وهي رواية عنه يتحول قيمة
والعصب نظير وفي البيع من اسلم منها قبل القبض بطل

وفي الفرض لو كان به كنفيل نصراني لا يتحول عنه وان ادى
يرجع بقيمته ان كانت بامر وبيرا باداء الاصيل القيمة
ولو اسلم الاصيل ثم كنفيله تحول عليها ويرجع الكنفيل ان ادى
وان اسلم الكنفيل وحده تحول ما عليه خاصة ولا يرجع ان
اسلما معا تحول عليهما ولا يرجع وكذا ان اسلم الكنفيل اولا
ولو اسلم المستفرض ثم الفرض ثم الكنفيل تحول ما على الاصيل
ويرى كنفيله وان اسلم الكنفيل ثم الفرض ثم المستفرض
بريا نصراني تزوج نصرانية ثم خالعهما على خير مقدر
على ان كل واحد كنفيله صح فان اسلم مريشا عن حصه الكفاله
وتحولت حصتها قيمه وتقسيم على مهرهما وكذا ان اسلما
معا وان اسلمت احدهما تحول ما عليهما متهما في الاخرى
على حالهما والمستله لا ترجع ان ادت وتلك ترجع وان
اسلما معا تحول ما على كل واحد قيمه ولا ترجع ان ادت

12
وفي النعاقب تحول عليهما والماتيه ترجع دون الاولى
ولو اسلمت احدهما ثم زوجها ثم الاخرى تحول ما على الاولى
قيمه ولا يرجع وتحول ما على الاخرى بطريق الاصل دون
عن كمالها نصراني صاحب نصرانيين عن فضايله عليهما على
خير مقدر وكل كنفيل عن صاحبه في منزله الخلع في الوجوه
كلها عبد بين نصرانيين كاتبا كاهن واحد على خير مقدر
ثم اسلما او احدهما او الماتيه تحولت قيمته وكاتبه باقية
وكذا لو كان واحدا مات واستلم احد ورثته او احد
ورثه الماتيه او كاتب عبديه وكفل ثم اسلم احدهما
تطير كاتبها او كاتبها عبدا بينهما على فني رطب فانقطع
وقضى نعمته على احدهما او حصته اقرضا السلتا رطبا
مشتركا فانقطع وقضى لا احدهما بحصته بقاد قبل قضائها
حصة فيها الا في الرطب وشريكه ان شئ اشبع غنمه

محضه رطباً وان شا الله ونحوه شركه ان شا شركه وان شا
 عزم له ربع الدين وحصله بينهما كميل برطب قضي على اصله
 بالقيمة لا يتحول عنه ويرجع بعينه ان ادي **باب**
الحواله على الاصيل والكميل الحواله نقل
 المطالبه والحقاله ضم منها كميل بامراطال المكنول له عليه
 عزم على ان يودي من دين كماله صح وركى والاصيل لا
 ويطالت اذا طولت ويلازم اذا الوهم فلان الاصيل قضي
 ديه برأى وحكمه كغير الرهن وصاحب الاصيل والحواله
 باقته خلافاً لفرجه الله واصله الوديعه ولو ادى رجع
 على المحيل خاصة ولو كانت الحواله على الاصيل برأى فان
 مات المحيل مطلقاً وعليه دين اخر فالمحال له اسوة عزمه
 وقد تقدم ولو لم يمت لكن مات المحال عليه مطلقاً بطلت
 الحواله وعادت المطالبه والكميل يرجع في تركه احادته

١٥١
 بان قتل عمداً وله ولما نفع احد سماً حتى لو ظهر له دت
 او وديعه اثنين يتاوها ويرجع الكميل بما ادنى لا في
 تركته لو لم يمت واحد منهم لكن المحيل قضي دين نفسه صح
 وعاد دينه وكذا الواهب المحال المحال عليه ولو ان الكميل
 قضي المحيل والحواله قائمه ثم قضي المحيل دينه لم يكن للكميل
 ان يرجع عليه بخلاف ادايه ولو كانت الحواله على ان يوديه
 السنه صح ولو ادى قبلها عاد دينه عليها ولا يتاجل واصله
 القرض ولو احال عزمه عليها حواله مقبله ان احال
 معاويذا بالكميل صحنا وسفل حواله الكميل مطلقة
 وخلاصه على المحيل **باب** حوالة عليه وان بدأ بالاصيل صححت
 حوالته خاصة ولا تنقلب حواله حاس بعود الدين عليه
كتاب المازون الدين المستغرق ببيع
 الملك بالارث والوصيه استثنائاً وما سالا وهو

قول الشافعي رحمه الله والفيل يمنع استحساناً وهو قوله
الاول ولا يمنع قياساً وهو قولهما وقوله الاخر ويقضي
من ملك الورثة وقد رخصهم وتكفيته لا روايه فيه كمثل
ان يكون منزله قليل الدين ودين العبد لا يمنع ارثه وان
استغفر فكذلك الا في روايه عن ابي يوسف رحمه الله
وهو قول الحسن وسداً دينه من ثمنه عند الكل وان استغفر
بالضم يغم عندهما عليه الف وترك عبداً اساوها لامل له
غيره وترك ابنين ولا حدهما على العبد خمس مائه ببيع وسداً
دينه ولا سقط شي منه ولو كان دينه خمسمائة صار ميراثاً
وسقط نصف دين الوارث وسداً بنصفه وما فضل عن
دين السيد لم يشاء لصاحب الدين ارثاً ولله للاخر ولو كان
عليه خمسمائة وارضى به لمن له عليه خمس مائه ملك بطله وسقط
ثلث دينه وسداً بقيته من ثمنه وما فضل عن دين السيد

١٢٢
من الموصى له والورثه نصفين ولو كان دين السيد الفاً
لا سقط شي من دين الموصى له وسداً به صحيح وهب
عبد من رجل له عليه دين وسلمه سقط دينه ويرجع
استحساناً الزيان في الشعر وبالنقل وقياساً لا وهي
روايه الحسن عن ابي حنيفة والمعلّى عن ابي يوسف هشام
عن محمد بن ابي حمزة عنهم منزله زوال العيب واذا عاد عاد
دينه عند ابي يوسف رحمه الله كما اذا اشترى العبد المدين
موقع في سهم واحد واخذ المالك بالقيمة او باع المدين
بأذن الغريم ثم انقضى او وهبه ثم رجع او هلك بدل
الدين في الصلح او استحق او باع اكله ومولا يعلم ثم انقضى
او نوى مال الكوالة وعند محمد رحمه الله لا دالاً براءً وعلي
هذا اذا وهب جارتيه من زوجها او من ولي حيايتها
استوضح ابو يوسف عن وهب عبد اليتيم له عليه دين

وَقُتِلَ وَصَبَّهَ ثُمَّ رَجَعَ مَرْغُوبٌ وَهَبَ عَبْدُكَ مِنْ عَمْرِيهِ
وَسَلَّمَ سَقَطَ دِينُهُ وَلَا يَعُودُ نَقْضُ الْوَرْثَةِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ
وَاللَّهُ يَعُودُ بِقَدْرِهِ عِنْدَ إِيَّاكَ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا يَسْلَمُ لَهُ
ثَلَاثُ الْعَدَالَةِ إِنْ سَقَطَ دِينُهُ وَلَوْ أَوْصَى بِهِ لِعَمْرِيهِ فَتَقْبَلُ سَقَطَ
ثَلَاثُ الْيَمِينِ وَبِإِيجَابِ نَصِيبِ الْوَرْثَةِ مُقْبِلَةً وَسَلَامَةً ثَلَاثَةً
خِلَافَ الْمُهْبَرِ تَطْلِينُ بَرٍّ الْجَرَاحِ بَعْدَ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ وَحُكْمُ
الْكَرْحِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ عُدِمَ عَوْدُ الدِّينِ فِي هَبِّ الْمَرِيضِ سَقَطَ
الْوَرْثَةُ قَوْلُ الْكُلِّ وَفُرُقٌ عَلَى قَوْلِ إِيَّاكَ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ
وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِبَابِ الْمَازُونِ
يُسْتَأْجَرُ فَيُلْحَقُ دِينُهُ أَجَالَ الْعَبْدِ لِلنَّجَاهِ إِذَا
فِيهَا ذَنْ فِيهَا وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْمُسْتَأْجَرِ وَبِمَنْ كَسَبَهُ
فَقِيلَ ظَهَرَ الدِّينُ بِعَدْلِهِ خِلَافَ لِسَانِ الْمُخَوَّضِ لَهُ وَفِيهِ رَحْمَةُ
اللَّهِ سَوَى لِحَى عَبْدِهِ شَرُّ الْعَمَلِ النَّجَاهُ لَهُ وَسَلَامَةُ فَعَمَلٍ يُطَالِبُ

102
يَحْتَوِقُ عَمَلُهُ وَرَجَعَ بِمَا نَدَى لَا بِالْأَقْلِ عِلَافُ الْغَضَبِ
إِذَا جِئْتُ وَدَفَعْتُ الْمَلَّكَ أَوْ ذَا وَفَاضِلٌ مِنَ الْعَرْمَاءِ فِي مَالٍ
الْمُسْتَأْجَرُ وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ قَبْضُهُ وَلَا لِلْعَرْمَاءِ إِذَا فَرَّغَ عَنْ
حِفْظِهِمْ كِلَا الْغَرَمِ بِالْجُرْفَانِ مَاتَ الْمُسْتَأْجَرُ وَلَمْ يُوَدَّ الْفَضْلُ
مَنْ بَرَّ سَعْدَكَ فِي تَرْكِهِ تَمَنَّى وَالْعَرْمَاءُ بِفَاضِلٍ دِينِهِمْ وَتَمَنَّى
كَسَبَهُ أَيْضًا وَلَوْ أَمَرَ أَنْ يَتَجَرَّ فِي الْبَحْرِ فَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ
خَالَتٍ وَنَقْدٍ عَلَى مَوْلَاهُ وَبِإِيجَابِ الْفَضْلِ بِعَدْلِهِ
خِلَافَ الْمَامُورِ لَشَيْءٍ بَعِيْنِهِ حَيْثُ يُوَاحِدُ سَيِّدَهُ بِالْفَضْلِ
مَدِيرُ مَا ذُوْنُ أَمْرِ النَّسَانِ شَرَّ حَارِبٍ بِالْمُنَادِ مَعَ اسْتِحْسَانٍ
وَبِالْأَجَلِ لَا وَهُوَ الْفَنَاسُ فِي الْمُنَادِ وَيَطَالِبُ وَبِإِيجَابِ
عَبْدِ الْمَوْهُوبِ وَبِدَلِّ طَرَفِهِ وَرَجَعَ بِالْمَوْهُوبِ وَبِدَلِّ الْعَرْمَاءِ
وَسَيِّدِهِ بِالْآخِرِ وَسَلَامَةً وَأَنْ يَكُنْ فِي دِينِهِمْ فَضْلٌ سَلَامَةً
وَالْعَقْدُ فِيمَا إِلَى الْمَالِكِ إِذَا فَرَّ وَكَذَلِكَ الْوَقْلُ خَطَأً وَقَامَ

الموصي مقامه ولو كان المأمور حراً أو قبل خطا فدنه حتى
عشر مائة ولا يرجع ورثته على الناقل ولا على الأمر إلا ما كان
ولا يضره في تركه مما أخذ من تركه المأمور عبد كفل أنسانا
بأذنه وأذن سيده بباع ولمولاه فداء ويرجع مدينون
قطع يد عبد ودفع وهب له آخر ما عتقه المالك فلا ضمان
عليه وبيع الموهوب في دينه دون البدل **باب**
الرجل يأذن لعبد في صحته أو في مرضه
تصرف المأذون ولأدين عليه كغيره إلا أن كان
عليه دين لا ودن العبد تسبب لاهمه فيه مقدم وأقران
أن كانا في مرض المولى ويقدم أقرار المولى استويا وإن
تأخر مدين العبد مقدم وإن كان أقرار في المرض وأقرار
مولاة في العجة تأخر صحيح عليه دين مستغرق مرض
فأذن لعبد في التخلل فأقر العبد بدين ومات مولاة

قدن المولى أولى كإقراره ولو أذن له في صحته فأقر على
نفسه ثم مرض فأقر العبد لا خرو مات مولاة استويا نظيره
أذن ولأدين عليه فأقر العبد ومات فاذن له وأذنه فأقر
بدين آخر أذن لعبد وعليه دين مستغرق ومات فاذن له
الوارث وأقر العبد بدين قيمته ودن المورث خاصة
صحيح أذن لعبد فأقر على نفسه بالف ومرض مولاة وعليه
الف فأقر العبد بالف أخرى وممته الف ومات مولاة بدين
بدينه الأول ثم بدين سيده ولو لم يكن على سيده شيء وممته
من عشميه ولو أذن له وقيمتها الفان فأقر بالف ثم أقر العبد
بالف أخرى ومات مولاة وبيع الفين قسمت بينهما أملا وأولو
بيع بالف وجمسميه قسمت بينهم أحاسن أحسنها للغير المولى
والعاقبة من عشميه وإن بيع بالف فهي من عشميه وإن بيع
بالف فهي من عشميه أذن لعبد ومرض فأقر لعشر الف درهم

ثم اقتر العبد على نفسه بالف ولا دنس عليهما بالصحة وما
المولى خاصة في شئ من بيع العبد بالف او اكثر ولو اقر العبد
اولا في مرض موته يدعى به **كتاب المكاتب** **باب**
ما يجوز فيه امر المكاتب والذمي والعبد على ابنه
الصغير وفي ماله ما يملكه الموصي عند موته بملكه وصيه
وما لا فلا الا الشروع وانما نعقد من العتود ماله محرم
حال وقوعه ولا يجوز باجان غيره اذا اختلف حكم مكاتب
ترك مالا ووصيا وولدا كوتب معه او ولد في كتابته وولدا
حر او رث مالا من امه فوصيته ملك حفظ تركته وبيع
العروض منه بخلاف العتار والنقد وله ان يسعها في
الكتابة ولا ملك حفظ مال وله ولو ادى عنه عتق
وميراثه بين امه وذكوره في القسمة انه لو قاسم الورثة
عن الصغير صح وهي بيع قيل منهارا واثان وقيل اراد

105
قسمة العروض وهو لا صح وقيل الاول اصح فانه فاك
هناك وهو منزله وصي اكبر يوصيها نصرا في اوصى ولم ولد
مسلم او عبده وله حر او وصي اوصى فقتل موصي ثم مات
او اسلم او عتق كاتب زوج عبدا او وكل به او وهب شيئا
او وكل به فعقد باطل وكذا الزوج عبدا نفسه ولا يجوز
باجان سبيك ولو زوج امته او وكل به صح بخلاف المادون
صبي زوج امته فعقد موقوف كذا ان عتق وتبرعه ولو
تزوج بغير غير توقف على احازنه وليه او احازنه بعد
بلوغه ولا نفد ببلوغه كلاف العبد والمكاتب صبي اوصى
عتق عليه او اوصى به فوصيته باطلة الا ان يحيرها بعد
بلوغه وهو انشاء منه كالنوكيل بالتبرع والمكاتب يظن
وكذا الواصي ثلثه بغيرها او اوصاها في المكاتب ان
يخون فذلك عنده وعندهما عتق وان اوصاها صبي اثنافا

ولومات قبل الاداء بطلت ولو ترك وفاء عبد وكل سراح
او شوا وفعل وكيله بعد حرمته حاز وقبلها نفق عليه ولو
اشترى او تزوج بنفسه ثم عثق نفق نكاحه وبطل سعة
ولا يجوز باحارته ايضا فنضوي قال بعث هذا العبد منك
لفلان وقال قبلت توقفت ولو قال لعنه منك وقال
اشتريت سوى له نفق عليه وكذا لو قال اشتريت له او
لاجله في الاظهر وقيل هنا متوقفت قال لعبد ان لم اضربك
فانت حر واوصى العبد وله ولد صغير ومات قبل ضربه
عثق ووصيته باطله مكاتب كفل بمال او وكل بعث عثق
نفقت كفالته لعنه ووكالته باحارته مجنون اوصى
ومات بعد افاقته فوصيته باطله وكذا من اوصى بملك
غيره ثم ملكه **باب دعوى المكاتب وتحريره**
واستيلاده وكاتب العبد المشرك

١٠٦
الاغناق والتدبير والكاتب محسوسه خلافا لما وتدير
المكاتبه واستيلادهما متحررا لا تغناق والكاتب لا يمنع
النقل الضروري عندهما حريمه من مكاتبين ولدت ولدا
فادعياه معانته نسبه منها ومكاتب تبعها ما صار
ام ولدهما فان ادعيها معا او متعاقبا غنوا دون الكاتب
وان ادعى احدهما وحده عثق وعثق نصيبه ولا ضمان ولا
سعيه ونال كذا امومه نصيبه والنصف الاخر كما كان
فان عجز شريكه كامل استيلاده وضمن بكل حال وسعي الولد
في نصفه وولاه من المولدين وعندهما اذا ادعى احدهما
تكمال استيلاده وضمن وعثق الولد تبعه ولا ضمان ولا
سعيه الا بعد عجزه فان عجز احدهما قبل الاخر فعند نصيب
العاجز من ولد بيعة في الرق والحريم في معنى ام ولد
الاخر ولصمها وبالقبض انفق وامومتها حتى لو عجز بعد

كانت لسيده خاصه وقيل بينهما وعندهما ياتى الولد
يتعالم الاخر ونصف نصفه والكارية لم يذكرها قالوا وينبغي
ان يتكامل استيلاؤه ولو مات احدهما والاخر مكاتب وترك
وقاديت كتابته وعش نصف الولد عنده ولا يرث وان
ادى الاخر بعدة فان عمر عاد رقيقا وسعى الولد في نفسه
وامر في نفسها خلاف المشر كيموت احدهما وعند ^{ها} لعنق
ولد ولا يسعى الا بعد عمر الاخر ولا يرث ويعنق الام وبغير
نصفها لشريكه ولو اكتسب الولد او قطع قبل الاداء فادى
حب ارشيه قنأ والنصف له والنصف الاخر والكتب بينهما
وكذا بعد عند وعند ملجج ارشيه جراً وسلم له والامه
قبل الاداء ام ولده وبعد مكاتبه حتى يسلم لها نصف كتبها
ونصف ارشيهما وعندهما حين بعد مكاتب ترك وفاء
وولد احراً ومولوداً انى كتابته فمات لكر فاديت كتابته

عش ولده ويرثه دون اخيه عبد وانه بين رجلين
كتابتهما احدهما كتابه واجله بعد اذن شريكه فمات الاب
وترك مالا والنسب الولد بعد كسبا او قطعت يده
فللساكت نصف الزك والادش والكتب والمستور في
المكاتب كتابته وعش نصيبه منها وبضمنها ان كان مؤثراً
والاستعيا وسعاية الميت في تركته وللمرث نصف الكتابه
بعد موته مكاتب بين اثنين اعنفه احدهما عش نصيبه
ونصيب الاخر كما كان ولا ضمان ولا استعياية الا بعد عمن
وعندهما عش كله والوكيله خلاف المدير ونصفي نصفه
مكاتباً وقيل قنأ ومن نصف بدل الكتابه والاختلاف
في السعياية على هذا مرقى عليه دين مستغرق اعش مكاتبه
يسعى في الاقل من ثمنه ومن ثمنه مكاتبه بين رجلين
دبرها احدهما واستولدها صح في نصيبه ونصيب الآخر

على حاله ولا ضمان ولا شعاعيه وعندهما ملكها ونحو كل
حال وشكائب عليه وتخير فان مضت في البدل رواتب
في رواية هشام كله وفي المتن نصفه وهو اظهر عند
بن رجليه كاتب احدهما نصيبه بالف باذن شريكه
صح في نصيبه وليس له فتحه ولا ادى اليه عنق وسليم
له ما قبض ولا ضمان لشريكه وله الشعاعيه وان كان بغير اذنه
فله الفسخ وعنق من ادى قبله ولشريكه في المقبوض ومع
به الا كاتب كله وهذا عند امانتهما في الاول صار
كاتبتهما والبدل لهما والولا بينهما وفي الثاني ادى
عنق ولشريكه فيما قبض ولا يرجع به كاتب كله او نصفه لم
نصف كسبه والضمان في المصارف والشعاعيه في الاعسار
ولا يغير شيئا بحاله ولو كاتب احدهما كله او نصفه
بالف والاخر كله او نصفه بماله دينار صار كاتبتهما

وسليم لكل واحد ما قبض ولا عنق نصيب الامداد جميعه
فلو ادى الهمامعا فالولا بينهما وان قدم احدهما عنق
نصيبه ونصيب الآخر كما كان وعنق بعض ان كان موسرا
وسعى ان كان معسرا وعندهما عنق كله والولا له نصيبه
في الدية وسعى في العشرة لكن عند اى يوسف رحمه الله
مكاتبه خلاف الاعناق المبتداه عند بعضهم مكاتبان لرجل
بينهما حاربه حات بولد وادعياه معان ما ناعز وفا
معا ومتعاقبا فاديت كتابتهما ان كانت الكتابه واحده
عنقا وعنق الولد ويريثها وان كانت متعدده ان ادى
معا عنقا وعنق الولد ولا يرث والولا لمولسها وان
تعا قبا فلكذلك عند وعنق امه والولا بينهما وعندهما
يعتقان بتعال الاول والولا لمولاه ولا ضمان في الولد ولا
شعاعيه ولا ميراث له ونصف قيمه الام في ماله بكل حال

بَابُ دَعْوَى وَلَدِ الْمَكَانَةِ وَوَلَدِ امْتِنَانٍ

استنلاد المول جاربه مكانه بصر تصدقته ويدونه
لا الا في رواية اي يوسف رحمه الله جاربه المكاتب اذا
جئت وولدت في ملكه فادعاء مولا ان صدقة صم اعزم
عقرها وقيم ولدها ولا يملكها ولا يزوجها ولا يفسد كذا
ان اشترى منك وجته وان ولدت قبل من سنه اشهر منك
اشترها المكاتب ان صدقة بنت وكان رقفا ولا عقر
عليه وكذا اذا اشترى فادعاء وصدقة ونظير الاب في
ولد جاربه ابنه المتعلق قبل سرايه ولا بشرط تصدقته
مكانت كاتب امته فولدت فادعاء مولا بعد كاتبا ان
صدقة بنت وعليه عقرها ولا يعشق قبل عقرها الا اذا
اقت وبعدها في قيمته يوم عقرها من المكاتب او كذب
اذا تقدم تصديقها وان ولدت قبل من سنه اشهر منك

كوتبت وصدقته عشق بقمته يوم الولاد وعقرها للمكاتب
وان كدته لا يثبت وان صدق المكاتب الا اذا كبر صدق
او عقرت وهو صدق مكانت كاتب امته وادى عشق
فولدت ولده او ادعاء مولا ان ولدت قبل من سنه اشهر
من كاتبا وصدقة بنت نفسه وعشق بقمته يوم الولاد
ولا يعتبر تصديقها كلاف حاله الكناية لا كبرها لا عشق
الا اذا عقرت ولا كثر من سنه اشهر منك كوتبت ولا قبل
منك عشق بعد ادم الولد قبل عشقه وقد مر واسته اشهر
صاعد امند عشق ان زعم انه عشق بوطي بعد لا يثبت ان صدق
وان اول وزعم انه تزوجها بعد ان صدقة بنت ولا عشق
وتكاتب بنفان في عقرها فيما مضى وان كدته لا
لا يثبت الا اذا عقرت وهو صدق ولا عشق وان زعم انه
بوطي قبل عشقه ان صدق كاتبت ولا عشق الا بعد عقرها

وَمَكَاتِبُ تَبَعًا وَكَذَا إِنْ صَدَقَتْ وَكَذِبَ لَكِنْ لَا تَعْتَقُ بَعْدَ عَمْرُهَا
خِلَافَ الْأَوَّلِ وَإِنْ صَدَقَتْ وَكَذِبَتْ لَا تَمُوتُ وَبَعْدَ عَمْرُهَا
تَمُوتُ وَتَعْتَقُ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ عَمْرُهَا مَكَاتِبُ كَاتِبِ امْتِنَانِ
أَمَهُ فَوَلَدَتْ عَنْدهَا فَأَدْعَاهُ الْمَوْلَى إِنْ صَدَقَتْ تَبَتْ وَكَانَ
رَقِيقًا فَإِنْ عَمِرَتْ رَدَّوْا جَمِيعًا فِي الرِّقِّ ثُمَّ يَنْظُرُ إِنْ كَانَتْ
وَلَدَتْ لِنَفْسِهِ أَشْهَرُ مِنْكَ أَشْتَرَاهَا فَوَجَرُ نَفْسِهِ يَوْمَ عَمْرُهَا
وَلَا تَعْتَقُ بِتَصَدِيقِهِ وَلَا قُلَّ مِنْهَا لَا تَعْتَقُ بِحَالٍ وَتَبَتْ لِنَفْسِهِ
بِالتَّصَدِيقِ فَلَوْ أَنَّ أَدَى وَتَعْتَقُ قَبْلَ عَمْرُهَا أَوْ مَاتَ عَنْ
وَفَاءٍ فَادَسَتْ ثُمَّ عَمِرَتْ فَعَلَى دَامَسَتْ وَلَوْ عَمِرَتْ قَبْلَهَا أَوْ مَاتَ
عَنْ دَامَسَتْ دَعْوَتُهُ دَعْوَى وَلَدٍ حَارِيَةٍ كَانَتْهُ وَكَلِمَتُهَا
مَعْرُوفٌ **بَابُ الْأَقْرَابِ بِالرِّقِّ كَاتِبُهُ الْمَكَاتِبُ**
أَقْرَابُ الْأَنْتَانِ فِي حَقِّهِ وَلَا يَسْتَأْذِنُ فِي شَيْءٍ
كَاتِبُ عَبْدِهِ فَاشْتَرَى أَمَهُ كَاتِبُهَا فَأَقْرَابُهَا بِرَقِّهِ

11
وَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ مَعَ وَلَا يَتَعَدَّى كَالْمَكُوحَةِ خِلَافَ الْمُتَعَدِّ
بِالنَّفْسِ وَصَارَ مِلْكُهَا وَكَذَا مَكَاتِبُهُ وَكَاتِبُهَا بِأَقْبِهِ
وَأَدَاؤُهَا وَتَعْتَقُ الْمَدَّ عَنْدهُمْ وَعَنْدهُمْ لَا وَالْبَيْعِ
مَالُ الْكُلُوبِ عَلَى السُّعْدِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ مَا زَادَ بِمَا عَاوُ
حُلُ النِّجَانِ وَوَفَّقَتْ الْمَقَاصِدَ عَنَّا وَلَا وَلَا وَإِنْ تَقَدَّمَ
أَحَدُهُمَا فَلَهُ وَلَا الْآخِرُ وَلَا وَلَا عَلَيْهِ وَإِنْ عَمِرَتْ عَمْرُهَا
وَمِلْكُهَا وَإِنْ سَبَقَ عَمْرُ أَحَدِهِمَا عَمْرُ الْآخَرِ لَمْ يَمُتْ
وَمِلْكُهَا رَحْلَانِ فِي يَدَيْهَا عَيْنُ كُلِّ قَرْنٍ وَاحِدٌ بِالْآخِرِ
مَعَا بَطْلًا وَمَتَقَاتُهَا هِيَ الْأَوَّلُ وَكَذَا النِّجْلَانِ أَقْرَبُ كُلِّ وَاحِدٍ
بِالرِّقِّ لِصَاحِبِهِ أَقْرَبُ بِالرِّقِّ لِقَدَمِهِ وَأَقْرَبُ وَلَا لَهُ بِالرِّقِّ
وَيَوْمَ دَعَى أَحَدُهُمَا عَمْرُهَا **بَابُ عِلْمِ أَمْرِهِ**
الْحَائِبِ وَأَمْرِهِ مَالُ الْمَكَاتِبِ مِنْ حَقِّهِ وَكَاتِبُهُ
وَمَالُ الْمَوْلَاهُ يَبِيعُ أَشَدَّ الْبَيْعِ وَلَا يَقْطَعُهُ وَالْوَارِثُ فِي

مَرَّ عَيْنُ هَذَا الْكُلِّ وَتَبَيَّنَ السَّيِّئَةُ فَقَدْ دَايَ حَنِيفَةً
الْعَيْنُ بِحَبِّ خَشْيَةِ شَاءَ وَشَطَّ وَغَدَايَ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ
بِحَبِّ حَبِّ مَرَّ سِتَّةً وَارْبَعِينَ مِنَ الْحَقِّ الْمَقْدَرِ وَغَدَايَ رَحِمَهُ اللَّهُ
جَزْءًا مِنْ حَسَنٍ مِنْهَا عَلَى مَا سَوَّاهُ لَهُ خَشَوْنَ فَصِيلًا إِلَّا وَالْأَحَدَ
حَقَّةً وَشَطَّ نَجَبٌ حَقَّةً وَشَطَّ فَإِنْ هَلَكَتْ بَعْدَ الْكُلِّ اسْتَلْزَمَ
الذِّكْرُ عِنْدَهَا وَغَدَايَ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمَعْنَى تَقْدِيرِهَا لِمَا مَرَّ
وَأَنْ هَلَكَ نَصْفُ الْفَصْلَانِ سَقَطَ نَصْفُهَا وَبَقِيَ نَصْفُهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بَابُ زَكَاةِ الْبَقَرِ الْعَجَافِ الْمُقْبِرَةِ فِي الشَّرِّ
الْبَيْعِ وَمَا فَضَّلَ عَفْوٌ لَهُ ثَلَاثُونَ بَيْعًا الْعَجَافُ بِحَبِّ أَفْضَلُهَا
فَإِنْ كَانَ فِيهَا وَشَطَّ بِحَبِّ مَرَّ وَكَانَتْ أَرْبَعِينَ عَجَافًا فَحَبِّ
مُسْتَهْ بِقَدَرِهَا سَطَّرَ إِلَى قِيَمَةِ بَيْعٍ وَشَطَّ وَالْقِيَمَةُ مَسْتَهْ
وَشَطَّ وَالْقِيَمَةُ أَفْضَلُهَا فَحَبِّ مَسْتَهْ شَكْلُ الْمُسْتَهْ لَهُ
سَتُونَ بَيْعًا الْعَجَافُ بِحَبِّ ثَلَاثِينَ مِنْ أَفْضَلِهَا فَإِنْ كَانَتْ

فِيهَا

فِيهَا وَاحِدٌ وَشَطَّ اخْتَلَفَتْ وَآخِرِي مِنْ أَفْضَلِهَا وَأَنْ هَلَكَ الْكُلُّ
بَعْدَ الْكُلِّ إِلَّا الْوَسْطُ فَعَلَهُ بِحَبِّ جَزْءًا مِنْ ثَلَاثِينَ مِنْ بَيْعٍ
وَشَطَّ وَغَدَايَ جَزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَمِثْلُهُ مِنْ الْعَجَفِ هـ
كِتَابُ الْإِيمَانِ هـ قَالَ كُلُّ جَارِيَةٍ أَوْ
الْأَمَةِ أَوْ لَدِيٍّ وَادْعَى أُمُومِيَّةَ الْوَلَدِ فِي الْكُلِّ أَوْ فِي
الْبَيْعِ وَامْكْرَهَةً فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا لَهَا صِنْدٌ عَارِضِيَّةً وَكَذَا
أَنْ كَانَ ثَمَّ وَلَدٌ وَبَيَّنَّ نَسَبَهُ وَبَعَثَ وَلَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ
وَأَنْ عَرَفَتْ دَعْوَتَهُ قَبْلَ الْكُفُومَةِ وَاسْتَنْدَها صَدَقَ وَكَذَا
لَوْ قَالَ الْأَجَارِيَةُ خِيَانًا أَوْ اشْتَرَتْهَا مِنْ طَلَانٍ أَوْ وَطَنَتِهَا الْبَارَّ
وَلَوْ قَالَ الْأَثِيمَا بَرَى النِّسَاءَ فَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِعَشْرٍ وَكَلَفَ
وَأَنْ قُلْنَا بَكَرًا أَوْ اشْكَلَ عَتَقَتْ وَلَوْ كُنَّ ثَلَاثِينَ وَفَتْ الْكُفُومَةَ
وَأَخْلَقُوا فِي وَقْتِ جَدْوَلِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ الْأَجَارِيَةُ
بَكَرًا أَوْ لَمْ تَكُنْ مَتًى أَوْ لَمْ اشْتَرِهَا أَوْ لَمْ يَطَّأَهَا الْبَارُّ أَوْ لَا

حراسانیه قال قول قوله ولم يذكر عينه خلاف الثابته قال
كل جاربه ليرك او شيب او اشترتها او وطنها الخارجها و
منى او حبان او غير حبان منى و انكر الصنف صدق لانه
خاصه **باب اليمين تنفع على بعض ما حلفت**
دون البعض الشرع معتبر بالبيع منى سمي بالبيع الشئ
فمشتريه كذلك وفي المسر يعتبر بحقيقته حلف لا يشترى
ذهباً ولا فضة فاشترى دراهم بدنانير او داراً فانها صالحة
ذهب او فضة لا حنث الا في روايه عن النبي صلى الله عليه
وآله ان اشترى نقر فضة او سبيكه ذهب او مصوغاً حنث
حلف لا يشترى جديداً فاشترى درهماً او سيفاً او سيفاً
او سكيناً او ابن او قفلاً او مسئلة لا حنث ركنه باليمين
ومسماه وكانونه ولو قال صفراً حنث باليمين والقول
لا حلف لا يشترى مورداً او لبناً فاشترى شاة لها لبن

المحرف او طيناً فاشترى لبناً او رطباً فاشترى كفاً
بسوفيهما رطب او شعيراً فاشترى حنطة بها حبات شعير
او قصباً فاشترى بوزاً او شعراً فاشترى نخلاً او جوالق
منه لا حنث وفي المسر حنث في جميعها خلاف من قبل الثوب
نقوله قطناً او كناناً والله اعلم **باب في قول الجمل**
الشئ شيتين بتدليل المسر دون تجلده حلف لا يجعل
هذا الثوب ثياباً او شراوياً لا يجعله ثياباً ونقصه وجملة
شراوياً لا يتبرع خلاف المحنة والمستان او البيت او الحمام
في الدار وقيل حنث ولو نوى اجمع حنث في الدار لو قال مثراً لا
وحماً فان قدم المنزل بر وان لم يخرج حنث **باب اليمين**
تنفع على الملك وغيره حلف لا يأكل طعام فلان او لا
يدخل دابة او لا يركب دابة او لا يلبس ثوبه او لا يكلم عبده
ان اشار اليه ان اشار اليه وزال ملكه وفعل لا حنث عندهما

وعند محمد رحمه الله كحنت اعتبارا بالاشارة ولا كحنت بالمجدد
اتفاقا في غير المعين لا كحنت بعد الزوال الا اذا نوى عنهما
وكحنت بالمجدد الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله في
الدار خاصة وفي الصديق والزوجه في المعين كحنت بعد زوال
الوصف ولا كحنت بالمجدد وفي غير المعين يعتبر الوصف
وقت الشرط عندهما وعند محمد رحمه الله وقت المعين ولا كحنت
بالمجدد عنده واختلفت الرواية فيه عندهما ولو قال زوجه
فلان او احد قايده او اخوته عنده بشرط اجميع كالاشارة
حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان مائة وكلمه كحنت
والشرى **باب الممين تقع على الملك ثم تبطل**
المطلق بغيره نصا او دلالة قال ان خرجت امراته من
هذه الدار او ان خرجت او حلف لا يقبل امراته وتعل بعد ان
ابانها او خرجت كحنت في الاضافة لانه لم يتوقف قبل هذا

عنده

قول محمد رحمه الله في الاضافة بناء على ما مر وطرق ان
خرجت الا باذني او حلف السلطان رجلا او رب الدين
غيره او الخليل بامر المكمل عنه ان لا يخرج الا باذنه بغير
قيام السلطانية والزوجية والدين بدلالة الاذن ولذا لو حلف
لم يرفع البيك داعي يعرفه وعن ابي يوسف رحمه الله يجب الرفع
اليه بعد العزل وعنه يبطل بعزله لا بونه حلف لا يخرج الا
باذن فلان وهو ليس بدعي ولا به ومات بطلت بميمنه خلافا
لابي يوسف رحمه الله بناء على مسئلة الشرب نظره حلف ليقتضيه
حق ولا نغدا منضاء اليوم اوليا كل هذا الرغيف عندها
فاطمة اليوم وهي معروفة **باب الممين ان لا يطلق**
ولا ينفق ولا ينكح الشرط فعل انشاؤه بعد المعين لا قبلها
وفعل وكيله ينقل اليه ولا حقيقة له اوله وورثه الميم
قال ان دخل الدار فامرته طالق وعنده حرم حلف لا يطلق

وعتق ^{ولا يعتق} ودخل لا يحنت وطلقت ولو اخر بعلقه حنت
 قال طلق نكاحك او اعش نكاحك او كل ثم حلف وفعلوا كحنت
 الا في رواية عن محمد بن عبد الله وروى رجوعه عنها خلاف الشرط
 وكلاهما لو قال انت طالق ان شئت او انت جراح شئت
 امر اسنانا ان موقوف في مرقه دانه او في بنائه او ان يزوج
 او ان يطلق امرائه ثم حلف وفعل كحنت للنقل اليه خلاف السبع
 اذا كان مباشرا وكذا ان اخر بوكيله حلف لا يزوج فاحاز
 عقد فضول سبق كمينه لا يحنت في المناخر قبل كحنت وقل لا
 يحنت وقتل كحنت بالقول لا بالفعل وعليه الفتوى قال ان
 دخل فهو جرح وشهدا بالدخول وقضى به ثم رجعا لم يفيضا
 خلاف قوله اعش او اعش ان شئت **باب الممين**
 التي تكون فيها غايه حتى للغايه ثم للحزب ثم للعطف
 قال ان لم اخبر فلانا حتى يريك معبدى جرح فلخبره ولم

بما صنف

يضربه بر لا بها للحزب وكذا ان لم اترك حتى تعذبني او ان
 لم اضربك حتى يضربني قال ان الامره حتى تقتضيني حتى او ان
 لم اضربه حتى يدخل الدليل او يصيح او يشفع فلان او ينها في بشرط
 وجودها لا بها للغايه وان نوى اجزاء صدق في بانه لا قضاء
 وكذا ان لم اترك اليوم حتى انقدا عندك او حتى اضربك او ان
 لم اثنى حتى تعذبني للعطف وعن ابو يوسف رحمه الله قال
 لا منه ان لم يحج الليله حتى اجامعك مرتين فانتهت حبه فانتهت
 فجامعها من حنت **باب الممين في الاشارة**
 والعلامه الامان مبنيه على العرف حلف لا يظهر سره
 او لا يفشي به او لا يكتبه او لا يخفيه او لا يعلم مكانه بحيث ان اشار
 او ارسل او كتب وان نوى اخبر صدق في بانه وحيله معروفه
 حلف لا يخبر بكانه كحنت ان اخبر او كتب او ارسل لانه
 كلام خلاف الاشياء الا اذا عناه اصله قبل له فلان

عليك كذا فامري نعم لا يكون اقترارا حلف لا بدعوه او لا
يستخدمه فامرسل او اشار او كتب تحت للعرف حلف لا يخبر
او لا يقر فخرس و امري راسه حيث لقيامها منه مقامه
حلف لا يملكه او لا يحل له هذا على المشافهه والنطق ه
باب ما يجوز فيه الاطعام مريض او مريض
او حامل يضر الصوم لا يحزبه الفديه لتوهم القوة خلاف
الشيخ الفاني لانها غير موهومه مات وعليه قضاء وضاع
بحزبه الفديه ان شاء الله تعالى ان اوصى بها او تبرعت الورثه
وفي الحج قال يحزبه ان اوصى وان لم يوص واجج الوارث عنه
قال يحزبه ان شاء الله تعالى الحديث اصل المأمور بقضائه
غير عليه كمال عين او صل ولا مال له وعجز عن الصوم لغيره
لا يحزبه الفديه لانه ليس باصل خلاف ضمان وقضائه
ولكنه متمنع عجز عن التكليف والصوم للبدليه ومنه كماله

116
حلق فان مات و اوصى بالنكفر حاز من ثلثه وان تبرع
الوارث حاز في الكسوف والا طعام دون الفتن والفديه
صاع او نصف والتملك شرط في الزكوة والعشر وصدقه
الفطر خلاف كمال الصوم واليمين والظهار وقيل الصبي
والفديه وكذا عند محمد رحمه الله في صدقة حلقه والشرط
غدا ان او عشا ان او عشا وسحور والقدا والعشا اول
والله اعلم **كتاب النكاح** ه فساد التسمية
بوجوب مهر المثل وفوات الوصف المرغوب بملكه تزوج
امرأه على عتق اخيها او طلاق ضررتها او دم عمد عليها نجب
مهر المثل لفساد التسمية وطلقت رجعية لقبولها عتق
وسقطت قصاصه وان لم تثبت المقابلة وفي قوله على عتق
اخيها عنها وقيل يصح وعتق بالقرابة وكذا عتق ابوسف
رحمه الله لولم نقل عنها الحديث صفيه ولو قال على ان يعينه

عنها وعلى ما به درهم وقبلت صحت التسمية بعنق بالقرابة
وفي الاجنبى عليك وهو وكيل في عتقه حتى يهاه ولو قال
على ان لعن اخاه وعلى ما به نهرها ما به ان اعشق والولا
له فان ادى كمل مهر المثل لان الشرط مرعوب حتى لو كان
اجنبيا فلها المايه فيهما وعلى هذا على ما به وعشق اخنها او
طلاق ضررتها او عفو عنها او ان لا يخرجها وروى الحسن عن
الاحنفية رضي الله عنه انه لا يكل عند ابائه قال لامته
اعشقتك على ان تزوجيني نفسك او كره عنتك على
ان تزوجيني نفسك وقبلنا سقط للقول ولا تخبر للحرية
وعليها فتمنوا والديه ان ابنت لفوات الشرط خلاف العفو
على خمر او حتر منهن من سوى ومنهم من فرق باحتمال سلامه
المراء في الحجة بقول لعبدها ولو قال تزوجتك على ان اعشقتك
او على عشقتك او اعشقتك على نكاحك بطل المصادف فسد ملكه

حاشية
وعز عنها الاجمالي او المبتدئ

وعلى

وَحَدَّثَنَا

طعن الزوجان فيها اصله اعتق عندك عنى على الف وفضل
 تحت كل ولعاده الاخر فقال طلفها على ان اطلق امك او
 على ان اذوتك امه اخرى وفعلا طلفنا مجانا لعدم النفوس
 ولا حبر ان اصله مريض صالح عن دم عند عليه او مريضه
 طعت نفسها او اب طلع ابنته بما لها لا يصح او صالح عن
 دم لها صح دبر عبده على الف وقبل قد بر ولا شى عليه
 لقيام الملك قالت اعتقتك على ان تزوجني بالف فتبل
 عنق ولا حبر وتقسّم على قيمته ومهر المثل حصه المهر مثلها
 مهرها وحصه القمه ثمنه وان ابى فعليه القيمه ولا ينقص
 عن حصتها **باب الامه يتزوج عليها**
 تخنه امه تزوج عليها حتى باذن مولاه او بغير اذنه لاجاز
 او وكله فيه او اشترى بها باذنه صح وملكها وعليه قيمتها
 ولا ينفسه نكاحها لعدم ملكه اولانه ضروري كالوكيل

لشرا منكوخته او قربه فان عادت اليه كلها بالرد او
 نصها بالطلاق فسد بشرط القبض ويردها في الحمل ورجع
 البعض بخير مولاها هذا قبل الفضا عليه بالقيمة وبعد تسليم
 له نظيره عصب عبد انا بق او اشترى شركا فاسد انم وحب
 ولو عادت بسبب جديد تسلم له بخلاف الاستحقاق ^{عليها}
 قبل الفضا وفسد تصرفه فيها قبل الرد ولا يفسد تصرف مولاها
 قبله ولا يفسد ولو كانت محرمة فالغش عليه نظير فساد
 نكاح امرئ ان زوجته ولم ينقل عليها فامهرها عنه لا
 لغش ولا يفسد ولا شيء عليه لانه يبرع ويرجع لا مولاها
 عند الفسخ قبل القبض وبطله قال لمولى زوجته او قالت
 لمولى زوجتي اغشني عنى بالفسخ فسد نكاحه عليه
 الف او عليها والاولا له اولها وسقط مهرها قبل الدخول
باب اثبات المراه في غير الماتى باللوطة زنا

ما ك

عندها انى امراه احبته في دبرها او لاطعته عندها
 وعنده لا يقتل ان يعود وراى الامام ذلك وان شارب
 وحبسته ونجب الغسل عليهما انزل اول منزل لكال الغشيب
 عداق اتمه او منكوخته فاسدا او صححا حيا لا يجد ولا
 عده في القاسد ولا مهر ورجع الصحيح كذلك ولا يحل الاول
 وقيل شاكره وفسد للحلوه انى كانه لاحد عليه ولا غسل حتى
 ينزل النظر الى داخل الدبر لا يوجب الرجوع ولا حرمة مصاهره
 وكذا الغسل فيه عند عامه المشايخ تذف احبائه او زوجه
 كذا ويلاعن وعنده لا خلاف قوله بالوطى عندهما لانه يستبه
 قال دبرك طالق او دبرك حرام لا ينعى خلاف الفرج والله اعلم
باب الرجل يزوج ابنته مكاتبه حق الملك
 يمنع النكاح انما لانقاء الملك برفعه زوج ابنته الماتى
 برضاها من مكاتبه جائز فان مات وورثته لا يفسد

بشدة

وذلك ان شاء ولو مات بعد موت الاب وترك ثلثه
الالف والمهر الف والكتاب مثله بدئي بالمهر لقوته ثم بالثاني
ورث ربع البقية بالزوجيه وتعند لوفاته ولا تترك بالاولاد
وان ترك اقل من الغير ان لم يكن دخل بها او كان وليس معها
وارث يبدأ ببدل الثمانية لان نكاح المهر يستقطبه للمكها
اولا ضافه الفرقه اليها وان كان معها وارث يبدأ بالمهر
لنكاحه في حصته وتعند بالحيف للفرقة قبل موته وان لم
يكن لكن عجز فتد نكاحها وسقط مهرها ان لم يكن
دخل بها او كان وليس معها وارث وان كان فافي نصيبها
يستقطبه كتاب الطلاق قال
است طالق بمشيئة الله تعالى او بارادته او بحبسه او بضره
لا يقع لانه يعلق بالشروط والى العبد ملك منه لقوله ان
شأ ولو قال باسمه او بحكمه او اذنه او علمه او قدرته شخ

